جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كلية العلوم الإنسانية
قسم العلوم السياسية

الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي

The Segregation wall and The Future of Arab – Israeli conflict.

إعــداد الطالــب:
محمد غازي محمد إبراهيم

باشـــــراف
أ.د. أمـــيـــن مشاقبـــة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية في
جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، الأردن .

٢٠٠٩

تفويض

أنا محمد غازي محمد إبراهيم أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم :

التاريخ :

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي " وأجيزت بتاريخ : ٩ / ٨ / ٢٠٠٩

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
الأستاذ الدكتور : أمين المشاقبة	رئيسا ومشرفا	....
الأستاذ الدكتور : عبد المجيد العزام	عضوا	....
الدكتور : محمد الهزايمة	عضوا	....
الأستاذ الدكتور : نظام بركات	عضوا خارجيا (جامعة اليرموك)	....

شكر وتقدير

بحمدك يا إلهي أستهل وحمدك من عبادك منك فضل

في نهاية هذا العمل وبعد الحمد والشكر لله العلي القدير على توفيقه , أتقدم بالشكر الجزيل لمشرفي الأستاذ الفاضل الدكتور أمين المشاقبة الذي أفاض عليّ بعلمه ومتابعته وصبره .
كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية على جهدهم وعطائهم المتواصل ... الدكتور سعد السعد والدكتور عبد المجيد العزام والدكتور محمد الهزايمة .
ولا يفوتني شكر من وضع قدمي على أول طريق علم السياسة الأستاذ الدكتور نظام بركات .
وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل .

إليهم جميعاً أقول :
جزاكم الله عني كل خير

الإهداء

إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها ...... أمي الحبيبة
إلى الذي غرس فيَّ حب العلم .... أبي الغالي
إلى رفيقة دربي التي أعانتني دائماً ...... زوجتي الحبيبة
إلى الجنين الذي لم يرى النور بعد, من انتظر رؤيته بفارغ الصبر...... ولدي الحبيب (أنس)
إلى الذين أفاضوا علي بعلمهم وحكمتهم ...... أساتذتي الأعزاء
إلى إخواني وأخواتي وكل أحبابي
إلى كل من يسعى لنهضة الأمة وتحرير مقدساتها

أهدي هذا العمل

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل من حيث خلفيات بناؤه وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاس هذه الآثار على مستقبل الصراع بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي .

وقد سعت الدراسة للإجابة على سؤالين رئيسين هما :

١. ما تأثير بناء الجدار الإسرائيلي العازل على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ؟
٢. ما دلالات بناء الجدار العازل على واقع المشروع الصهيوني ؟

وللإجابة على هذين السؤالين طرحت الدراسة فرضيتين هما :
إن بناء الجدار العازل يقلل من احتمالية حصول تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي .وأن بناء الجدار يبرهن على تراجع المشروع الصهيوني .

وباستقصاء الآثار المختلفة لبناء الجدار على قضايا الحل النهائي توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الأولى لها , حيث أن بناء الجدار يضم أكثر من ٤٠ % من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل وبذلك فهو يحسم قضية الحدود , كما أنه يضم غالبية مستوطنات الضفة إلى إسرائيل قاطعا الطريق على أية مفاوضات بشأنها , وخلال مساره المتعرج يضم الجدار غالبية مصادر المياه في الضفة الغربية لإسرائيل مضيقا على حياة الفلسطينين ومقللا من احتمالية عودة اللاجئين الذين لن يجدوا ما يكفيهم من الماء أو الأرض في الضفة الغربية , أما بخصوص مدينة القدس - عنوان الصراع العربي والإسرائيلي مع إسرائيل - فإن الجدار قد ضمها بأكملها إلى إسرائيل باستثناء بعض الضواحي ذات الكثافة السكانية العربية العالية.

وبحسمها لقضايا الحل النهائي من طرف واحد تكون إسرائيل قد ألغت إمكانية قيام دولة فلسطينية في المدى المنظور وبالتالي تكون قد قللت من احتمالية حصول تسوية سلمية - ولو كانت مؤقتة – للصراع العربي الإسرائيلي .

أما بخصوص دلالة بناء الجدار على واقع المشروع الصهيوني فقد توصلت الدراسة إلى أن بناء الجدار يدلل على أن المشروع الصهيوني في حالة

تراجع تلزمه ببناء حدود فعلية تحميه من المد الديمغرافي الفلسطيني وذلك في ضوء عجزه عن القيام بعمليات تهجير واسعة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات , منها :

أهمية توفير متطلبات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينين تلافيا لخطر التهجير , والدعوة إلى أن يكون مطلب هدم الجدار مرتبطا بأية مفاوضات فلسطينية أو عربية مع إسرائيل .

كما دعت الدراسة الأطراف العربية التي شاركت في عمليات التسوية مع إسرائيل إلى مراجعة تجربتها في ضوء فرض إسرائيل لأجندتها بخصوص الحل النهائي وفي ضوء نتائج الدراسة التي ترجح توجه الكيان الصهيوني إلى عقد هدنة طويلة مع الفلسطينين بقيادة حركة حماس وفي ضوء توقع زوال دولة إسرائيل على المدى البعيد.

Abstract

This study dealt in the building of the Segregation wall by Israel in terms of the backgrounds of its building, its political, economical and social effects, and the reflection of these effects on the future of the struggle between Israel and both the Arab and Islamic Worlds.

The study sought to answer the following two main questions:

1- What is the influence of constructing the Israeli Segregation wall on the track of the Arab-Israeli struggle?

2- What are the implications of building the Segregation wall on the factuality of the Zionist project?

To answer these two questions, the study initiated two hypotheses, namely:

Building the Segregation wall weakens the possibility of approaching a peaceful settlement to the Arab-Israeli struggle.

Building the Segregation wall proves the decline of the Zionist project.

Through the examining of the various effects of building this Segregation wall on the final solution issues, the study concluded the veracity of the first hypotheses. This is based on many facts which I explain here. Building the Segregation wall appends more than 40% of the West Bank lands to Israel. Subsequently, it finalizes the issue of the borders. Further, it adds most of the Israeli settlements in the West Bank to Israel, blocking the road in front of any negotiations on this issue. Within its zigzagging track, the Segregation wall comprises most of the water resources and adjuncts them to Israel, further tightening the life of the Palestinians, and lessening the likelihood of the refugees' return, who will not find sufficient water supplies or even areas of lands to stay on in the West Bank.

As for the Holy City, Jerusalem, the big title of the Arab-Israeli struggle, the Segregation wall had annexed it totally to Israel, save for few outskirts with high Arab population density.

Taking a final decision from one part, Israel practically eliminates the possibility of establishing the Palestinian state on the short run. As a result, it had waned the probability of making a peaceful settlement, even though temporary, for the Arab-Israeli struggle.

With respect of the indication of the Segregation wall building on the factuality of the Israeli project, the study found that building this Segregation wall indicates that the Israeli project is passing a declination state, which necessitates it build actual borders that will defend it against the Palestinian demographic expansion in the light of its inability to carry out immigration campaigns at a large scale.

The study concluded many recommendations, most important are:

The importance of economical and social firmness requirements of the Palestinians, in order to avoid the immigration danger; and the call for that the demand to demolish the Segregation wall tightly connected with any Palestinian and/or Arab negotiations with Israel.

The study further called those countries who took part in the settlement processes with Israel to review their experience in the light of the Israeli imposition of its own agenda concerning the final settlement, and in the light of the results of the study that showed preponderancy of that Israel is heading toward holding a long term ceasefire with Palestinians under the leadership of Hamas; and finally, in the light of the expectation of the disappearance of Israel on the long run.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

المقدمة

تتناول هذه الدراسة الخطوة الإسرائيلية في بناء الجدار العازل من حيث تأثيرها في الصراع العربي – الإسرائيلي، وفي مستقبل المشروع الصهيوني في المنطقة، حيث يرى الباحث أن لخطوة بناء الجدار دلالات وآثار هامة ، وسيسعى من خلال هذه الدراسة لاستقصائها .

وبإتمام هذه الدراسة يكون الباحث قد قدم تصوراً لتوجهات الصراع العربي – الإسرائيلي في الفترة القادمة، استناداً إلى التحليل العلمي لسلوكيات الكيان الصهيوني، والدول العظمى بالإضافة للدول العربية، بحيث يستفيد الساسة والباحثون من هذا التصور بعضاً من الأفكار لوضع القرارات والسياسات، والاستفادة من هذه الدراسة في دراسات لاحقة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الخطورة التي يشكلها الجدار العازل على مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي ومستقبل عملية التسوية السلمية في المنطقة.

أسئلة الدراسة وفرضياتها:

أ- أسئلة الدراسة:

تعالج الدراسة مجموعة من الأسئلة التي تحاول الإجابة عليها، وتتمثل هذه الأسئلة في سؤالين رئيسين هما:

- ما تأثير بناء الجدار الإسرائيلي العازل على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي؟
- ما دلالات بناء الجدار العازل على واقع المشروع الصهيوني؟

ويتفرع منهما أسئلة فرعية أخرى أهمها:

١- ما تأثير الجدار على مقومات الدولة الفلسطينية (الأرض، السكان، الموارد الطبيعية)؟
٢- ما آثار الجدار على فرص عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هُجِّروا منها؟
٣- ما آثار الجدار على الدول المحيطة بفلسطين وخصوصاً الأردن؟
٤- ما آثار الجدار على مدينة القدس؟ وما انعكاس هذه الآثار على الصراع بين العالم العربي والإسلامي و إسرائيل؟

وبالإجابة على أسئلة هذه الدراسة يمكن توقع التوجهات التي سيتخذها هذا الصراع في المرحلة القادمة مما يساعد المعنيين بهذا الصراع على وضع خياراتهم واتخاذ الاستعدادات اللازمة لهذه المرحلة.

ب - فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

١- إن بناء الجدار العازل يقلل من احتمالية حصول تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي.

٢- إن بناء الجدار يبرهن على تراجع المشروع الصهيوني.

أهمية الدراسة:

لقد بات واضحاً أن الجدار الإسرائيلي العازل سيشكل التحدي الأبرز لصمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، فالجدار بمواصفاته يحصر الفلسطينيين داخل سجن كبير لا يستطيعون الخروج منه أو التحرك في داخله إلا وفقاً لما تريده إسرائيل، وبالتالي فإن الفلسطينيين سيحشرون داخله مهددين يومياً بمصادر رزقهم وتحركاتهم، والخيار الواقعي الذي سيكون مطروحاً عليهم هو إما أن يستكينوا لكل ما تفعله إسرائيل، وإما أن يرحلوا، أو يقاوموا وفي هذه الحالة يواجهون البطش بحجة الدفاع عن النفس.

وسيناريو رحيل الفلسطينيين هو المفضل لدى إسرائيل وسيكون الخطوة الأخيرة لمحاولة تحقيق المخطط الصهيوني في فلسطين، مما يفتح الباب لتفرغ هذا المشروع للتمدد والتوسع في المنطقة.

ولذلك كان من الواجب دراسة أثر هذا الجدار على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي و إيلاؤه الأهمية التي يستحقها، وحيث إن الدراسات السابقة قد ركزت على آثار الجدار على مستوى الشعب الفلسطيني في الداخل وعلى قضية اللاجئين والقدس وعلى الوضع القانوني للجدار، فإن الباحث يرى ضرورة جمع هذه الجوانب الجزئية لمحاولة استقراء تأثير هذا الجدار على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك من خلال دراسة خلفيات بنائه وانعكاسات عملية البناء التي تمثلت في تطورات سياسية وعسكرية واجتماعية شهدتها المنطقة، لعل أبرزها تدهور عملية التسوية السياسية إن لم نقل إعلان وفاتها، بإقدام الكيان الصهيوني على فرض الحل من طرف واحد وتجسيده على الأرض كأمر واقع من خلال بناء الجدار العازل، الذي يعدُّ حدوداً حقيقية، وليس مجرد (سياج أمني) كما يحلو للإدارة الإسرائيلية تسميته.

هذا التدهور في عملية التسوية وآفاقها، وتزايد الإحباط واليأس لدى شعوب المنطقة، بالإضافة إلى تنامي التيارات الإسلامية التي تتبنى مواجهة المشروع الصهيوني والأمريكي في المنطقة، كل هذا يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع العربي – الإسرائيلي.

وهكذا فإن هذه الدارسة تسعى إلى رسم صورة شمولية لهذه المرحلة الجديدة، الأمر الذي يساعد على تحديد المستلزمات الأساسية لإدارة الصراع فيها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في ما تسهم به نتائجها من معرفة جديدة للأدب السياسي من توضيح لآثار الجدار العازل على فرص التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، كون

هذا الصراع من أهم العوامل المؤثرة في الأوضاع السياسية والاقتصادية على مستوى المنطقة العربية والإسرائيلية وعلى السياسة الدولية تجاه المنطقة العربية.

تعريف المصطلحات:

١. **الجدار العازل**: هو الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه حالياً على أراضي الضفة الغربية ويأخذ هذا الجدار صوراً عدة من حيث الامتداد والشكل والطبيعة ويعزل التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها عن بعضٍ وعن أجزاء واسعة من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧. (جبر، ٢٠٠٥، ٦).

٢. **الخط الأخضر**: هو خط كان يشكل الحدود الواقعية بين الضفة الغربية وإسرائيل منذ عام (١٩٤٩) وقد استخدم فيما بعد للدلالة على ما احتلته إسرائيل من أراضي عام ١٩٤٨ وما احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧ وسمي بالأخضر نسبة إلى اللون الأخضر المستخدم في الخرائط ذات الشأن. (محاسنة، ٢٠٠٧، ١٢).

٣. **الجدار الفاصل**: تعني كلمة فصل بين دولتين أو أكثر وفق حدود طبيعية أو متفق عليها بين الطرفين دون تفرد أحد الطرفين.

٤. **السور الواقي**: وهو مصطلح إسرائيلي المراد منه تأمين أو حماية حدود خارج حدودها على حساب الغير.

٥. **الجدار الأمني**: وهو مصطلح مستخدم من قبل الجانب الرسمي الإسرائيلي في إشارة إلى أن هدف هذا الجدار ينحصر في القضايا الأمنية.

٦. **جدار الضم والتوسع**: مصطلح تستخدمه السلطة الفلسطينية على اعتبار أن الجدار يؤدي إلى توسيع إسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

٧. **جدار الفصل العنصري** : تسمية تعتمدها مجموعة من المنظمات الأهلية الفلسطينية , على اعتبار أن الجدار يأتي لفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين , بطريقة تؤدي إلى تدمير مقومات وجود الشعب الفلسطيني فوق أرضه. (جبر , ٢٠٠٥ , ١٢)

محددات الدراسة:

إن محددات الدراسة من الناحية الزمنية هي الفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٩ ومن الناحية المكانية حدود فلسطين الانتدابية.

منهجية البحث:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. ويقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها. ويشمل المنهج الوصفي أكثر من طريقة، منها: طريقة الحالة: وتتضمن هذه الطريقة دراسة حالة واحدة أو بضع حالات دراسة متعمقة مع تحليل كل عامل من العوامل المؤثرة والاهتمام بكل شيء عن الحالة المدروسة.

حيث يتناول مؤشرات الصراع والتسوية في الفترة الزمنية المحيطة ببناء الجدار في محاولة لاستقراء التغير الذي أدى إلى بناء الجدار، و تأثير هذا الجدار على واقع الصراع واحتمالات التسوية مع الاهتمام بالمتغيرات السياسية الأساسية التي تأثرت بها المنطقة العربية خلال الفترة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد صدر عدد من الدراسات حول موضوع الجدار العازل وآثاره المختلفة على الشعب الفلسطيني وعلى الدولة الفلسطينية ومن أبرز هذه الدراسات:

دراسة **(جبر، ٢٠٠٥)** بعنوان **(تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية).**

حيث ناقش الباحث تأثير الجدار على مدخل هذه التنمية التي تبدأ بوجود دولة ومجتمع قوي ومتماسك، بالإضافة إلى تأثير الجدار على المقومات التي تدعم ذلك المدخل كالأرض والمياه.

كما تناول الباحث خلفيات بناء الجدار الفاصل حيث وضح علاقة الجدار بالاستيطان الإسرائيلي الذي أسس لبناء الجدار الفاصل، والاتجاهات الفكرية الاستيطانية بعد احتلال الضفة سنة ١٩٦٧.

وناقش الباحث الهدف المعلن من قبل إسرائيل لبناء الجدار ثم تناول الأهداف الاستراتيجية للجدار التي تتجلى بقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والتطور، إضافة إلى التأثير على التوزيع السكاني في الضفة الغربية ما بين العرب واليهود، وكذلك السعي لحسم قضايا الحل النهائي المتمثلة بالحدود والمياه والاستيطان واللاجئين والقدس.

وكانت دراسة **(ميناركغ، ٢٠٠٥)** بعنوان **(جدار شارون)** بحث فيها الأصول الكامنة في الفكر الصهيوني لفكرة الجدار، كما رأى أن اتفاقيات أوسلو ثبّتت قانونياً إطار (الكانتونات) لوضعية الأراضي الفلسطينية. حيث كرست نصوص أوسلو تقطيع الضفة الغربية وغزة إلى مناطق A وB وC و D تحت درجات مختلفة من السيادة. ومن جهة أخرى فقد ثبّتت عملية التحويل إلى (كانتونات) بتحديد المنطقة C ووجودها الرسمي مع البؤر الاستيطانية، التي تقطع الضفة الغربية إلى أربع مجموعات من المستوطنات تتصل فيما بينها بالطرق (الالتفافية) المخصصة للمستوطنين فقط.

كما رأى أن إسرائيل ببنائها للجدار تتعزل وتغلق على نفسها إذ سيقطع سكانها عن وقائع المنطقة، ويكشف الجدار الذي يبنونه عن خوفهم من المستقبل وعن عجزهم ويأسهم.

بالإضافة إلى أن الفاعلية السياسية والاستراتيجية للجدران والأسوار والستر الحديثة التي رسمت معالم التاريخ أكثر من مشكوك فيها، فعندما لم تنهر هذه الخطوط الاصطناعية كان يلتف حولها كجدار الصين العظيم، وخط ماجينو، أو تحمّل برمزية الشر، كجدار برلين الذي كان الجميع في النهاية يحلمون بتحطيمه.

والنتيجة برأيه أن الإسرائيليين والفلسطينيين محكوم عليهم بالعيش جنباً إلى جنب، كما أن إقامة دولة فلسطينية، ليس فقط مسألة حيوية لإسرائيل بل عاجلة.

وأما دراسة **(محاسنة، ٢٠٠٦)** فكانت هي الأخرى بعنوان **(الآثار السياسية والقانونية للجدار الإسرائيلي العازل على مستقبل الدولة الفلسطينية (٢٠٠٢-٢٠٠٦).**

حيث تناول الباحث تأثير الجدار العازل على مستقبل عملية السلام الفلسطيني – الإسرائيلي، والتسوية السياسية المتمثلة بما عرف بـ(خارطة الطريق)، إضافة إلى تأثيره على قضايا الوضع النهائي التي تشمل الحدود والمستوطنات والقدس والمياه، ومدى التأثير الذي أحدثه الجدار على شكل وطبيعة الدولة الفلسطينية المرتقبة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

أن بناء الجدار العازل ينطوي على خطورة كبيرة بالنسبة للشعب الفلسطيني من حيث تقسيمه للضفة الغربية إلى (كانتونات) ومعازل، مما يحول دون قيام دولة فلسطينية متصلة الأجزاء، وفيه تكريس لعملية الضم والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، ويجعل من حياة الفلسطينيين اليومية في غاية الصعوبة، بالإضافة إلى ما فيه من تمييز عنصري.

كما بين الباحث أن بناء الجدار فيه انتهاك لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة.

وكانت دراسة (**القاسم ، ٢٠٠٧**) بعنوان **(الجدار العازل الإسرائيلي... فتوى محكمة العدل الدولية/ دراسات ونصوص)**.

وتشتمل هذه الدراسة النص الكامل لفتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار الإسرائيلي العازل الصادرة في التاسع من تموز ٢٠٠٤م والآراء الفردية التي أدلى بها بعض القضاة، بالإضافة إلى تحليل مفصل للفتوى من قبل عدة باحثين. وتتلخص فتوى المحكمة في خمس نقاط أساسية هي:

- إن الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها والنظام المرافق له يخالف القانون الدولي.
- إن إسرائيل ملزمة بإنهاء خروقاتها للقانون الدولي، وهي ملزمة في الحال بأن توقف أعمال البناء للجدار الذي يجري بناؤه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، وأن تزيل الإنشاءات التي أقامتها فيه، وأن تلغي وتبطل مفعول التشريعات واللوائح التنظيمية كلها المتعلقة بذلك، وفقاً للفقرة ١٥١ من هذه الفتوى.
- إسرائيل ملزمة بالتعويض عن الأضرار كلها التي نجمت عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها.
- الدول كلها ملزمة بأن لا تعترف بالوضع اللاشرعي المترتب على بناء الجدار وملزمة بأن لا تقدم دعماً أو مساعدة للحفاظ على هذا الوضع الناشئ عن هذا البناء، ويقع على الدول الأطراف كلها في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب مسؤولية إضافية بضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي الإنساني المقرر في تلك الاتفاقية.

- على الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن تنظر في ما يتعين اتخاذه من أفعال أخرى لإنهاء الوضع اللاشرعي المترتب على بناء الجدار والنظام المرافق له، آخذة في الحسبان هذه الفتوى.

وبرأي محرر الدراسة وهو المستشار القانوني والأمين العام للمنظمة الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري (إيفورد) فإن هذه الفتوى هي أهم وثيقة في تاريخ القضية الفلسطينية بالنسبة للأوضاع القائمة حالياً، وتمتد فحواها لتشمل الأراضي العربية المحتلة كلها، كالجولان ومزارع شبعا، حيث إنها حسمت بشكل قاطع الوضع القانوني للوجود الإسرائيلي في هذه الأراضي، وبالتالي فإنها حسمت الطبيعية القانونية للتصرفات الإسرائيلية ليس بالنسبة للجدار فقط، وإنما بالنسبة للأمور العالقة كلها، كالحدود والمستوطنات والقدس الشرقية وما أحدثته إسرائيل من تغييرات، وما ضمت من قرى وأراضٍ لِمَا سَمَّته بالقدس الكبرى، وما استولت عليه من أراضٍ، وما ارتكبته من جرائم وما استحق عليها كلها من محاسبة ودفع تعويضات.

وتزداد أهمية الفتوى الصادرة عن أعلى هيئة قضائية في العالم بكونها قد صدرت بأغلبية لم تشهد المحكمة لها مثيلاً في حياتها- ١٤ من ١٥ قاضيا - وأقرها المجتمع الدولي ممثلاً بالجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية نادرة أيضاً في حياة الجمعية العامة – ٩٠ مؤيد و ٨ معارضين و ٧٤ممتنع-.

ورغم هذا فإن صناع القرار في الوطن العربي لم يعيروا الفتوى ما تستحقه من اهتمام، ولم يسعوا بجدية لإلزام إسرائيل والمجتمع الدولي للامتثال لها، ربما بسبب الظن الشائع بأن الآراء الاستشارية ليس لها صفة الإلزام. وإذا كان هذا صحيحاً في بعض الأحيان، إلا أنه ليس كذلك في أحيان أخرى، ويعتمد الأمر على طبيعة الفتوى وما أعلنته المحكمة. فإذا كانت الفتوى تأكيداً لما استقر عليه القانون من مبادئ وقواعد وكشفاً لها، وعبرت المحكمة عن التزام الدول بها، فإن الفتوى تكتسب الطبيعة الإلزامية، ويستنتج من موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها عَدَّت الفتوى ملزمة للمجتمع الدولي، ولذا فقد اتخذت إجراءات تنفيذية استجابة لها، بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بحصر الأضرار المترتبة على بناء الجدار، وبمطالبة إسرائيل بالتوقف عن البناء وإزالة ما تم بناؤه التزاماً بالفتوى.

ومما لاحظه المحرر أن إسرائيل دأبت على تبرير انتهاكاتها بأن أمنها يقتضي ما تقوم به من إجراءات، فالمستوطنات أول ما أقيمت كانت بحجة دواعٍ أمنية أي إنها ذات طبيعة مؤقتة، وها هي الآن أصبحت واقعاً على الأرض تطالب إسرائيل باحترامه وأيدها في ذلك الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) في رسالة التطمينات التي سلمها لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون. كذلك تدعي إسرائيل بأن الجدار ذو طبيعة مؤقتة وأنه استجابة لمقتضيات الأمن فقط. غير أن المحكمة رفضت هذا الادعاء وقضت بمخالفة الجدار للقانون الدولي وبأنه يتوجب إزالته.

وجاءت دراسة **(كارتر، ٢٠٠٧)** بعنوان **(فلسطين... سلام لا فصل عنصري)** حيث تتبع مسار الجهود لإحلال السلام في فلسطين منذ زيارته الأولى لإسرائيل عام ١٩٧٣ وحتى عام ٢٠٠٦، كما أولى اهتماماً خاصاً بأثر بناء الجدار العازل على عملية السلام.

فقد رأى أن الجدار يهدف إلى إكمال الحصار على فلسطين المجزأة في حصة صغيرة من حجمها الأصلي مقسمة إلى (كانتونات)، تحتلها قوات الأمن الإسرائيلية ومعزولة عن العالم الخارجي.

كما انتقد تخريب الجدار في مساره المنحرف أماكن كثيرة مهمة للمسيحيين، وبخاصة تطويق بيت لحم والمنحدر الجنوبي لجبل الزيتون المكان المفضل لنبي الله عيسى وحوارييه. متوقعاً حصول الفلسطينيين على مستقبل من المستحيل أن يقبلوه هم أو أي طرف في الأسرة الدولية، كما سيظل وضع إسرائيل الدائم مضطرباً، وسيحارب الفلسطينيون الظلم، حيث تبين الأحداث الأخيرة في غزة ولبنان التصعيد الحتمي في التوتر والعنف في فلسطين، واستياءً أقوى وعداءً من الأسرة الدولية ضد كل من إسرائيل وأمريكا.

إلا أن الرئيس الأمريكي الأسبق ما زال يعتقد أن الدبلوماسية تستطيع أن تحقق سلاماً دائماً بين الأعداء القدامى، ويحدد عقبتين متداخلتين أمام السلام في الشرق الأوسط هما: اعتقاد بعض الإسرائيليين أن لهم الحق بمصادرة واستعمار الأراضي الفلسطينية ومحاولة تبرير الإخضاع والاضطهاد المستمرين للفلسطينيين الذين يزداد يأسهم وغضبهم، بالإضافة إلى رد بعض الفلسطينيين بالعمليات التي يفجرون فيها أنفسهم.

وبرأي (كارتر) لا يكون الرد العقلاني على هذه (المأساة المستمرة) إلا بإعادة إحياء عملية السلام التي تتطلب مستلزمات أساسية هي:

- ضمان أمن إسرائيل، بإقرار عربي علني ومحدد أن إسرائيل حقيقة ولها حق الوجود بسلام، ضمن حدود آمنة معترف بها، وتعهد عربي قوي لإنهاء أي نوع من أنـــواع العنف ضد دولة إسرائيل المؤسسة قانونياً.
- يجب أن يحل الجدل الداخلي في إسرائيل من أجل تحديد حدود إســـرائيل القانونيـــة الدائمة.
- يجب احترام سيادة جميع دول الشرق الأوسط وأمن الحدود الدولية، حيث إنه يوجـــد شك بأن التسوية مع الفلسطينيين تجعل العرب كلهم يعترفون بإسرائيل وحقها بالحياة في سلام.

وقد استفاد الباحث من الدراسات المذكورة سابقاً التي تناولت موضوع الجدار العـــازل، إلا أنه يرى أنه ما زال هناك حاجة إلى المزيد من دراسة موضوع تأثير الجدار العازل علـــى مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل شامل ، حيث أن الدراسات السابقة قد تناولت تأثير الجدار على قضايا جزئية في الصراع كخطة خارطة الطريق أو شـــكل الدولـــة الفلـــسطينية المرتقبة أو التنمية السياسية في الضفة الغربية أو البعد القانوني للجدار وأثر فتـــوى محكمـــة العدل الدولية بخصوصه ، فما تضيفه هذه الدراسة هو جمع هذه الجوانب الجزئيـــة وغيرهـــا لاستقراء أثر الجدار على مجمل مسار الصراع العربي الإسرائيلي. كما أنها تـــضيف البعـــد المتعلق بدلالة بناء الجدار على واقع المشروع الصهيوني من حيث التقدم أو التراجع.

الفصل الثاني

خلفيات بناء الجدار وواقعه

مدخل تاريخي:

ارتبط اليهود منذ القدم بالتمسك بالجدران ، حيث نجد أصول هذا الارتباط في تفسيراتهم للتوراة , وفي فكرة نقاء اليهود وطهارتهم دون غيرهم من البشر كما أن تاريخ الجماعات اليهودية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعازل (الجيتوهات) , الأمر الذي كان له أثر عميق في صياغة الوجدان الجماعي للجماعات اليهودية في شتى أنحاء العالم , بحيث ترسخت فكرة البحث عن الأمن خلف الأسوار العالية .

لقد كان (الجيتو) اليهودي مكانًا داخل المدينة أو خارجها، محاطًا بسور له بوّابة أو أكثر تغلق عند المساء، وكان من غير المصرح به لأعضاء الجماعات اليهودية في مراحل تاريخية، وبعض الدول، أن يظهروا خارج هذا السور العالي في مناسبات بعينها، ورغم القيود متعددة الأسماء والأغراض التي خضع لها سكان الجيتوهات، فإن هذه الحياة كانت مستحبة وخيارًا مرغوبًا فيه لدى معظمهم، كونها تمنحهم فرص الحفاظ على الكينونة الذاتية والطقوس الخاصة. (الأزعر, إسلام أون لاين،٢٠٠٨/٤/٢٥)

ويظهر هذا التمسك بالجدران في كتابات (فلاديمير جابوتنسكي)[١] وهو أحد رواد الصهيونية في مقالته الشهيرة التي كتبها في عام ١٩٢٣ (الجدار الحديدي) التي أكد من خلالها أنه من المهم تشكيل أغلبية يهودية في (فلسطين) والسيطرة التامة على الفلسطينيين ، ولأن هؤلاء لن يقبلوا بهذا فسيقاومون ، وبهذا يدخل الجانبان في نزاع مسلح يتطلب تعبئة تامة داخل الحركة الصهيونية العالمية لتوفير الدعم العسكري والمادي لليهود حتى يستطيعوا التغلب على أعدائهم الفلسطينيين . وحسب وجهة نظر (جابوتنسكي) فإنه حتى بعد تأسيس الدولة اليهودية فإن الشعب الفلسطيني لن يستسلم ويذعن للإرادة الصهيونية, إلا بإقامة ما أسماه بالجدار الحديدي الذي سيفصل بين العرب واليهود ,ولن يترك فرصة للفلسطينيين إلا الاستسلام . (أبو الهيجاء , ٢٠٠٤ , ٩٨)

ثم طرحت فكرة بناء الجدار الفاصل عام ١٩٣٧, وعُدَّ في ذلك الحين واحداً من إجراءات المواجهة ضد الثورة الفلسطينية , التي اشتعلت احتجاجاً على التغلغل الصهيوني والتواطؤ البريطاني ، وفي ذلك الوقت طُلب من (تشارلز بتهارت) الخبير البريطاني لشؤون الإرهاب , وضع خطة لإقامة جدار على طول محاور الطرق الرئيسية من الحدود اللبنانية في الشمال حتى بئر السبع . وقد قام " بتهارت " بتخطيط المرحلة الأولى من عملية إقامة الجدار , حسب الحاجات الاستراتيجية العاجلة وقتها , وصمم جداراً من أربع طبقات وبارتفاع مترين يتم بناؤه على طول ٨٠ كم من (طبريا) في الشمال الشرقي , حتى (رأس الناقورة) في الشمال الغربي بالقرب من محاور

---

١. **فلاديمير جابوتنسكي**(١٨٨٠ – ١٩٤٠)

تبنى **جابوتنسكي** رؤية (توماس هوبز) للواقع ورفض كل المثل الإنسانية , وأعلن أن العالم ما هو إلا ساحة لصراع الجميع ضد الجميع , كما تأثر بالفكر الدرويني والفاشي وتأثر على وجه الخصوص بأفكار (أنطونيو لا بريولا) عن الإرادة وعن قدرة الإنسان على صياغة المستقبل بإرادته . وكانت ثمرة هذا كله رؤية (جابوتنسكي) لما سماه " الأنانية المقدسة " (أي أن تصبح الذات مركز الحلول الإلهي), فطالب أن يتعلم اليهودي الذبح (ذبح الآخرين) من الأغيار , كما كان يحاول دمج اليهودي في عالم (أوروبا) الإمبريالي بحيث يكتسب اليهودي أخلاقياته ورؤيته وهويته من هذا العالم . وقد عمل (جابوتنسكي) في أثناء إقامته في (روما) (١٨٩٨ – ١٩٠١) مراسلاً لصحيفة ليبرالية تصدر في (أوديسا) وكان ينشر مقالاته باسمه المستعار "التالينا".(المسيري , ٢٠٠٣ ,٢٨٣) أما عن أدواره في فلسطين فقد أسس فرقة البغالة ثم منظمة الآرغون والتي ترأسها بعده بيغن .

الطرق المركزية . كانت تكلفة المشروع آنذاك ٦٠ مليون دولار, وأوكلت بريطانيا إلى شركة " سوليل بونيه ",وهي شركة كانت تابعة " للهستدروت[١] " العالمي اليهودي قبل قيام " إسرائيل " مسؤولية إقامة الجدار , وتم تكليف مجموعات (الهاغاناه)[٢] بعد توفير السلاح والعتاد لها , بالإشراف على حماية عملية البناء. والجدار الذي أقيم تم هدمه من جانب سكان القرى العرب الموجودين على جانبيه. (أبو الهيجاء , ٢٠٠٤ , ٩٨)

ثم تطورت الفكرة وطرحها بنحاس سابير عام ١٩٤٨ تحت اسم الجدار العازل للفصل بين ما احتل من أرض فلسطين في ذلك العام وما بقي منها تحت السيطرة العربية الفلسطينية . ثم طرحها بعيد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ ييغال آلون وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك , وتتمحور حول إقامة جدار يفصل ضفة الأردن الغربية عن الشرقية يمتد على طول نهر الأردن وبعمق يتراوح بين ٦-١٠ كم من بيسان , حتى مرتفعات البحر الميت , ليحول دون إعادة اللحمة أو الاتصال ما بين الضفتين , قدمت الخطة إلى عدة مجالس وزارات إسرائيلية من عام ١٩٦٧-١٩٧٠ ، ولكنها لم تعتمد رسمياً. ثم طرحها أحد المفكرين الصهاينة في الولايات المتحدة وهو أهارون أرنون عام ١٩٧٤ تحت اسم الحائط النووي . وقد ظلت خطة آلون حتى عام١٩٧٧ بمثابة خطوط توجيهية لإقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية, ,وكانت الافتراضات التوجيهية للخطة تتمحور حول حتمية وجود حدود لإسرائيل يمكن الدفاع عنها ,تلك الحدود يجب أن ترتكز على نهر الأردن وصحراء يهودا -الضفة الغربية - . وبعد انتصار الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧ ,وضعت حكومة مناحيم بيغن سياسة شديدة التعقيد تقوم على إنشاء مستعمرات استيطانية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ , وعلى فصل اليهود عن الفلسطينيين سكانياً ,وبالتوازي مع هذا قامت الإدارة العسكرية التي كانت تدير الضفة الغربية وغزة بإصدار مجموعة من القوانين التي تنظم الشؤون المدنية والاقتصادية للعرب, مُسَرِّعةً بذلك عمليات نزع ملكية الأراضي الفلسطينية ومُحِيطةً مواقع الاستيطان بالأسيجة وكانت خطة آلون أساساً

---

[1] (الهستدروت) : اختصار لمصطلح عبري يعني (الاتحاد العام للعمال العبريين في إرتس يسرائيل) . وقد أنشأ الصهاينة هذا الاتحاد العمالي عام ١٩٢٠ لا ليمثل أي طبقة عاملة وإنما ليساهم في توطين المهاجرين الصهاينة وليبلور وينمي ، بالاشتراك مع الوكالة اليهودية ، مجتمع الأقلية اليهودية في (فلسطين) حتى يصبح بناءً استيطانياً متكاملاً توجد بداخله طبقة عاملة . وكان (الهستدروت) ومنشآته الاقتصادية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد العمالي الصهيوني. (المسيري ، ٢٠٠٣ ، ٢، ٤٤٤)

[2] (الهاغاناه) : كلمة عبرية تعني (الدفاع) ، وهي منظمة صهيونية استيطانية ، أسست في القدس عام ١٩٢٠ . شاركت في قمع انتفاضة العرب الفلسطينيين عام ١٩٢٩ . وفي عام ١٩٤٨ أصدر (بن غوريون) قراراً بحل الإطار التنظيمي للهاغاناه وتحويلها إلى الجيش الإسرائيلي. (المسيري ، ٢٠٠٣ ، ٢ ، ٤٢٤)

لبـــــرامج التحـــــالف ائـــــتلاف حـــــزب العمـــــل للأعـــــوام ١٩٧٤،١٩٧٧،١٩٨١،١٩٨٤،١٩٨٨,وقد أعاد الفكرة لإقامة جـدار عـازل رئـيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون عام ١٩٨٣ لكنها لم تعتمد بشكل رسمي . (محاسنة ، ٢٠٠٧ ،٢)

إلا أن فكرة إقامة جدار عازل – وهي فكرة عمّالية- بقيت مثار خـلاف بـين اليمين واليسار الإسرائيلي. حيث كان اليسار يرى أن إقامة الجـدار أمـر ضـروري للحفاظ على هوية (إسرائيل) كدولة يهودية في مواجهة الخطر الديمغرافي الفلسطيني. كما أنه ضروري للتخلص من المسؤولية الثقيلة عن السكان الفلسطينيين في المنـاطق المحتلة عام ١٩٦٧ . كما رأى العماليون أن الجدار سيمثل «سياجًا أمنيًا» يؤكد نظرية الفصل والتمييز بين العرب واليهود، بما يحفظ نقاء الدولة اليهودية، ومصطلح النقاء في هذا السياق هو العنوان الدعائي للأبعاد العنصرية التي تستبطنها هذه النظرية، هذا على حين عَدَّ اليمينيون أن السور سيحدد الدولة الفلسطينية، وسيعني الموافقة على التـصور الفلسطيني لهذه الدولة في حدود ١٩٦٧، الأمر الذي لا يسعهم التجاوب معه. أما اليمين فقد كان يتخوف من أن إقامة جدار كهذا يعني تحديد حدود لدولة إسرائيل تخالف حدود (إسرائيل الكبرى) التي تمتد من (الفرات) إلى (النيل) , التي من أهم أجزائها (يهودا) و(السامرة) –الضفة الغربية-. وهكذا فإن أصحاب المشروع ومعارضيهم التقوا علـى أهدافٍ مشتركة، المؤيدون تطلعوا إلى دولة يهودية خالصة، وفقًا للنصوص الصهيونية الأولى بكل مضامينها العنصرية، والمعارضون توجسوا من أن يحول الجـدار بيـنهم وبين مخططاتهم التوسعية. (الأزعر, إسلام أون لاين،٢٠٠٨/٤/٢٥)

وبفعل هذا الخلاف بقي الفصل مقتصراً على إقامة المستوطنات على منـاطق شاسعة وعلى تشديد إجراءات التنقل بين الأراضي المحتلة عـام ١٩٦٧ والأراضـي المحتلة عام ١٩٤٨ .

وفي عام ١٩٩٣ اتخذ (إسحق رابين) رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إجـراءا بإغلاق الضفة الغربية عن مناطق ١٩٤٨ , واقترح بناء جدار عـازل بينهمـا , لكـن اقتراحه لم يلق رواجاً . وفي أيام حكومة حزب العمل برئاسة (إسـحق رابـين) عـام ١٩٩٤، طلب (رابين) إلى وزير شرطته آنذاك، (موشيه شاحال)، إعداد دراسة حـول

جدوى إقامة سور يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين (على طول ما يسمى "الخط الأخضر"). وقد جاء طلب (رابين) آنذاك نتيجة ضغط قادة المجالس الاستيطانية الإقليمية على الحكومة الإسرائيلية، في أعقاب أعمال المقاومة وفي أعقاب العمليات الاستشهادية الفلسطينية . ونظراً لكلفة إقامة السور وعدم الاقتناع بفائدته الأمنية المتوخاة، فقد تم غض النظر عنه آنذاك، بعد أن تم إنشاء جزء منه بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٦ حول بعض المستعمرات الواقعة بين قريتي (شويكة)- شمالي (طولكرم)- و(حبلة) -جنوبي (قلقيلية)، شمل المستعمرات التالية: (جلبوع)، (يوئاف)، (لكيش)، (جينات يهودا)، (عيمق حيفر)، (ليفي هشارون)، (منشه)، (الونا)، (مجيدو).. (موقع اللجنة الملكية لشؤون القدس ، ٢٠٠٨/٤/٢٥)

وعندما حصلت انتفاضة (الأقصى) في العام ٢٠٠٠ تزايدت العمليات الاستشهادية التي استهدفت العمق الإسرائيلي , كما تزايدت العمليات الموجهة ضد المستوطنات الإسرائيلية ,الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط من قبل قادة المستوطنات على الحكومة الإسرائيلية لإقامة جدار عازل يوفر لهم الأمن ,فتم التوافق على صيغة تلبي توجهات كل من اليمين واليسار؛ فبينما يقوم الجدار بمعالجة الأزمة الديمغرافية التي تعاني منها إسرائيل فهو يحافظ على المستوطنات وعلى امتدادها الإقليمي، كما أنه يضم إلى إسرائيل المناطق الخصبة والغنية بالمياه، بالإضافة إلى أنه يشكل حدوداً يمكن الدفاع عنها ,وفي نفس الوقت لا يتم الإعلان عن هذا الجدار كحدود سياسية ، بل هي حدود قابلة للهدم بهدف التمدد في أي وقت تكون الظروف فيه مواتية للكيان الصهيوني. وبناءاً على هذا التوافق شكلت عام ٢٠٠١ لجنة من أجهزة الجيش والشرطة والمخابرات برئاسة نائب قائد الجيش الإسرائيلي الأسبق عوزي دايان رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي آنذاك، التي أوصت بإقامة السور. وكان لوزير الحرب الإسرائيلي آنذاك (دافيد بن إليعاز)- وهو من حزب العمل أيضاً- اليد الطولى في إقناع حكومة (شارون) بجدوى إقامته. في شهر أيار ٢٠٠٢ أعلن عن المشروع، وفي حزيران من نفس العام صدرت موافقة الحكومة رسمياً، وفي شهر تموز بدأ العمل ببناء الجدار.

وفي ٢٠٠٣/٣/١٦, أعلن شارون عن قراره بإنشاء جدار عازل شرقي على امتداد الأغوار بطول ٣٠٠كم , يمتد من جبال (جلبوع) شمال الأغوار حتى جنوبي جبل (الخليل) مروراً بشرقي مدينة (القدس) . (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ٤)

وقد تخلل فترة البناء تعديلات عديدة على مسار الجدار اقتضتها المصالح الإسرائيلية -لزيادة المكاسب حيناً, ولتخفيف الانتقادات الدولية في أحيان أخرى- كما تخلل هذه الفترة صدور حكم محكمة العدل الدولية الذي طالب إسرائيل بوقف بناء الجدار العازل وهدم ما تم بناؤه منه, وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا من بناء الجدار. ووفقاً لآراء المختصين في القانون الدولي فإن حكم المحكمة يأخذ الصيغة الإلزامية ,إلا أن إسرائيل رفضت الانصياع للقرار كعادتها في رفض جميع قرارات المنظمة الدولية التي لا تحقق مصلحتها ,حيث شنت حملة إعلامية واسعة ضد القرار واستمرت في بناء الجدار مع إجراء تعديلات بسيطة في مساره .

وعلى الرغم من أن التعديلات التي طرأت على مسار الجدار قد خفضت من مساحة الأراضي التي سيعزلها ، إلا أنها زادت من عدد التجمعات الفلسطينية المتأثرة به من (٧٦)تجمعاً في سنة ٢٠٠٣ إلى(١٥٩)تجمعاً سنة ٢٠٠٦ . بالإضافة إلى ذلك فإن الجدار سيضم(٩٩)مستوطنة إسرائيلية يقطنها (٤٠٨ آلاف) مستوطن ، أي ما نسبته ٨٥% من عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية. (صالح ، ٢٠٠٧ ، ٢٤٨)

إن هذا المشروع لا يعكس دعوى التحرر والانعتاق التي طرحتها الصهيونية لاستقطاب يهود العالم، إنه بتعبير أكثر عمقًا تجلٍ حقيقي لمعاكسة مسار التحرر والانعتاق، بل ومعاكسة لمسار التاريخ الإنساني عمومًا، وزعم إمكانية التعاون الإقليمي والانفتاح بين الكيان الصهيوني والعالم العربي بخاصة، فبينما ينغمس العالم المعاصر في ما يعرف بالعولمة وسرعة التواصل، يقيم هذا الكيان جدارًا عاليًا، يحجبه عن الآخرين على بعد أمتار منه متقنفذاً داخله، ولنا أن نتخيل أي تعامل يمكن أن يجرى بين سكان هذا الكيان ومجاوريهم من الفلسطينيين والعرب!

لا يمكن في كل الأحوال تفهم مشروع الجدار الإسرائيلي ودلالاته العنصرية والتسلطية إزاء الفلسطينيين، إلا باستدعاء تجربتي (الأبارتهيد)، أو المعازل العنصرية

في جنوب إفريقيا، إبان الحكم العنصري الأبيض، و (الجيتوات) اليهوديـــة التقليديـــة، وتتبوأ هاتان التجربتان مكانة مركزية في المناظرات الفلسطينية والعربية المضادة لبناء الجدار العازل في قلب (فلسطين).(الأزعر, إسلام أون لاين، ٢٠٠٨/٤/٢٥)

المبحث الأول

خلفيات ودوافع بناء الجدار العازل

لا يمكن فصل بناء الجدار العازل عن مشاريع الاستيطان الاستعمارية الإسرائيلية في الضفة الغربية , إذ يُعَدُّ بناء الجدار امتداداً طبيعياً لهذه المشاريع كونه جاء بالشكل والأبعاد التي تخدم المستوطنات , وتجعلها على تواصل إقليمي مع إسرائيل, ذلك تمشياً مع الاستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بالسيطرة على الأرض التي تُعَدُّ مفتاح الصراع العربي الإسرائيلي.حيث إن المتتبع لمسار الجدار يلاحظ أن من أهم ما يهدف إليه هو حماية التكتلات الاستيطانية الاستعمارية التي أنشئت داخل الضفة الغربية بناء على تصورات فكرية وأيدلوجية وخطط ورؤى أمنية واقتصادية وسياسية. كما أن بناء الجدار يأتي لحسم مسألة السيادة على هذه المستوطنات لصالح إسرائيل مع بقائها داخل الضفة , وذلك من خلال الواقع الجديد الذي يفرضه الجدار. فنرى أن القسم الشرقي من الجدار , يأتي لحماية مستوطنات (الغور) وضمها لإسرائيل , حيث تم بناء هذه المستوطنات في إطار مشروع متكامل يهدف إلى جعل حدود (الأردن) ومنطقة (الغور) حدوداً أمنية يمكن الدفاع عنها ومن خلالها عن إسرائيل. إضافة إلى السيطرة على هذه المنطقة الحيوية والمهمة , نظرا لما تتميز به من مميزات مناخية , تجعلها من أهم المناطق الزراعية-خاصة أنها تحوي كميات كبيرة من المياه- . وبدأ تنفيذ هذا المشروع على الجانب الشرقي للضفة الغربية في وقت مبكر من قيام إسرائيل باحتلالها سنة ١٩٦٧ . ونفس الشيء حصل على الجانب الغربي من الضفة , بمحاذاة الخط الأخضر, حيث تم البدء بمشاريع استيطانية, وإقامة مستوطنات يهودية ,بهدف السيطرة على تلك المناطق الخصبة الغنية بالمياه الجوفية, وتشكيل حاجز يهودي يفصل البلدات والقرى الفلسطينية داخل (فلسطين) المحتلة سنة ١٩٤٨ عن مثيلاتها المقابلة لها داخل الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ . (جبر, ٢٠٠٥ ، ٥٣)

ولو كان هدف إسرائيل الأساسي من إقامة الجدار الفاصل منع حدوث العمليات التفجيرية ، فإنه يتوجب عليها ترسيم خطوط الجدار بطريقة تتجنب المس بحقوق

الإنسان . ولكن على العكس من ذلك، فقد حددت إسرائيل مسار الجدار متجاهلة -بشكل تام تقريباً هذه القاعدة -ومعتمدة على اعتبارات غير موضوعية. أحد هذه الاعتبارات الأساسية هو ضم أكبر عدد من المستوطنات إلى الغرب من الجدار الفاصل (الجهة الإسرائيلية)، بهدف تعجيل ضمها لإسرائيل. وهناك اعتبار إضافي كان من أسباب إقامة الجدار الفاصل داخل الضفة الغربية وهو تجنب دفع الثمن السياسي المقرون بالاعتراف بالخط الأخضر كحدود دولة إسرائيل. وفي إحدى المناطق تم تغيير المسار نتيجة لضغوط مارسها سكان التجمع السكاني الاستيطاني الإسرائيلي "متان"، الذين طالبوا بالفصل ما بين مدينة (قلقيلية) و(قرية حبلة) الواقعة إلى الغرب منها، هادفين بذلك الحفاظ على "جودة حياتهم ورفاهيتهم". وفي مناطق أخرى تقرر نقل مسلك الجدار شمالاً من أجل الحفاظ على المواقع الأثرية. أما في منطقة (بيت لحم) فقد تقرر إقامة الجدار في وسط المدينة من أجل ضمان حرية وصول المصلين اليهود إلى قبر (راحيل). إنّ مجمل خصائص الجدار الفاصل والاعتبارات وراء ترسيم مساره، تجعلنا نشعر بأن إسرائيل تستند مرة أخرى ، وبشكل أحادي الجانب إلى ذرائع أمنية لخلق حقائق على أرض الواقع لها تأثيرها على تسوية مستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد انتهجت إسرائيل هذه السياسة في السابق، مبررة مصادرة الأراضي لغرض إقامة المستوطنات عليها بحجة "أغراض عسكرية ملحة" ، ومدعية بأن هذه الخطوات هي خطوات مؤقتة. وقد تحولت المستوطنات منذ زمن إلى أمر واقع لا مفر منه في الأراضي المحتلة بحيث تطلب إسرائيل اليوم ضم عدد منها داخل حدودها. وقد يشكل كما هو الحال بالنسبة للمستوطنات، أمرا واقعا يعَد مقدمة لمطالبة إسرائيل بضم أراضٍ إضافية إلى حدودها في المستقبل. (بتسليم ، ٢٠٠٤ ، ١)

وبتحليل الدوافع التي تقف خلف خطوة بناء الجدار العازل الإسرائيلي ، نجد أنها مزيج من الدوافع السياسية والدينية و الاقتصادية والأمنية.

أولا: الدوافع السياسية لبناء الجدار :

أ- الحفاظ على يهودية إسرائيل (الدافع الديموغرافي) :

تزايدت في الفترة السابقة لبناء الجدار الدعوات إلى إنقاذ (يهودية) إسرائيل من القنبلة الديموغرافية العربية ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨و١٩٦٧ سوف يصبحون أغلبية قبل حلول العام ٢٠١٦ ، حيث بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٥,١ مليون نسمة مقابل نحو ٥,٦ مليون يهودي. (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٩/٥/١٣) وهذا يشكل تحديا مصيريا لدولة تدعي أنها واحة الديمقراطية في المنطقة العربية ,حيث إنها ستكون أمام خيارات صعبة ؛ فإما أن تعطي هؤلاء السكان حقوقهم السياسية وبالتالي يسيطرون على القرار في دولة (إسرائيل)، وإما أن تقمعهم أو تعَدهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وفي كلتا الحالتين ستتضرر سمعة إسرائيل لدى الشعوب والدول الغربية ، التي تعَد الداعم الرئيسي لوجود (إسرائيل) . فكان الحل الذي تفتقت عنه أدمغة الصهاينة هو إقامة دويلة منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة ومقسمة إلى عدة كانتونات ، بحيث تعفي إسرائيل نفسها من المسؤولية عن هذه الملايين من العرب - فلا يعودون مواطنين فيها يزعجونها بطلب حقوقهم المدنية أو السياسية- حيث إن القانون الدولي يحمل الاحتلال المسؤولية عن المواطنين الذين يعيشون في الأراضي التي يحتلها . وتعد مقولة (الطابع اليهودي لدولة إسرائيل) من المقولات التي يشكك هذا الواقع الجديد في صلاحيتها وجدواها.... فلا شك أن تحول المستوطنين اليهود إلى أقلية في تلك الدولة التي تدعي أنها(دولة يهودية) يطرح تساؤلات جدية ، لا عن مسلك هذه الدولة فحسب ، بل عن شرعية وجودها أصلا . ولعل هذا الهاجس المتعلق بالمشكلة السكانية يفسر جانبا من إصرار (شارون) على المضي قدما في تنفيذ خطة الفصل التي طرحها ، باعتبارها وسيلة لضمان خريطة سكانية ذات أكثرية يهودية كما يوضح مغزى كثير من الخطط التي يطرحها سياسيون وباحثون في الكيان الصهيوني لترحيل أعداد من الفلسطينيين إلى خارج (فلسطين) . (المسيري ، ٢٠٠٦ ، ٤٢) حيث أدركت إسرائيل أنها لا تستطيع الانتصار عسكريا ولا سياسيا . إذ سيكون الانتصار العسكري غير المحتمل ، نصرا في المدى القصير ،

وقد يتحول من ثم إلى حرب أهلية لا هوادة فيها إذا ما عبر عرب ال٤٨ عن تضامنهم مع إخوتهم في الجانب الآخر بعنف. وبالتالي فإن مفتاح النصر بالنسبة للإسرائيليين لن يكون له إلا اسم واحد : التفوق الديمغرافي. والحركة الصهيونية تعرف هـذا جيـدا ، وهي التي لم تفتأ منذ بداياتها تزاوج ما بين (الكفاح) من أجل الأرض ومـن أجـل الهجرة ، لتكوين غالبية يهودية واضحة. ولكن المعطيات الديموغرافية تـشير إلـى أن هذه الأرض تفترض إجراء تسوية مستحيلة بين الديموغرافيا والديمقراطية ؛ فإمـا أن الغالبية تقرر ، وسيهيمن الفلسطينيون عندئذ ، وإما على إسـرائيل أن تعـزز النظـام الأقرب إلى التمييز العنصري فيها . (مينارغ ، ٢٠٠٥ ، ٥٧)

وكان الحل لهذه المعضلة برأي الديمغرافيين الصهاينة هو الانفصال عن المناطق – المحتلة - ، وتبادل سكان، وإقامة جدار. حيث يقول البروفيسور أرنـون سـوفير : الجدار هو المفتاح لبقاء إسرائيل، ومن دونه سنقدم على انتحار جماعي. إذا بنينا الجدار نجونا. إنه الوسيلة الوحيدة للانتصار على الرحم الفلسطيني، وإذا سقط سنواجه تـدفقاً هائلاً من الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، على غرار دخول المكسيكيين إلى (الولايات المتحدة). إذا سقط السور، سقطت إسرائيل." (برومر ، معاريف ، ٢٠٠٥/٤/٢٢)

ولا يقتصر تأثير الجدار الفاصل على النواحي السكانية المتعلقة بالفلسطينيين فقط، وإنما يهدف الجدار إلى التأثير على التوزيع السكاني لليهود أيضاً، وذلك مـن خـلال تمهيد السبيل لإقامة مستوطنات يهودية في المناطق التي يـتم إخلاؤهـا مـن سـكانها الفلسطينيين، أو في المناطق التي فصلها الجدار، سواء بالقرب من الخط الأخـضر، أو في محيط المستوطنات المقامة في عمق الضفة الغربية، أو فـي مدينـة (القـدس) أو (الأغوار).

ولا يخفي العديد من المسؤولين الإسرائيليين الدافع الديمغرافي لبناء الجدار العازل ،حيث صرح (مارك ريجيف) الناطق باسم وزارة الخارجية ردا على معلومات تـشير إلى أن طريق الجدار كان مدفوعا بالصراع الديموغرافي الـذي يـشكل أحـد أسـس الصراع الإسرائيلي الفلسطيني , يقول (ريجيف) :(إنـه لأمـر طبيعـي أن يكـون

مخططوه قد أخذوا هموم إسرائيل بعين الاعتبار من حيث تزايد عدد السكان العــرب , مضيفا بأن تحديد الحكومة لمواقع السياج يحــسب الحــساب للوقــائع الديموغرافيــة والطوبوغرافية , والهموم الأمنية . (العرب اليوم ، ٢٠٠٧/٤/١٢)

وقد كتبت الصحفية (أميرة هاس) في الصحيفة الإسرائيلية (هآرتس) أن "التعلــل بالأمن واللغة البيروقراطية التي تصاغ بها الأوامر العسكرية وتبدو محايــدة يخفيــان وراءهما النية في طرد [الفلسطينيين]" وهو المشروع الذي ينفَّذ "بالتدريج، وبطريقة غير ملحوظة، وبأعداد قليلة كي لا يستطيع المجتمع الدولي اكتشافها ولا تكون سببا في إثارة غضب الرأي العام". (تشومسكي ، الوطن السعودية ، ١٢٤٥ ، ٢٠٠٤/٢/٢٦)

ووفق المؤشرات الإسرائيلية فإنه ما من موضوع راهن في سياق الصراع يحتشد حوله إجماع قومي إسرائيلي أكثر من موضــوع الأرض و(الــديموغرافيا) و(الدولــة اليهودية النقية) وكذلك (الترانسفير) ، وإن كانت الأحــزاب الكبيــرة لا تعلــن عنــه صراحة.. فهم وفق هذا الإجماع يريدون الأرض كلها يهودية صــهيونية بــلا ســكان عرب، ومن هنا شكلت ولا تزال دائما هذه المسألة هاجسا يقــض مــضاجعهم. . . . يطلقون عليها تارة المسألة الديموغرافية، وتارة أخرى الخطر الديموغرافي وتارة ثالثة القنبلة الديموغرافية المتكتكة.ويجمعون في إسرائيل على أنها تشكل تهديدا اســتراتيجيا داهما ودائما لوجود إسرائيل.

وقد أطلق على أولئك الباحثين والمحللين والمفكرين من الإسرائيليين الذين يفتحون «الملف الديموغرافي» ويثيرون الجدل حوله اسم «أنبياء الغضب الديموغرافي»، ذلــك أن عددا منهم يتنبأ بنهاية الدولة اليهودية، بسبب التكاثر الديموغرافي العربي، وكان في مقدمة هؤلاء وأولهم البروفسور المعروف (إلياهو رابينوفتش) الذي تنبأ بــ «خــراب إسرائيل» بعد احتلالها للأراضي العربية في يونيو ١٩٦٧م. وكثر على مدى السنوات الماضية عدد أنبياء الغضب الديموغرافي لدرجة أنه بات يــصعب حــصرهم! وكــان المؤرخ الإسرائيلي البروفسور (بني موريس) قد تناول مشكلة (الخطــر الــديمغرافي العربي) قائلا: فقط إذا واجهت إسرائيل المسائل الحقيقية الجوهرية في الصراع -مثــل الديموغرافيا وحق العودة، والاعتراف بحدود إسرائيل الديموغرافية - فــإن مــستقبل الدولة سيكون مضمونا، أما كبير الديموغرافيين المختص في «الديموغرافيا اليهوديــة» البروفسور (سيرجي ديلا فرغولا) فقد تنبأ مبكرا قائلا: خلال سنوات معدودات سيتحول اليهود إلى أقلية في المساحة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن وأن الحل يكمــن

في تغيير الوضع الديموغرافي لصالح اليهود بصورة ملموسة.. ويجب مثلا نقل عرب المثلث للجانب الآخر مما سيريح إسرائيل من ثلث سكانها العرب، الأمر الذي يضمن أغلبية يهودية حتى العام ٢٠٥٠ على الأقل. أما الصحافي الأميركي (بنجامين شفارتس)- أحد كبار محرري مجلة «اتلانتيك» الأميركية- فقد أوصل الجدل الديموغرافي الإسرائيلي إلى ذروة جديدة محمومة حينما كتب متسائلا تحت عنوان: هل ستبقى إسرائيل قائمة بعد مئة عام؟، وأجاب (شفارتس) بوضوح: إنه قرر مستندا إلى محادثات أجراها مع جهات إسرائيلية مختلفة في إسرائيل وبالأساس على التوقعات الديموغرافية الإسرائيلية: أن الرحم الفلسطيني هو قنبلة متكتكة فعلا.. وستؤدي في نهاية المطاف إلى ترجيح كفة الميزان السكاني الفلسطيني ومنع إسرائيل من الحفاظ على التوازن الديموغرافي في مايو ٢٠٤٨. و كانت «وثيقة مؤتمر هرتسليا الأول» وهي الأخطر في هذا المنطلق قد أوصت المؤسسة الإسرائيلية بإعطاء الأولوية العليا للمشكلة الديموغرافية مؤكدة: سيكون من الواجب إيجاد مخرج..- ليس في دولة إسرائيل، بل إلى الشرق باتجاه الأردن- . (الزرو ، البيان ، ٢٠٠٨/٤/٢١)

إلا أنه يوجد العديد ممن يقللون من الخطر الديمغرافي في إسرائيل ، فأقوال (شفارتس) والبروفسور (سوفير) يعارضها (يورام إيتنغر) - القنصل السابق في السفارة [الإسرائيلية] في واشنطن- الذي كان يترأس فريق خبراء إسرائيلياً – أميركياً درس "التهديد الديموغرافي" وتوصل إلى استنتاجات بعيدة المدى ودراماتيكية، فحواها أن (٢,٤ مليون) فلسطيني فقط يسكنون مناطق (الضفة) وقطاع (غزة)، وليس(٣,٨ ملايين) كما كان يُعتقد حتى الآن استناداً إلى أبحاث (سوفير) و(ديلاّ برغولا) . وقد ضم الفريق، فيمن ضم، خبراء مثل البروفسور (عزرا زوهر) و (د. دافيد بسيغ) والعميد في الاحتياط (دافيد شاحف) و المؤرخة البروفسور (روبرتا سايد) وآخرين. يقول (إيتنغر) شارحاً: "إن المعطيات التي استند إليها (شفارتس)-أي أبحاث أنبياء الغضب الديموغرافيين- مغلوطة ولا أساس لها من الصحة، لأنها تقوم على أرقام مشوهة ومضخمة ومغرضة، وتوقعات مبالغ فيها نشرها مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني." " وبالتالي فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أنه لا أساس للزعم بأن اليهود على وشك التحول إلى أقلية بين البحر ونهر (الأردن) . كما أنه منذ سنة ١٩٦٧، بقي

هناك أكثرية يهودية بنسبة (٦٠%)، ومنذ سنة (١٩٩٠)، ازداد السكان اليهود بنسبة(٢,٥%) سنوياً"، كما يجزم (إيتنغر). وبحسب قوله فإن الفلسطينيين لا يعبأون أيضاً بشطب الموتى من سجلات السكان، لأسباب بينها ضمان استمرار تلقّي المخصصات من منظمات مثل (الأونروا) . وفي المقابل يرفض (ديلاّ برغولا) والبروفسور (سوفير) كلياً مزاعم (إيتنغر)، ويشككان في نتائج البحث التي قدمها. (برومر ، معاريف ، ٢٠٠٥/٤/٢٢)

ب- منع إقامة دولة فلسطينية

حيث يتفق غالبية الصهاينة على أن إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا ولها حدود خارجية يشكل خطرا داهما على دولة إسرائيل , ولذلك جاءت خطوة بناء الجدار لتكريس واقع على الأرض يمنع التواصل الجغرافي أو وجود حدود خارجية لهذه الدولة- إن قامت- , كما أنه يصادر أهم مصادر المياه والمراعي لها ويقضم هو والمستوطنات ما يقارب (٤٦%) من مساحتها ويعزلها عن عاصمتها المفترضة "القدس الشريف".

وتتمثل أول المخاوف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية المحتملة في احتمال أن تأخذ تلك الدولة توجها تحرريا وحدويا ، حيث يرى العديد من المتخصصين والأكاديميين الإسرائيليين أنه بمجرد أن يؤسس الفلسطينيون دولتهم فإنهم سيتبنون توجهات وطموحات تحررية وحدوية ، والسعي في هذا الإطار إلى استقطاب العرب (الإسرائيليين) الذين يشكلون(١٩%)من سكان إسرائيل. وكان (شاؤول موفاز) وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق صرح لصحيفة (الغارديان) البريطانية في آذار ٢٠٠٣ (بأن الحكومة الإسرائيلية تبلور رؤية لدولة فلسطينية مقسمة إلى ٧ (كانتونات) في المدن الفلسطينية الرئيسية كلها مغلقة من قبل الجيش الإسرائيلي ومعزولة عن باقي أراضي الضفة الغربية التي ستصبح تابعة لإسرائيل) . (محاسنة ،٢٠٠٧، ٧٢)

ولا يحتاج أي مراقب إلى تصريح أكثر وضوحا من هذا لتتضح له نوايا إسرائيل تجاه الدولة الفلسطينية. فبالنسبة للإسرائيليين فإن إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع (غزة) لم يكن وارداً، ومن أبرز الإجراءات في سبيل منع قيام دولة فلسطينية الشروع ببناء الجدار الفاصل. فالجدار يؤدي إلى تجريد أي

كيان سياسي فلسطيني من المقومات التي تمكنه من التطور إلى شكل دولة حديثة مستقلة. حيث لم يتبق أرض يمكن أن تقام عليها دولة تكون قابلة للتطور، وقادرة على استيعاب متطلبات النمو الطبيعي للسكان ومختلف مستلزماتهم. في نفس الوقت تم تقطيع أوصال الأراضي المتبقية التي لم يؤد الجدار إلى ضمها، وحاصرت السكان داخلها على شكل معازل جغرافية، وأصبح من الصعب جداً حدوث تواصل بين سكانها. إضافة إلى أن إسرائيل لم تعر اهتماماً لكيفية ممارسة السيادة على هذه المعازل بالنسبة لأي سلطة فلسطينية تتشكل بأي طريقة كانت. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٤٣)

وفي هذا السياق أعلن (دوف حنين)- النائب اليهودي في الكنيست من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة , ورئيس اللجنة البرلمانية المختصة بشؤون البيئة - أن هذا الجدار يقام لأهداف سياسية احتلالية ولا مبرر - أمنيا أو عسكريا- له , وأن هدفه الحقيقي هو تقسيم الضفة الغربية إلى (كانتونين) أساسيين وإجهاض الدولة الفلسطينية قبل إقامتها واستبدالها ب (دولة نابلس و رام الله) و دولة (الخليل وبيت لحم). (صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٧/٣/١٤)

كما يرى المفكر المعروف (نعوم تشومسكي) أن الغرض الحقيقي الذي بني هذا الجدار من أجله هو الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين. كما أنه وسيلة لتحويل التجمعات الفلسطينية إلى "زنزانات محصنة"، مما يجعل "البانتوستانات"- التي أقيمت في جنوب إفريقيا سابقا- تبدو إلى جانبها كأنها رموز للحرية والاستقلال وتقرير المصير. (تشومسكي ، الوطن ، ٢٠٠٤/٢/٢٦)

وحتى لو كانت السيطرة الإسرائيلية الشاملة على الضفة قائمة قبل بناء الجدار، فإن بناءه يرسخ هذه السيطرة في ظروف سياسية مختلفة كلياً عن ظروف السيطرة السابقة. ففي السابق كانت سيطرة احتلال، وهذا يلقي على إسرائيل التزامات الدولة المحتلة. بينما فرض السيطرة بواسطة الجدار وفي ظل الاتفاقات التي حصلت مع الفلسطينيين تعني أن الإسرائيليين سيستأثرون بكل ما يفيدهم من مكتسبات الاحتلال، في حين أنهم ألقوا التزاماتهم تجاه السكان بصفتهم دولة محتلة على الفلسطينيين أنفسهم من خلال الاتفاقات الموقعة معهم ! وقد أرادت إسرائيل من السلطة في هذه الاتفاقات أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن السكان الفلسطينيين دون اشتراط ذلك بتحقيق السيادة على الأرض أو تأمين الحقوق السياسية. في حين أنها احتفظت بالسلطة على معظم الأرض،

ونظرت إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها صيغة أمنية هدفها ضبط آليات الصراع وحصره في إطار المفاوضات. كما أنها حددت الأفق السياسي لتطور السلطة الفلسطينية من خلال ربطه بنتائج المفاوضات التي تتم معها. من هنا نلاحظ أن السيطرة ما قبل الجدار ليس بنفس مدلولات السيطرة التي تتم بعده. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٤٦)

ج - حسم قضايا المفاوضات النهائية من طرف واحد وتدمير العملية السياسية

لاحظنا كيف أن اليمين الإسرائيلي لم يكن على قناعة بالدخول في تسوية سياسية على أساس قرارات الشرعية الدولية، بسبب أن المأمول من تلك التسوية بالنسبة للفلسطينيين هو إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧.بينما لم يكن هذا الخيار وارداً في العقلية الإسرائيلية، سواءً على صعيد المعطيات الفكرية والأيديولوجية، أو على صعيد المعطيات السياسية الإقليمية والدولية، أو على صعيد موازين القوى بين أطراف الصراع. لذا فإن دافع إسرائيل في دخول العملية السياسية جاء تلبية لمخططات إستراتيجية لحليفتها (أمريكا). من هنا يمكن اعتبار أن الموقف الإسرائيلي تجاه العملية السياسية جاء في إطار موقف تكتيكي لخدمة مرحلة معينة بحدودها وظروفها، وهذا يعني بالنسبة لليمين الإسرائيلي أن هذا الموقف التكتيكي يجب أن لا يؤثر على الموقف الإستراتيجي الذي يعمل على نسف أي فرص لإقامة دولة فلسطينية داخل حدود فلسطين الانتدابية. ونعرف أن القضايا الرئيسية التي تتعلق بحسم إمكانية حصول تسوية من عدمها تم تأجيلها للمرحلة النهائية من المفاوضات، لكنّ ما تم على أرض الواقع هو أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لم يستطيعا حسم القضايا المرحلية، ولم يقوما بتنفيذ الاتفاقيات المرحلية التي وُقعت بينهما في تلك المرحلة. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٥٢)

د - الشروع بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية وخاصة في محيط مدينة (القدس) ضمن مخطط قديم بهدف تهويدها، وفصلها عن التجمعات السكانية العربية في

(جنين ونابلس وطولكرم والخليل وبيت لحم) وغيرها.كما يعّد الجدار أداة فاعلة لــضم الكثير من المستوطنات القريبة من الخط الأخضر بدل من القيام بتفكيكها .

هــ- خلق حالة من الضغط الاقتصادي والأمني والاجتماعي على فلسطينيي الضفة الغربية لدفعهم نحو الهجرة باتجاه الشرق. وهذا هدف معلن لدى العديــد مــن القادة المتطرفين من الصهاينة ومستتر لدى (المعتدلين) منهم ، وقــد جــاء تــصويت الكنيست على اعتماد مبدأ دولتين على ضفتي نهر الأردن ليؤكد هذه الحقيقة، ومن هنا يعَد الأردن المتضرر الأول في دول الجوار من بناء الجدار العازل ولذلك كان موقفــه متقدما في رفض بناء الجدار باعتباره تهديدا مباشرا لنظامه السياسي ونــسفا لإمكانيــة إقامة دولة فلسطينية تحل مشكلة اللاجئين.

ثانيا : الدوافع الدينية والأيدلوجية لبناء الجدار :

أ - الحلولية الكمونية اليهودية

" الحلولية الكمونية " هي القول بأن العالم بأسره (الإنسان والطبيعة) يُردُّ إلى جوهر واحد أو مبدأ واحد كامن في المادة وهو مصدر بقائها وحركتها , هذا المبدأ أو الجوهر يسميه دعاة وحدة الوجود الروحية " الإله ". والحلولية الكمونية تأخذ شكلين أساسيين :الحلولية الثنائية الصلبة حين يصبح شعب ما أو أرض ما مركز الحلول والقداسة مقابل بقية العالم . والحلولية الشاملة السائلة حين يصبح العالم بأسره والجنس البشري موضع القداسة , وعندئذ تتعدد مراكز الحلول . والحلولية الثنائية الصلبة اليهودية تعني حلول الإله في الشعب اليهودي , وهو ما يعني استبعاد بقية العالم (الأغيار) من عملية الخلاص . ويمكن أن يحل الإله في أرض الشعب (صهيون) ويستبعد بقية العالم. والحلول الإلهي عادة يتركز – في إطار الثنائية الصلبة – في شعب بعينه يصبح مركز الكون , ولكنه يمكن أن يتركز في الأرض بدلا من الشعب ثم في الدولة الصهيونية . وقد أدت الحلولية الثنائية الصلبة إلى تزايد الشعائر بهدف عزل الشعب المقدس عن الآخرين . وقد ترجمت الثنائية الصلبة نفسها في العصر الحديث إلى الحركة الصهيونية , فبعد موت الإله يبقى الشعب المقدس المتمركز في أرضه المقدسة (المستوطنون الصهاينة في فلسطين). وتقف هذه الدولة أمام الأغيار الذين يقعون خارج نطاق القداسة-المزعومة- تمارس حقوقها وتهدر حقوق الآخرين . (المسيري , ٢٠٠٣ , ٢٢)

إن وجود هذه الفكرة في أذهان الكثير من اليهود المتدينين يشكل عاملا من عوامل التعالي على الفلسطينيين ويدفع باتجاه الانفصال عنهم وبناء الجدار العازل دون مراعاة لما يسببه من معاناة للفلسطينيين.

ب - فكرة طهارة اليهود ونجاسة غيرهم

وهذه الفكرة راسخة لدى الجماعات الدينية اليهودية ، وترتبط بها عـدد مـن الممارسات لأفراد هذه الجماعات الذين يعيشون في مناطق خاصة بهم ويحرصون على عدم التعامل مع غير اليهود. وكان لهذا الفكر دور في التاريخ وفي الحاضر في إقامـة الحواجز المادية التي تعزل اليهود عمن حولهم ,كما كان له أثر في قرار حكومة اليمين الصهيوني- الحليف التقليدي للجماعات الدينية المتطرفة- في إقامة الجدار العازل.

إن مفهوم النجس والطاهر في إسرائيل وعند المتدينين الأرثوذكس (الحسيديم) بالذات يكتسب أهمية جوهرية، إذ لابد للمرء أن يكون سليما من أي نجاسة-بـزعمهم- حتى يستطيع الاشتراك في طقوس العبادة , والإسهام في الحياة الجماعية بصورة أعم . هذا الفصل بين الطاهر والنجس هو مفهوم مطلق منصوص عليه في السفر الثالث من التوراة ,الذي يحتوي على ٢٧ فصلا تفصل النصوص (التشريعية) التي تـنظم الحيـاة الدينية والأخلاقية والاجتماعية لليهود .هذه الطقوس جزء من(٦١٣) وصـية تـنظم حياتهم اليومية. و هذه الشرائع التي تبدو مفرطة الشدة لغير اليهودي , تذكر كـل مـا يتصل بقدسية الله , وقدسية الإنسان أيضا . فالنجاسة (الطوماح) لا تعني فقط الأخماج التي تنتقل بلمس الشيء الملوث , بل تنتقل بمجرد حمل الشيء الملوث أو هواء الغرفة التي يوجد فيها .(إنها تتغلغل في كل الأوعية المكشوفة ولا تصيب الأوعية المغطـاة) كما أنها تعني أيضا النجاسة المعنوية؛ إذ أن الأفكار السيئة تلوث مثل الأشياء :(لمـاذا يعزل المرء نفسه عن الناس المصابين بالأمراض المعدية , ولا ينعزل عن أولئك الذين ينقلون للآخرين أمراضا فكرية وأخلاقية ؟). (مينارغ ، ٢٠٠٥ ، ٤٥)

يلح السفر الثالث على هذه العدوى الروحية :(لن تفعل ما يفعل فـي بـلاد كنعان , حيث أوصلتك , ولن تتبع شـرائعهم . لا تلـوث نفـسك بـشيء مـن هـذا (.........).لأن كل هذه الفظاعات ,ارتكبها الناس الذين كانوا قبلهم، تلوثت البلاد بها) إن نتيجة هذا النص تظهر اليوم , بالنسبة للمتدينين ,في علاقاتهم مع العرب ,سواء كانوا من عرب (إسرائيل) أم من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ , إذ يرون أن الفلـسطينيين فضلا عن كونهم أحفاد (سكان بلاد كنعان) يدعون ملكية (الأرض المقدسة), فهـم إذن أنجاس خطرون ينبغي الانفصال عنهم للبقاء في حالة الطهارة. (مينارغ ، ٢٠٠٥ ، ٤٦)

وأكثر الحركات تمثيلا لهذا السلوك هي حركة (كاخ) , التي أسسها الحاخام الأمريكي (مائير كاهانا) .فما أن انتخب في الكنيست حتى سارع إلى اقتراح قوانين ترمي إلى طرد غير اليهود من (القدس) , وسجن الأشخاص الذين يقيمون علاقات جنسية (مختلطة القومية) بين اليهود والعرب , وفي عام (١٩٨٨), عندما حكمت المحكمة العليا بأن (كاخ) خارجة عن القانون, صاح كاهانا (لقد أزرى الأنجاس بالأطهار). صحيح أن حركة (كاخ) منعت لكن أيدلوجيتها باقية تحت اسم الجبهة الآيدولوجية (هازيت هارايون) إلى جانب حركات أخرى وأحزاب كانت تشترك في حكومة (شارون) , وتعطي هذه الأخيرة صبغة يمينية متطرفة واضحة . هي التي تحدد سياسة إسرائيل. (مينارغ ، ٢٠٠٥ ، ٤٧)

ج - الحفاظ على أراضي الضفة الغربية (يهوذا والسامرة):

ذكرنا أنه توجد قيمة مميزة لمناطق (يهوذا) و(السامرة) في الوجدان الصهيوني ,وببناء الجدار والحفاظ على المستوطنات فإن إسرائيل تسيطر على ما نسبته (٤٦%) من أراضي الضفة الغربية وتشكل هذه المناطق أهم المناطق الاقتصادية كما تشكل جميع المستوطنات الكبرى . ويمكن ملاحظة هذه القيمة من خلال توحد مواقف الأحزاب الإسرائيلية على رفض الانسحاب الكامل من الضفة الغربية في الوقت الذي تباينت فيه مواقفها تجاه الانسحاب من قطاع غزة وجنوب لبنان.

ثالثا : الدوافع الاقتصادية لبناء الجدار :

و بدراسة مسار الجدار يمكن أن نلاحظ بوضوح الدوافع الاقتصادية المؤثرة في هذا المسار وذلك كالآتي :

أ) المراعي والأراضي الزراعية

تشير إحصاءات معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريـج)إلـى أن الجـدار سيعزل (١,٠٥٢,٨٨٠) دونما من الأراضي الزراعية أي ما يمثـل (٣٧,٤%) مـن مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية ,أما بالنسبة للغابات والأراضي العـشبية فيعمل الجدار على عزل(٣٧,٧%) من مجموع الأراضي العشبية والغابات في الضفة الغربية .(صالح ،٢٠٠٧ ، ٢٥٥)

وقد ذكر د.(يوسف أبو صفية)- وزير البيئة الفلسطينية السابق ورئيس سـلطة جودة البيئة الفلسطينية- خلال لقاء أجراه معه مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني أن الغرض الأساسي من الجدار الذي أقامته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية ليس تـوفير الأمن، وإنما هو السيطرة على المناطق الطبيعية والبيئة، والسيطرة كذلك على أفـضل الخزانات المائية الموجودة في شمال فلسطين بالإضافة إلى السيطرة علـى الأراضـي الخصبة الجيدة للزراعة وتدمير ما تبقى للمصادر الطبيعيـة والبيئيـة. (داود ، موقـع مركز الإعلام والمعلومات، ٢٠٠٨/٥/٤)

ب) مصادر المياه

كما أن من الملاحظ أن إسرائيل تسعى من خلال بناء الجدار العازل إلى سرقة مصادر المياه وذلك بضمها إلى سيطرتها وعزلها عن الفلسطينيين . ومن خلال دراسة

لمعهد (أريج) يمكن تقدير كمية المياه التي يتسبب الجدار العازل في عزلها على الشكل التالي :

- في المنطقة الشرقية العازلة التي تقــع شــرقي وادي (الأردن) هنــاك مخزون مائي سنوي يقدر بنحو (١٧٢ مليون متر مكعــب). أمــا المنطقــة الغربيــة المعزولة التي تمتد من الشمال الغربي إلى الشمال فتحتوي على مخزون مائي جــوفي يقدر بنحو(٥٠٧ ملايين متر مكعب).
- يعزل الجدار من المسطحات المائية والأنهار الداخلية في المنطقة الغربية نحو (٢٢١)دونما , بالإضافة إلى عزل (٦٨٥)دونما في المنطقة الشرقية , التي تشكل مجتمعة (٩٩%) من مجموع مجاري المياه في الضفة الغربية . (صــالح ، ٢٠٠٧ ، ٢٥٥)

رابعا : الدوافع الأمنية لبناء الجدار :

أ) الخوف الكامن في الشخصية اليهودية :

حيث إن الشخصية اليهودية تشعر بالأمن خلف الجدران العالية والمحصنة وهذا ما يوفره الجدار العازل للمستوطنين ولليهود في المناطق المحتلة عام(١٩٤٨). ولفلسفة الجدار جذورها في عمق النفسية " الإسرائيلية , فـاليهودي مغـرم بتـشييد الجـدران والأسوار , فهناك مسار تاريخي طويل وشائك أفضى في النهاية إلى تقوقـع اليهـود. وهذه الجدران والأسوار تعد في نظر البعض استجابة لحالة الإحساس بخطر المطاردة , وبسبب عقد كثيرة كان اليهود تاريخيا بحاجة لملجأ من هذا الإحساس . ولذلك فهم قبل أن يرسموا خريطة بناء منزل يحرصون على خريطة بناء الـسور والجـدران حـول المنزل . ويلاحظ الباحثون أنه عبر تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين - الذي بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - لم يحدث أن أقيمت مـستوطنة إلا وكانـت ملفوفة ومحاطة بالجدران والأسلاك الشائكة . ولذلك تفهم الدوافع الـصهيونية الخفيـة وراء إقامة الجدار الفاصل والتركيبة النفسية المغرقة في عشق العزلة إلى حـد يـدفع البعض إلى القول : إن "إسرائيل " كلها تعود لتصبح " حارة " اليهود في الشرق الأوسط أو بمعنى آخر " الغيتو " الأحدث والأوسع مساحة ,لكنه نفس (الغيتو) المعروف تاريخيا الذي يحشر داخله كتلا بشرية يعصف بها التوجس والخوف والحذر والـشك . (أبـو الهيجاء, ٢٠٠٤ , ٨٦)

ب) الحماية من عمليات الفلسطينيين

أعلنت إسرائيل أن بناء الجدار يهدف إلى حماية إسرائيل نفسها ومواطنيها مـن هجمات الفدائيين الفلسطينيين الذين يشنون هجماتهم فـي عمـق المـدن الإسـرائيلية، ويوقعون الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات ومختلف البنى الإسرائيلية. بالتالي فهي أقدمت على بناء الجدار من أجل أن يمنع الفلسطينيين من دخول إسرائيل سراً دون رقابة.وقد تعرض هذا الادعاء لانتقادات من أطراف متعددة- سـواءً علـى الـصعيد الفلسطيني أو الإسرائيلي أو الدولي- وكلّ من الزاوية التي تحقق مصالحه أو رؤيته في المنطقة.

فعلى الرغم من أن إقامة الجدار الفاصل كوسيلة لمنع وقوع العمليات والتفجير داخل إسرائيل هو أكثر الحلول تطرفاً وأشدها ضرراً على المواطنين الفلسطينيين. فقد فضلت إسرائيل هذا الحل على العديد من الحلول البديلة المتوفرة لهـا، ذات الـضرر الأقل على المواطنين الفلسطينيين متنكرة بذلك لتعهداتها باحترام القانون الدولي.

وبالرغم من أن معظم الفلسطينيين الذين قاموا بعمليات داخل إسرائيل كانوا قـد مروا عبر الحواجز العسكرية المنصوبة على طول الخط الأخضر وليس عن طريـق المساحات المفتوحة بينها، فقد امتنعت إسرائيل عن تصحيح الخلل فيما يتعلق بنجاعـة هذه الحواجز قبل أن تقرر إقامة الجدار الفاصل. (بتسليم ، ٢٠٠٤ ، ١)

ومن ناحية منطقية، لو أن إسرائيل أرادت منع الفلسطينيين من الدخول إليها سراً حتى تتمكن من حماية أمنها فقط كما تدعي، ولم يكن لديها أهداف أخرى كما يظهـر، لأمكنها فعل ذلك ببناء الجدار على الخط الأخضر الذي يفصل بينها وبـين الأراضـي الفلسطينية في الضفة الغربية. عندئذٍ ستتجنب إسرائيل حملة الانتقادات الدولية ضـدها بما فيها قرار (١٣١)-الصادر عن محكمة العدل الدولية- والذي يعد مـا تقـوم بـه إسرائيل من بناء الجدار أمراً غير قانوني يستوجب من دول العالم إخـضاع إسـرائيل للقانون الدولي، الخ.

كما أن بناء الجدار على الخط الأخضر أو في داخل الأراضي التـي احتلتهـا إسرائيل سنة(١٩٤٨) كان سيقلل التكاليف المالية. وكانت السلطة الفلسطينية قد أعلنت على لسان رئيس وزرائها أنها في هذه الحالة على استعداد للمساهمة في بناء الجـدار، إضافةً إلى ذلك كان بإمكان إسرائيل تجنيد دعم دولي مالي وسياسـي لبنائـه بـدل أن تتعرض لضغوط دولية في محاولة لمنعها من ذلك . . . وقد أكـدت محكمـة العـدل الدولية أن قضية الجدار ليست قضية أمنية، وأن الأمن لا يمكن أن يـأتي مـن خـلال اختراق القانون. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٣٩)

ويؤكد الكاتب (نعوم تشومسكي) على هذا بقوله (ومن الأمور الواضحة كذلك تحديد المكان الذي ينبغي أن يبنى عليه هذا الجدار إن كان الأمن هو الباعث [الحقيقي] لذلك، أي: أنه يجب أن يبنى هذا الجدار العازل داخل إسـرائيل، أي داخـل الحـدود المعترف بها دوليا، أي الخط الأخضر الذي رُسم نتيجـة لحـرب (١٩٤٨م). ويمكـن

لإسرائيل أن تجعل الجدار في هذه الحالة منيعا إلى الحد الذي ترغب فيه: أي كأن يكون محميا بالجيش من جانبيه كليهما، وأن يكون محاطا بحقول الألغام، وأن يكون عصيا على الاختراق. وسوف يسهم هذا الجدار حينئذ في تحقيق الحد الأعلى من الأمن .) (تشومسكي ، الوطن ، ٢٠٠٤/٢/٢٦)

وقد طرح محللون عسكريون إسرائيليون كثيراً من الأفكار التي تؤكد عدم جدوى الجدار من الناحية الأمنية بالنسبة للإسرائيليين، ويمكن تلخيص هذه الأفكار بما يلي(جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٣٩) :

أ. إن المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية ستبقى هدفاً جيداً للفدائيين الفلسطينيين، وإن تركيز الحماية عليها من قبل الجيش الإسرائيلي لن يوقف العمليات ضدها وضد الجيش، مما يعني إعادة تجربة لبنان وصولاً إلى ضرورة تفكيك تلك المستوطنات. الفكرة المطروحة تقول، أنه عندما سيصعب على الفلسطينيين الوصول إلى عمق المدن الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة سنة (١٩٤٨) فإنهم سيقومون بتركيز مقاومتهم على الأهداف القريبة إليهم وهي المستوطنات. فكافة مستوطنات الضفة الغربية قريبة من تجمعات سكانية فلسطينية، والعديد منها لم يشملها الجدار، لذا فإنها ستبقى عرضة للهجمات الفلسطينية وتتحمل العبء الكبير من ضربات المقاومين الفلسطينيين، وستزداد الهجمات عليها لأنها ستصبح الهدف الأسهل بالنسبة للمقاومين بعد أن يتعذر عليهم اختراق الجدار للوصول إلى أهداف داخل العمق الإسرائيلي.

ب. إن الجدار لا يمكن أن يشكل حلاً أمنياً في كثير من المناطق، خاصةً في مدينة (القدس) نفسها والمناطق المكتظة بالسكان، لأن من الممكن تجنيد فلسطينيين من سكان مدينة (القدس) فالمدينة تحتوي عدداً كبيراً من المواطنين الفلسطينيين يزيدون عن(٢٠٠ ألف) مواطن. وسيبقى أغلب هؤلاء داخل الجدار، وهذا يمنحهم فرصة أكبر للحركة داخل المدينة التي تتداخل بها الأحياء العربية مع الأحياء الإسرائيلية التي أقيمت بها، كذلك سيظل بإمكانهم الوصول إلى المدن الإسرائيلية الأخرى مما يمكنهم من تنفيذ هجمات في العمق الإسرائيلي، والتجربة السابقة والطويلة على مدى سني الاحتلال ولغاية الآن تؤكد على انخراط المقدسيين بالعمل المسلح المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، وبناء الجدار لن يمنعهم من الاستمرار في ذلك.

ج. لن يحول الجدار دون قيام رجال المقاومة الفلسطينيين من تطوير وسائل وأساليب نضالهم ضد إسرائيل. فالجدار لا يمكن أن يمنع دخول القذائف المختلفة داخل إسرائيل ولا يحول دون إمكانية أن يستخدم الفلسطينيون الطائرات الشراعية لاجتياز الجدار. وما شاهدناه مؤخراً من قدرة المقاومة الفلسطينية على تطوير بعض القذائف لتطال المستوطنات الإسرائيلية المقامة داخل الخط الأخضر، يؤكد أن الجدار لن يمنع هذه القذائف من الوصول إلى الأحياء والمدن الإسرائيلية. خاصةً وأن المسافات التي تفصل المناطق الفلسطينية مثل (قلقيلية) و(طولكرم) تعتبر مدنا حدودية ظلت قريبة من المناطق المأهولة بالإسرائيليين، مما يعني إمكانية قيام الفلسطينيين بضرب أهداف إسرائيلية انطلاقاً منها بواسطة القذائف. كما أن الفلسطينيين قد يعمدون إلى أسلوب حفر الأنفاق أسفل الجدار، أو استخدام الطائرات الشراعية كما تؤكد بعض المصادر الاستخبارية الإسرائيلية. وقد سبق أن فعل الفلسطينيون ذلك وأوقعوا خسائر في الإسرائيليين، والجدار لن يمنع هكذا احتمالات. كما يمكن للفلسطينيين استخدام وثائق مزورة تمكنهم من الدخول إلى إسرائيل، الخ.

إن هذا الفشل عبر عن نفسه في معظم حالات الأسوار المشهورة تاريخيا . ويقول البروفسور (وليم ماكنيل) - أستاذ التاريخ في جامعة (شيكاغو)-: إن سور (الصين) العظيم فشل في توفير الحماية ؛ لأنه كان طويلا جدا . فقد أقيم السور لإبعاد الأعداء البدو عن البلاد, ولكنهم كانوا يتحركون على ظهور خيولهم أسرع من المشاة الصينيين , مما أهلهم للتجمع السريع عند أي نقطة واختراقها قبل وصول قوات الدعم الصينية لها. في النهاية لم يتخلص الصينيون من خصومهم بفضل السور وإنما بعد التفاهم والاتفاق معهم . ولم ينظر التاريخ الحديث بأي عطف أو تفهم إلى الأسوار ,وأحد الأمثلة الشهيرة على ذلك هو نظام الدفاع الضخم الذي أقامه وزير الدفاع الفرنسي (أندريه ماغينو) في الثلاثينيات على الحدود مع (ألمانيا) , والذي لم يقدم للفرنسيين سوى وهم الاحتماء خلفه من هجمات الألمان,الذين تدفقوا بدورهم إلى (فرنسا) عبر (بلجيكا) . أما جدار (برلين) فقد نجح في عزل شرق المدينة خارج العالم الغربي المحيط بها , ومهما كانت أهمية ذلك الجدار الأمنية,فقد قدم خدمة سيئة لصورة (الاتحاد السوفييتي) عبر العالم . وبدراسة الأمثلة السابقة قد يستخلص الإسرائيليون أن الأسوار تستطيع إبطاء الخصوم العنيدين ,ولكنها لا تقدم خدمة الحماية التامة أبدا , وأنها

لا توفر الشعور بالأمن بقدر ما تؤكد غياب إستراتيجية للدفاع عن الذات . (أبو الهيجاء, ٢٠٠٤ , ٨٦)

وقد كتب المحلل السياسي الإسرائيلي المعروف (عكيفا الدار) في صحيفة (هآرتس) تحليلا أشار فيه إلى أن إقرار ساسة وعسكريين إسرائيليين كبارا- ضمنا وصراحة -بأن الجدار المقام على أراضي الضفة الغربية في معظم مقاطعه يخدم أغراضا سياسية إسرائيلية أكثر مما يخدم الأمن . وأشار إلى أن مكتب المدعي العام الحكومي قد أعلن أن كلا من (إيهود أولمرت) و(إيهود باراك) انضما إلى رئيس هيئة أركان الجيش (غابي اشكنازي) الذي أعلن أخيرا أن مسار الجدار هو مسألة سياسية وليست بالضرورة شأنا أمنيا . (هآرتس ، ٢٠٠٨/٨/٢٢)

ويتساءل الكاتب الإسرائيلي (موشيه آرنس): (هل الجدار الذي ما زال بناؤه بعيدا عن الانتهاء هو الذي يمنع العمليات الإرهابية في مدننا , أم أن وجود الجيش الإسرائيلي في (يهودا) و (السامرة) هو الذي حقق الهدف ؟. . . إن دخول الجيش الإسرائيلي (يهودا) و(السامرة) في عملية (السور الواقي في ٢٠٠٢) كان الخطوة الأهم التي أدت إلى إنهاء العمليات (الإرهابية) وإن وجود الجيش في (يهودا) و(السامرة) هو أفضل شكل للدفاع عن إسرائيل أمام هذه العمليات أما بخصوص الجدار في (غزة) . . .إن هذا الجدار لم يمنع صواريخ (الكاتيوشا) و(القسام) من التساقط في مدن الجنوب وبلداته . والجدار لم يمنع حكومة (أولمرت) من الخضوع في آخر المطاف (للإرهاب) والموافقة على وقف إطلاق نار مع (حماس) في (غزة) . . . هناك بيننا أشخاص يريدون إقامة الجدار ليس لإبعاد الإرهاب خارجا وإنما لإغلاق اليهود وحشرهم في الداخل . . . ربما يتوجب علينا أن نبدأ في تدارس عملية تفكيك ما بنيناه حتى الآن . فهل توجد لدى سياسيين شجاعة للاعتراف بأنهم قد أخطأوا) . (هآرتس ، ٢٠٠٨/١٠/٢٨)

وبهذا الخصوص أورد موقع قناة الجزيرة تقريرا حول صدور كتاب بعنوان "جدار الفصل.. أمن أم جشع؟" لمؤلفيه الإسرائيليين (شاؤول أريئيلي) و(ميخائيل سفراد) ويوجه المؤلفان اتهاما ضمنيا لصناع القرار في الدولة العبرية بمحاولة "توظيف"

تخوفات الإسرائيليين، لتنفيذ ذلك القرار الأمني، وما كلفه ذلك من تبذير هائـل جـدا، لأموال دافع الضرائب الإسرائيلي. ويشير الكاتبان إلى الجدل الدائر في الأوساط البحثية حول الاختلافات بين التصريحات المعلنة للقادة الإسرائيليين- حول الأغراض الأمنيـة للجدار- لا سيما تلك المتعلقة بمنع دخول المسلحين الفلسطينيين، ومنفـذي العمليـات الاستشهادية بصورة خاصة، وبين ما هو سائد في الأوساط الفلسطينية والدولية وبعض الإسرائيلية من أن هناك أغراضا وأهدافا لإسرائيل غير معلنة من إقامة الجدار، متمثلة أساسا بالسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح توسيع المستوطنات .(أبـو عامر ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٨/١١/١١)

ويستحضر المؤلفان الذرائع الأمنية التي من أجلها بني الجـدار خاصـة مـع التراجع الملموس في العمليات الفدائية، لا سيما تلك القادمة من مدن الـضفة الغربيـة، والتي استهدفت أساسا مدن (الخضيرة)، (كفار سابا)، و(نتانيا)، حيث وصـلت نـسبة العمليات الاستشهادية التي استهدفت تلك المدن إلى صفر بعد بناء الجدار على تخومها. إذ أن الفصائل الفلسطينية اتجهت لتركيز عملياتها في المدن الجنوبية ك(القدس)، (تـل أبيب)، و(بئر السبع)، حيث لم يصل بناء الجدار إلى تلك المدن. هذا الاخـتلال فيمـا يسمى "خارطة العمليات" جاء لصالح مؤيدي بناء الجدار، علما بأن قطاعا واسعا مـن المعارضين لبناء الجدار -من داخل الإسرائيليين- أبدوا عدم قناعتهم بربط بناء الجدار بتراجع العمليات، مؤكدين أن تراجعها جاء بناء على قـرار سياسـي مـن الفـصائل الفلسطينية، ولم يرتبط من النواحي الميدانية ببناء الجدار. (أبو عامر ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٨/١١/١١)

وبالرغم من الانتقادات الكثيرة التي أثيرت حول مدى جدوى بناء الجدار مـن الناحية الأمنية، وقدرته على منع الفدائيين الفلسطينيين من شن هجماتهم في عمق الكيان الإسرائيلي، إلا أنه ما من شك أن الجدار قد يلعب دوراً في تصعيب دخول الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة (١٩٤٨) . (جبـر ، ٢٠٠٥ ، ١٣٩)

المبحث الثاني:
واقع الجدار العازل

١. مكونات الجدار :

يتكون الجدار من مجموعة من العوائق المادية التي تتفاوت في طبيعتها حسب المنطقة، ويمكن تحديد الأجزاء الآتية للجدار حسب ترتيبهـــا فـــي المقطـــع العرضـــي (محاسنة،٦،٢٠٠٧) :

١) لفائف من الأســلاك الــشائكة بأنواعهــا عرضـــها(٥)أمتـــار وارتفاعها(٣) أمتار

٢) طريق معبد للدوريات الإسرائيلية عرضه (٦) أمتار.

٣) خندق عمقه (٣) أمتار وعرضه متر ونصف.

٤) ممر رملي لاكتشاف آثار الأقدام, عرضه(٥) أمتار.

٥) سياج مكهرب مزود بمجسات استشعار أوتومـــاتيكي ارتفاعـــه متران ونصف المتر ويقوم على قاعدتـــه مـــن الإســـمنت المـــسلح ارتفاعها (٦٠) سم

٦) منطقة ترابية عرضها (١٠) أمتار.

٧) خندق آخر عمقه (٣) أمتار وبعرض(٥,٥) متر.

٨) ٦ لفات أخرى من الأسلاك الــشائكة بأنواعهـــا عرضـــها(٥) م وارتفاعها ٣م

٩) توجد على طول مجمع الجدار كاميرات مراقبة.

ويلاحظ من هذه الاحتياطات الأمنية المشددة والكلفـــة العاليـــة أن هـــذا الجدار أقرب إلى الحدود الفعلية من السياج الأمني.

٢. معطيات عامة عن الجدار

يبلغ طول (الجدار العازل) حوالي (٧٧٠)كم، حيث تم بناء ما يقارب(٤٠٩) كم منه أي (٥٣,١%) من المسار الكامل للجدار، في حين هناك (٢٤٨)كم مخطط لبنائها، وجاري العمل على بناء (١١٣) كم. ويعزل الجدار ما مساحته (٧٣٣) كم^{٢} من الأراضي، ويقدر طول الجدار الشرقي الذي يمتد من الشمال نحو الجنوب بحوالي (٢٠٠) كم. وقد بلغ عدد التجمعات التي مر الجدار من أراضيها (١٧١) تجمعاً سكانياً مع نهاية حزيران(٢٠٠٨). (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٩/٥/١٣)

كما سينهب الجدار حال اكتماله ٤٦% من أراضي الضفة الغربية منها (١٠%) ستعزل غربي الجدار من كافة محافظات الضفة ، ولا تشمل هذه النسبة أراضي القدس التي تشكل(٤%) من الضفة. وفي الأغوار سيتم عزل(٢٨,٥%) من أراضيها إما حسب خطة العزل الحالية، أو في حال إقامة الجدار الشرقي. وما تبقى سيكون موزعا بين الطرق الالتفافية والمستوطنات المتبقية وسط الضفة الغربية. و يلتف الجدار في الضفة ليضم حوالي(٧٤) مستوطنة يسكنها (٣٦٨٠٠٠) مستوطن في الجهة الغربية منه، في حين يبقى إلى الشرق منه حوالي(٧٤) مستوطنة أخرى يسكنها(٥٦٠٠٠)مستوطن كما سيؤدي الجدار إلى عزل(٩٧) قرية وتجمعا سكانيا في الضفة الغربية فقط، تضم(٣٧٣٠٠٠) نسمة. وتصمم سلطات الاحتلال بوابات عسكرية على امتداد الجدار ستبلغ (٧٣) بوابة يعمل منها(٣٨) فقط. (موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٨/٤/٢٥)

٣. تطوّر وتقدّم عملية الإنشاء

جدول رقم (١) : تطوّر عملية إنشاء الجدار في الضفة

	الطول بالكيلومترات	النسبة من طول المسار
أكملت إقامته	٤٠٩	%٥٣,١
البناء جار فيه	١١٣	%١٤,٧
لم يتم إقامته بعد	٢٤٨	%٣٢,٢
المجموع	٧٧٠	%١٠٠

المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٨/٤/٢٥

جدول رقم (٢) : تطوّر عملية إنشاء الجدار في القدس

	الطول بالكيلومترات	النسبة من طول المسار
أكملت إقامته	٨٩	%٥٤,٩٤
البناء جار فيه	١٦	%٩,٨٨
لم يتم إقامته بعد	٥٧	%٣٥,١٩
المجموع	١٦٢	%١٠٠

المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٨/٤/٢٥

٤. المناطق المحاطة بالجدار

جدول رقم (٣) : المناطق المحاطة بالجدار

	النسبة من مساحة الضفة الغربية	مساحة الأرض (بالدونم)
المساحة الواقعة غربي الجدار (يشمل شرقي القدس)	%٨,٥	٤٧٩،٨٨١
المساحة الواقعة شرقي الجدار والمحاطة بجدار جزئي أو بجدار كامل	%٣,٥	١٩١،٠٤٠
المجموع	%١١,٩	٩٢١،٦٧٠

المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٨/٤/٢٥

٥. السكان الفلسطينيون المتأثرون جراء مسار الجدار

جدول رقم (٤) : السكان الفلسطينيون المتأثرون جراء مسار الجدار

	عدد البلدات	عدد السكان
القرى والبلدات الواقعة غربي الجدار[٤]	١٧	٢٧٥٢٠
القرى والبلدات الواقعة شرقي الجدار والمحاطة بجدار من ٣ جهات على الأقل[٥]	٥٤	٢٤٧٨٠٠
شرقي القدس	٢١	٢٢٥٠٠٠
المجموع	٩٢	٤٩٧٨٢٠

المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٨/٤/٢٥

٦. المستوطنات

جدول رقم (٥) : المستوطنات وموقعها بالنسبة للجدار

	عدد المستوطنات	عدد السكان
المستوطنات الواقعة غربي الجدار	٤٨	١٨٧،٨٤٠
المستوطنات الواقعة شرقي الجدار	٦٩	٥٧،٣٣٠
المستوطنات الواقعة شرقي القدس	١٢	١٩٢،٩١٨
المجموع	١٢٩	٤٣٨،٠٨٨

المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٨/٤/٢٥

٧. البوابات في الجدار العازل

[4] إن سكان هذه القرى والبلدات ملزمون بالحصول على تصاريح من أجل العيش داخل بيوتهم. كما لا يمكنهم الخروج من قراهم وبلداتهم إلا عن طريق بوابة الجدار. إن المعطى أعلاه لا يشمل ثلاث قرى وبلدات فلسطينية واقعة اليوم غربي الجدار العازل إذ إنه حسب المسار النهائي ستصبح شرقي الجدار .

[5] إن سكان هذه القرى والبلدات غير ملزمين بالحصول على تصاريح وغير ملزمين بالمرور عبر البوابة

أقيم في الجدار العازل(٦٥) بوابة، للتنقل إلى أجزاء الضفة الغربية التي عزلت عنها. منها(٣٨) فقط صالحة لاستخدام السكان الفلسطينيين . ومنها (٢٧)بوابة مفتوحة تنقسم إلى قسمين:

١- معابر يومية يستخدمها السكان للمرور من مكان سكنهم إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية. يفتح جزء من هذه البوابات لمدة(١٢)ساعة متواصلة يوميا، وجزء يفتح مرتين في اليوم في ساعات محددة، وهناك معابر قليلة تفتح(٢٤) ساعة وهي محصّنة بالجنود.

٢- بوابات زراعية يومية يتم فتحها مرتين أو ثلاث مرات في اليوم أمام مزارعين أصحاب محاصيل موجودة في الجانب الثاني للجدار العازل، والتي تستلزم عناية يومية- مثل الخضروات- . ويشترط مرور المزارعين بالحصول على تصاريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. التصريح يمكّن صاحبه من المرور عبر بوابة معينة فقط.

ومن بين هذه البوابات(١١) بوابة زراعية موسمية يتم فتحها في مواسم زراعية معينة فقط -مثل موسم الزيتون - أمام المزارعين أصحاب الأراضي القائمة في الجانب الثاني للجدار العازل. وعلى الأغلب يتم فتح البوابات في هذه المواسم مرتين أو ثلاث مرات في اليوم في ساعات محددة. (موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٥/٤/٢٠٠٨)

ويبلغ عرض البوابة حوالي(١٥) مترا. تبعد كل بوابة عن الأخرى عدة كيلو مترات، ويقوم عدد من الجنود بحراسة البوابة عندما تكون مفتوحة ليعملوا على إدارة مرور السكان الفلسطينيين خلالها. لكن لوحظ أن الجنود الإسرائيليين يقومون بالتحكم في إدارة هذه البوابات بشكل مزاجي. يظهر هذا من خلال ما يقومون به من ممارسات استفزازية ومهينة للمواطنين الفلسطينيين الذين تستدعي ضرورات حياتهم القصوى المرور من خلال تلك البوابات.إضافة إلى ذلك لا يقوم الجنود بإدارة المرور عبر البوابات من خلال نظام محدد ينظم عملية المرور بحيث يتمكن الإنسان الفلسطيني من ترتيب أموره بشكل ينسجم مع ذلك النظام، بل هناك فوضى- يبدو أنها متعمدة- في

مواعيد فتح البوابات وإغلاقها . وفي كثير من الأحيان لا يتم فتح البوابات إلا لفتــرات قصيرة جداً. ونظراً لهذه التصرفات الإسرائيلية يضطر الفلسطينيون للوقوف لــساعات طويلة حتى يسمح لهم الجنود بالمرور لقضاء ضرورات حياتهم أو العودة إلى بيوتهم.

ويمكن أن نلخص الكيفية التي تدير بها إسرائيل عملية مرور الفلــسطينيين بــين جانبي الجدار من خلال البوابات بما يلي(جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٢١) :

أ- قيام إسرائيل بإغلاق بوابات الجدار المخصصة لمرور المواطنين الفلسطينيين إغلاقاً تاماً، وعدم السماح لأي كان بالمرور خلال تلك البوابات مهما كانت ضــرورة ذلك. وقد أدى هذا الإجراء إلى موت بعض الفلسطينيين وهم ينتظرون ســماح جنــود الاحتلال لهم بالمرور عبر البوابات حتى يتمكنوا من الحصول على العلاج..

ب- منع سيارات النقل من دخول الأراضي الزراعية في أغلب الأحيــان، ممــا يؤدي إلى صعوبة كبيرة في نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق، وكذلك إلى صعوبة نقل الاحتياجات الزراعية إلى الأراضي الزراعية التي يفصلها الجدار.

ج- تحديد ساعات معينة لفتح البوابات، ويتم ذلك بشكل لا يتناسب مع احتياجات شرائح المجتمع المختلفة، كالطلاب والعمال والمزارعين والموظفين...الخ، وفي أغلب الأحيان لا يلتزم جنود الاحتلال بأوقات منتظمة لفتح البوابات أو إغلاقها . وكثيراً مــا أدى هذا إلى جعل المزارعين وأسرهم يبيتون في العراء بــسبب أن جنــود الاحــتلال أغلقوا البوابات قبل الموعد المعطى من قبلهم.

د- تحديد سن من يسمح لهم بالمرور عبر البوابات سواء رجالاً أم نساءً.

هــ- في كثير من الحالات يقوم الجنــود الإســرائيليون بمــضايقة المــواطنين الفلسطينيين وإهانتهم في أثناء تفتيشهم عندما يحاولون المرور عبر البوابات. كما يقوم الجنود في أغلب الأحيان بتأخير مرور المواطنين عبر البوابات.

و- تحديد البوابات التي يجب على كل مواطن يحمل تصريحاً المرور من خلالها، وعدم السماح له بالمرور من بوابة غيرها. ويكون رقم البوابة مدوناً على التصريح الذي يحمله.

ز- في بعض الحالات لا يتم فتح البوابات معظم أيام الشهر مما يؤدي إلى عزل سكان المناطق المقابلة لتلك البوابات عن العالم.

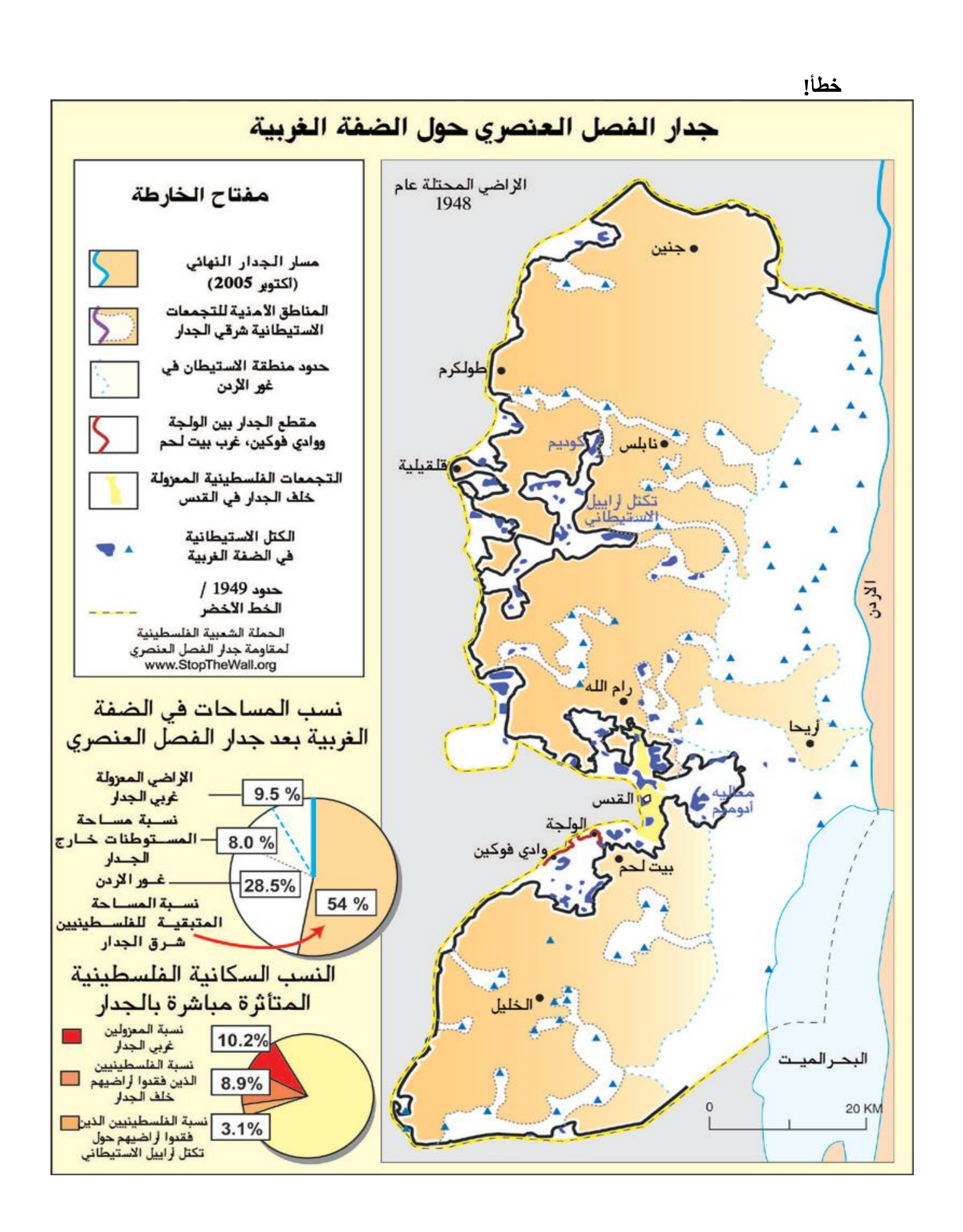
٨. المعابر,الأنفاق,الخنادق, المناطق الصناعية والشوارع الاستيطانية المرتبطة بالمعازل

- سيصل عدد المعابر المرتبطة بالجدار إلى(٣٤) معبرا منها ثلاثة معابر رئيسية وهي (قلنديا) و(القبة) و(زعترة) ، بالإضافة ٩ معابر تجارية لتبادل السلع والمنتجات أما الباقي فهو مخصص للسيارات والعمال.

- يتصل بالجدار سلسلة من الأنفاق تصل بين المعازل الفلسطينية الصغيرة ويبلغ عددها حوالي(٤٨) نفقا، تربط بين حوالي(٢٢) معزلا صغيرا ، و تقع ضمن حدود المعازل الرئيسية الثلاثة.

-وهناك(١٢٧٠) كم من الطرق الاستيطانية تم أو سيتم إنشاؤها لربط المستوطنات والكتل الاستيطانية بدأت سلطات الاحتلال العمل بها منذ عام (١٩٨٣).
- سيتم إنشاء من (٩-١٢) منطقة صناعية ثلاث منها قيد الإنشاء حاليا .
- تقيم قوات الاحتلال حوالي (٥٢٨) حاجزا عسكريا داخل حدود المعازل. (موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٨/٤/٢٥)

خطأ!



إعداد :مركز الزيتونة للدراسات - المصادر: الأستاذ جمال جمعة والحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، وبتسليم.

الفصل الثالث

آثار الجدار العازل

المبحث الأول : الآثار السياسية للجدار العازل:

أولا : الجدار العازل ومدينة القدس :

كانت القدس وما زالت تشكل أحد أهمّ محطات الصراع العربي – الإسـرائيلي. وقد بدأت الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس فور الاحتلال عام ١٩٦٧، حيث اتخذت السلطات الإسرائيلية قراراً في ١٩٦٧/٦/٢٨ بضم القدس العربية إلى إسـرائيل بعد أن حصلت على موافقة الكنيست. وقد كان هذا بمثابة قرار جماعي اتفقت عليه الأحزاب العمالية واليمينية على السواء، كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى مجموعة من الإجراءات لتهويد التعليم والثقافة العربية، وفرض الهوية الإسرائيلية على سكان القدس العربية. وقد لجأت السلطات الإسرائيلية إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات لتغيير الميزان الديموغرافي في القدس العربية لصالح اليهود وذلك من خلال مصادرة الأراضي العربية، وتهجير السكان العرب من القدس، لتفريغها من الكثافة العربية وقامت إسرائيل بطرد حوالي (١٨٠٠٠) عربي من الأحياء المختلفة في القدس بحجج مختلفة، وفي الوقت نفسه رفضت طلبات العودة المقدمة من سكانها الذين غادروها في أثناء الحرب. كما سعت إسرائيل إلى تطويق المدينة بكثافة بشرية يهودية- وصل عددها إلى ما يقارب ٢٥٠ألف يهودي- تستوطن الأحياء السكنية المنشأة حديثاً كحزام حول المدينة، وفي المستوطنات المحيطة بها. (فرحانة، مجلة المجتمع ، ٢٠٠٧/٦/٢٠)

ومن أجل استكمال عملية التهويد، وتحقيق التواصل المادي بين شطري المدينة، سنّ الكنيست عام ١٩٨٠ قانوناً أساسياً[٦] ينص على توحيد القـدس وجعلهـا عاصـمة لإسرائيل وبدأت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف مثل :

-نقل مكتب رئيس الوزراء للمدينة،

-مطالبة السفارات بنقل مقارها إلى القدس ولكن هذا الإجراء قوبل بمعارضـة دولية على رأسها قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ عام ١٩٨٠، باعتبار هذا الإجراء باطلاً وعدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية في القدس العربية.

-تطبيق (قانون أملاك الغائبين على جميع الغـائبين العـرب) علـى القـدس الشرقية، ونتيجة لهذه السياسة وضعت إسرائيل يدها على مساحات واسعة ممـا تبقـى لعرب القدس من أراض.ورغم ما نصت عليه اتفاقات أوسلو من أحكام تلزم الطـرفين بعدم اتخاذ أية إجراءات أو القيام بأية أعمال من شأنها أن تؤثر على مفاوضات الوضع الدائم فقد أحدثت إسرائيل تغييرات من شأنها التأثير على التسوية النهائيـة والإضـرار بمصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه وخاصة في القدس.

ويعد الجدار العازل أخطر مشروع لاحتواء القدس وفصلها عن محيطهـا الفلـسطيني العربي بهدف استكمال مخطط توسيعها وتهويدها بالكامل. ففي إطار مخطـط مبـرمج تواصل إسرائيل إقامة قدس كبرى يهودية الأرض والسكان لتضم مليون يهـودي فـي المستقبل القريب. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ٩١) حيث جاء بناء الجدار في مدينـة القـدس لإحكام السيطرة على المدينة المقدسة وحسم مصيرها. وذلك بوضع حاجز مادي يفصلها عن إطارها الفلسطيني، وبالتالي فإنه لن يعود هناك ما يمكن التفاوض عليه في المدينة، و يتراوح طول الجدار الذي يحيط بمدينة القدس من٤٠-٥٠ كم، ويحيط بها من ثـلاث جهات وهي الجنوبية والشرقية والشمالية، أما الجهة الغربية فليس هناك لـزوم لبنائـه حيث يقع الجزء الغربي من المدينة الذي احتل سنة ٤٨ ويقطنه اليهود. (جبر ، ٢٠٠٥، ١٥٦)

إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماسّ مـا بين الجدار العازل و الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القـدس مـرة

---

[6] - لا يوجد لدى الكيان الصهيوني دستور لأنه يسعى إلى التمدد وكتابة الدستور تقتضي تحديد حدود له ، ولذلك يستبدل الدستور ب(القوانين الأساسية) .

أخرى في العام ١٩٦٧، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الـضفة الغربيـة (حوالي ٧٠,٠٠٠ دونم) وقد تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المنـاطق - التي تم ضمها - حوالي ٢٢٠,٠٠٠ فلسطيني. حيث تمّ الحفاظ على مبدأ التمـاس مـع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين هما: حي (كفر عقب) ومخيم اللاجئين ب(شعفاط)، وهما منطقتان سيتم فـصلهما عـن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية (القدس). (بتسليم ، ٢٠٠٦ ، ٤) ودافع إخراجهما واضح وهو التخلص من الكثافة الـسكانية العربيـة ، وهذا ما يؤكده الباحث الديمغرافي أرنون سوفير بقوله : (ليس ثمـة أي منطـق فـي الاحتفاظ بالقدس الشرقية). ويضيف: (ضواحي العيزرية وشعفاط والـسواحرة ليـست أماكن مقدسة. يوجد هناك ربع مليون عربي. هيّا نتخلص منها. قلت هذا لـشارون) . (برومر ، معاريف ، ٢٠٠٥/٤/٢٢)

على مقربة من حدود القدس يوجد عدد من المدن من بينهـا (رام الله) و(بيـت لحـم) والمدن الصغيرة التي يعيش فيها مئات آلاف الفلسطينيين المرتبطين بالقـدس بطـرق وأشكال متنوعة. وتمتاز هذه العلاقات بالقرب المتميّز خاصة بالنسبة للبلدات والقـرى المحاذية للحدود الشرقية للقدس مثل: الرام ،ضاحية البريد، حزمة، عناتا، العيزرية، أبو ديس، السواحرة الشرقية والشيخ سعد، والتي يعيش فيها أكثر من مائة ألـف مـواطن. وترتبط هذه الضواحي، من خلال البناء الكامل والمتواصل، مع الأحياء الواقعة داخـل مناطق نفوذ القدس، ولم تكن للحدود البلدية، على وجه التقريب، أية أبعاد وتأثيرات على واقع حياة السكان ، حتى الفترة الأخيرة. ومع أنه كان يُطلب من سكان هذه الـضواحي الذين يحملون هويات فلسطينية، التزوّد بتصاريح من أجل الدخول إلى شرقي القـدس، غير أن معظمهم كان يدخل دونما تصاريح، على سبيل العادة.

إن تحديد مسار الجدار على طول خط الحدود البلدي يتجاهل بصورة فظة نسيج الحياة الذي تطور على مدار السنين ويهدد بتدميره بصورة تامة ويمس قضايا حيويـة مثل (بتسليم ، ٢٠٠٦ ، ٤):

أولا: على ضوء الصعوبات في العثور على سكن شرقي القدس، وعلى مدار السنين، انتقل عشرات آلاف المواطنين للسكن في الضواحي. وما يزال هؤلاء يحتفظون ببطاقات الهوية الإسرائيلية ويحصلون على الكثير من الخدمات داخل المدينة.

ثانيا: يدرس آلاف الأولاد الذين يقطنون في الضواحي ضمن جهاز التربية والتعليم في شرقي القدس، والكثير من الأولاد الذين يعيشون داخل مناطق نفوذ البلدية يدرسون في مدارس خارج مناطق نفوذ البلدية. وهناك أيضاً علاقات متبادلة، وإن كانت بمدى أقل، في مجال التعليم العالي.

ثالثا: لا يوجد في الضواحي ولو مستشفى واحد. ويحصل معظم السكان على الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات الموجودة شرقي القدس. فالنساء الحوامل اللواتي يقطنّ في الضواحي يصلن بصورة دائمة تقريباً إلى مستشفيات القدس من أجل الولادة، حيث إن الوصول إلى مستشفيات بيت لحم ورام الله مرهون باجتياز حاجز معزز (حاجز "الكونتينر" وحاجز قلنديا) وقد يستغرق الوصول وقتاً طويلاً.

رابعا: يتم تشغيل جزء كبير من القوى العاملة من الضواحي في القدس (بجميع أجزائها). وتعتمد لقمة عيش أصحاب الحوانيت والمحال والمصانع على الزبائن الذين يأتون إلى القدس، وقد تم إغلاق الكثير من المحال التجارية منذ الشروع ببناء الجدار العازل.

خامسا: يرتبط سكان شرقي القدس بأواصر القربى والعلاقات الاجتماعية الوثيقة مع سكان الضفة الغربية عامة، ومع سكان البلدات المجاورة بصورة خاصة.

وتدعي إسرائيل أن البوابات التي سيتم إقامتها على امتداد الجدار الفاصل ستتيح انتقال الناس من ناحية إلى أخرى، وتحول دون المسّ بهذا النسيج الاجتماعي. غير أن التجربة التراكمية المتوفرة حتى الآن فيما يتعلق بتفعيل مثل هذه البوابات في شمال الضفة الغربية، تدل على محدودية هذه الخدمة، حيث إن المرور عبر هذه البوابات يستوجب الحصول على تصاريح، ويتم تعريف الكثير ممن يرغبون بالعبور عبر هذه البوابات بأنهم "ممنوعون" لأسباب متنوعة وغريبة؛ ويتم فتح معظم البوابات لساعات محدودة فقط خلال اليوم وبطريقة لا تستجيب لمتطلبات السكان؛ كما أن المرور عبر

هذه المعابر مرهون في أحيان متقاربة بالانتظار الطويل، بسبب التأخير في فتح البوابات وكذلك بسبب الطوابير التي تتجمّع.

المتحدثون الرسميون باسم إسرائيل يصرّحون في كل مناسبة أن الاعتبارات التي تقف وراء اختيار المسار الذي تم تحديده كانت من نوعين: الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الخاصة بتقليل حجم الضرر الذي يلحق بالسكان الفلسطينيين. غير أن الاعتماد منذ البداية على الحدود البلدية كنقطة تعاط مركزية تشطب منذ البداية هذين الاعتبارين: فمن ناحية، يُبقي الجدار أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني متعاطفين مع نضال شعبهم، في الطرف "الإسرائيلي" من الجدار، ومن الناحية الأخرى، يفصل الجدار بين الفلسطينيين الذين يعيشون على طرفي الجدار، من خلال الأذى الشديد للنسيج الاجتماعي القائم بينهم. إن الالتصاق بالحدود البلدية والمبررات المُختلة التي تم تقديمها تقود إلى الاستنتاج بأن الاعتبار المركزي في اختيار المسار هو الاعتبار السياسي: وهو عدم استعداد الحكومة الإسرائيلية لدفع الثمن السياسي المرتبط باختيار أي مسار يظهر وكأنه مس بالأسطورة القائمة على أن: "القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل " (بتسليم ، ٢٠٠٦ ، ٥)

إن الجدار الذي يحيط بمدينة القدس جاء ليخدم الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على محورين هما:

تغيير الطابع الحضاري للمدينة من خلال عزلها عن محيطها الفلسطيني، وتغيير طابعها الديموغرافي من أجل خلق أمر واقع جديد، يستحيل معه تقسيم المدينة في أي مفاوضات تتم في إطار التسوية السياسية.حيث إنه من الواضح أن الجدار الفاصل يؤدي إلى عزل كامل لمدينة القدس عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية وهذا بدوره يؤدي إلى الحد بشكل كبير جداً من الأنشطة الفلسطينية داخلها، في حين أنه يفتح المجال واسعاً أمام إسرائيل لأن تستمر بإجراءات تهويد المدينة وتغيير طابعها الحضاري. وقد تعاملت إسرائيل على أساس أن مصير القدس يُحسم من خلال ما تفرضه من تعديلات ووقائع على الأرض، وطبقاً للحقائق العمرانية والمؤسساتية للمدينة المقدسة، من هنا سعت إسرائيل دوماً إلى تغيير الحقائق القائمة، وإبدال صورة القدس العربية بصورة أخرى تقيمها عبر أعمال الهدم والبناء. هدم الطابع العربي والإسلامي للمدينة، وبناء

طابع إسرائيلي يترسخ في ذهنية الإنسان مع الزمن. ويأتي الجدار ليعزز الإجراءات الإسرائيلية التي تقوم بها إسرائيل، لكونه حاجزا ماديا سيؤدي إلى تقييد النشاط الفلسطيني في مدينة القدس، حيث لا يعود بإمكان فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، دخول المدينة لممارسة أنشطتهم المختلفة داخل المؤسسات الفلسطينية الموجودة فيها، أو أي ميدان آخر موجود في مدينة القدس، بصفتها مركزا حيويا وحضاريا بالنسبة للفلسطينيين. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٥٧)

وهنا سوف نتعرض بالتفصيل لأثر بناء الجدار العازل على كل من أراضي القدس ووقعها الديمغرافي :

١ - أثر الجدار على أراضي القدس

إن مشروع القدس الكبرى يضم ثلث مساحة الضفة الغربية لتصبح مساحتها (٤٤٦٢٧٩) دونماً، فيضم في إطاره إضافة للقدس كلاً من رام الله والبيرة، و بيتونيا شمالاً وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا جنوباً وأكثر من ٣٨ قرية عربية . وأما شرقاً فإن المشروع يضم الأراضي العربية والقرى مثل أبو ديس و العيزرية ليصل إلى أبواب أريحا . ويرى بعض المحللين أن إسرائيل من خلال سيطرتها على كامل القدس تكون قد مهدت الطريق للضم الكامل للضفة الغربية.

كما أن الجدار العازل يهدف إلى عزل القدس عن امتداداتها في الضفة الغربية وسيجعل الدخول إلى المدينة محصوراً بثلاثة مداخل فقط: بوابة الزعيم في الشرق وبوابة جبل أبو غنيم في الجنوب وبوابة قلنديا في الشمال.

وتبلغ مساحة المستعمرات والقرى التي يطوقها سور القدس الكبرى حوالي (٤٠٠٠) كم^{٢} بدلاً من القدس الموحدة البالغة مساحتها (١٢٦)كم^{٢} وسيضطر عشرات الآلاف من الفلسطينيين في القرى والمدن التي يمر منها الجدار إلى استخدام طرق فرعية للدخول والخروج من وإلى القدس عبر الحواجز والبوابات الإسرائيلية مما يقيد حركتهم. ونتيجة بناء الأسوار حول ما يسمى القدس الكبرى ستضم إسرائيل مساحة قد تصل إلى ٧% من مساحة الضفة الغربية بالإضافة إلى عزل القدس عزلاً كاملاً واعتبارها جزءاً من دولة إسرائيل. كما أن الإغلاقات المحكمة حول الضواحي المحتجزة في الجانب

الإسرائيلي من جدار القدس الفرعي تجعل أراضيها البعيدة بمثابة الفريسة السهلة لمستوطنات مثل جفعات زئيف وكتلة معاليه أدوميم ، كل هذه الإجراءات تصعب تصورها كعاصمة للدولة الفلسطينية وتمنع امتدادها الطبيعي.(محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ٩٥)

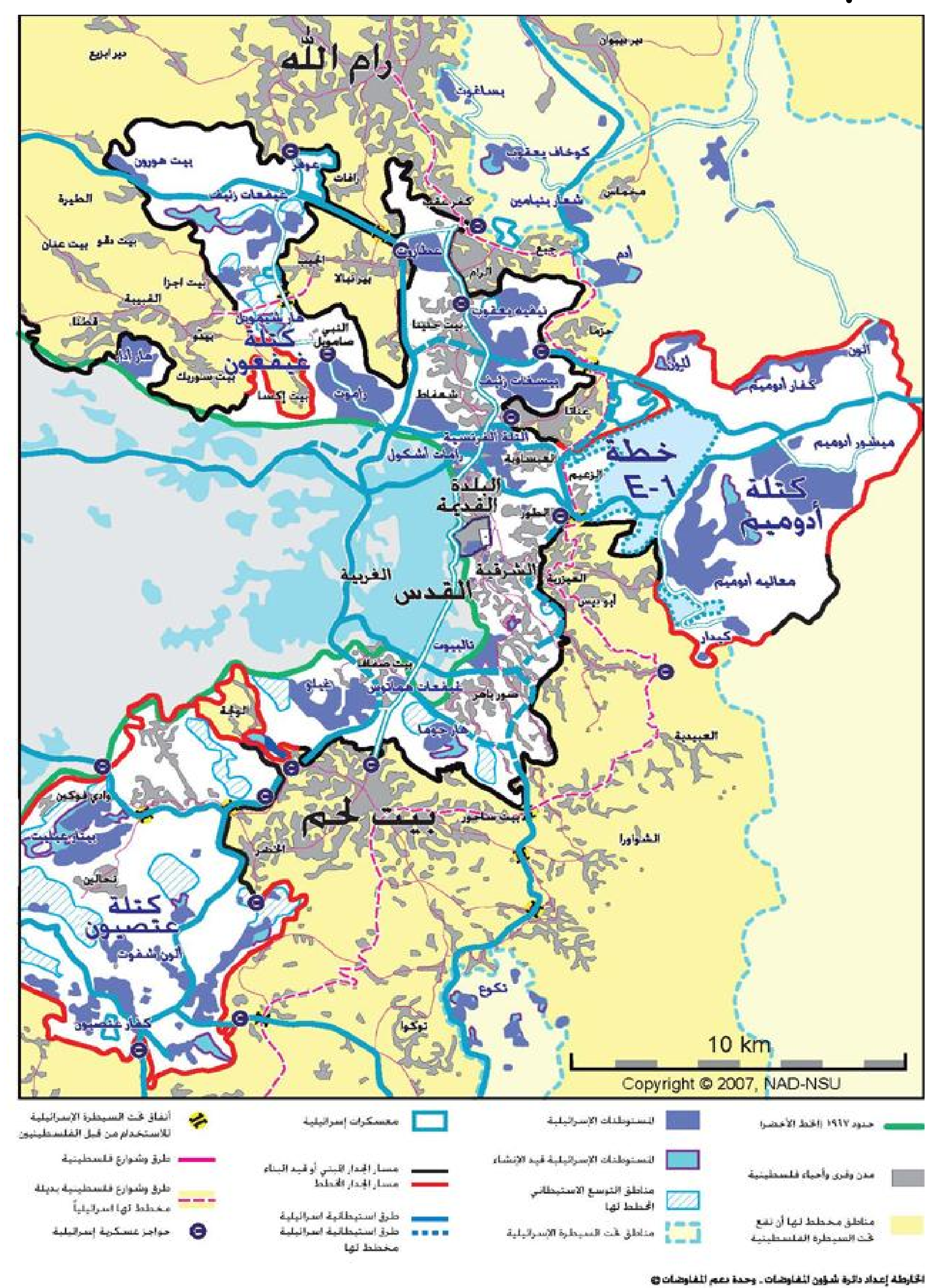
وباستثناء مقطع يصل ما بين ضاحية البريد وبيت حنينا , فإن الجدار يكون قد اكتمل حول القدس ، ويقوم جيش الاحتلال بتجهيز حاجز عسكري ليكون معبرا رسميا "بوابة " في جدار العزل , كما يقوم بالتوسع عند المدخل الغربي الشمالي لمخيم شعفاط وكان الجدار قد اكتمل في هذه المنطقة عازلا ٤٥ ألف مواطن في مخيم شعفاط وضاحية السلام وعناتا عن القدس مركز حياتهم .

وقد تحولت قرى شمال غربي القدس إلى منطقة جافة , بعد أن عزلها جدار الفصل عن مدينتي القدس ورام الله , وبعد إحكام شركة ميكروت الإسرائيلية Israel National Water Company Mekorot سيطرتها على مصادرة المياه , وتزويد القرى فقط بما نسبته ٢٥% من احتياجاتها اليومية , الأمر الذي ألحق دمارا كبيرا في المزروعات من جهة ,ودفع المزارعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أخرى . ويشعر أهالي قرى شمال غربي القدس بالضيق الشديد إثر إحكام الخناق عليهم بعد اكتمال بناء الجدار , حيث لم يعد لهم طريق سوى النفق , الذي سيفتح لربط هذه القرى المعزولة مع منطقة رام الله . يضاف إلى ذلك النفايات التي يلقيها المستوطنون فيها , وتحويل المنطقة إلى مكب لنفايات المستوطنات , وتحويل مجاري المياه العادمة إلى أودية المنطقة ؛مما أدى إلى تلوث مياه الينابيع والمياه الجوفية وتدمير الزراعة .

كما تعد قرى جنوب شرقي القدس نموذجا آخر للعزل الذي يفرضه جدار الفصل, حيث أصبحت قريتا الشيخ سعد وجبل المكبر , أشبه بجزيرة معزولة , ويبلغ عدد سكانها قرابة ١٥ ألفا , وتعد هذه القرى البوابة الشرقية للمدينة , ولا يمكن أن تنفصل عنها , وذلك لافتقارها إلى الخدمات الكافية , وتحديدا المراكز الصحية . كما تم عزل أهالي القرى عن مقبرتهم الوحيدة , وعن مدارس أطفالهم , وعن أماكن عملهم وعائلاتهم , مما دفع بأكثر من ٢٥%من السكان إلى مغادرة قراهم . (صالح ، ٢٠٠٨ ، ٢٩٨) وهذا هو الهدف الأساسي لهذه الإجراءات الإسرائيلية.

خريطة رقم (٢) : الجدار العازل والمستوطنات في القدس

خطأ!



٢ - أثر الجدار على الواقع الديمغرافي في القدس

إن الاعتبارات السياسية القائمة على مخاوف إسرائيل السكانية والجيوسياسية هي التي حددت شكل القدس البلدية وطبيعتها أكثر من العمليات المدنيـــة (الحـــضارية) فإسرائيل تسعى لتدعيم دعواها بالملكية الحصرية للقدس عبر السعي للحفاظ على أكثرية ٧٢% من اليهود مقابل ٢٨% من الفلسطينيين التي وجدتها في المدينة الموحـــدة عـــام ١٩٦٧ ومع ذلك فالأكثرية الإسرائيلية في القدس لا تتجاوز ٦٨% تقريباً.

وسيؤدي بناء الجدار حول القدس إلى إخراج عشرات الآلاف من المقدســيين مما يسمى حدود بلدية القدس الموحدة يقيمون في قرى أو أحياء عربية منها: كفر عقب، وسميراميس، المطار، قلنديا، بيت حنينا، الرام، ضاحية البريد، وأجزاء من أبو ديـــس والعيزرية وحي أبو مغلي بين أبو ديس وجبل المكبر بالإضافة إلى قرى شمال غـــرب القدس مثل بيت إكسا والجيب والقبيبة بيت سوريك وسيجردهم ذلك من حقهم في الإقامة والمواطنة في القدس وزيادة نسبة البطالة والفقر بين عائلات المقدسيين إضـــافة إلـــى مصادرة الأراضي وحرمانهم من حقوقهم في حرية الوصول إلى مقدساتهم الإســـلامية والمسيحية والمستشفيات والمدارس والجامعات. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ٩٤) ويتضح من بحث جديد أجراه الصحفي الإسرائيلي نداف شرغاي أن حوالي ٥٠ ألـــف فلـــسطيني انتقلوا في السنوات الأخيرة للسكن في الجانب الغربي من جدار الفصل في منطقة القدس . (معاريف ، ٢٠٠٨/٥/٢٢)

لاحظنا حرص الإسرائيليين على أن يؤدي الجدار إلى عزل بعض الأحيـــاء العربية التابعة لمدينة القدس، ووضعها في معازل مفصولة عن القدس وعن باقي مناطق الضفة الغربية، مثل ضاحية البريد التي يقيم بها نحو ٢٤ ألف فلسطيني، ويُخشى مـــن سحب بطاقات الهوية المقدسية من المواطنين المقيمين في تلك الأحياء. كما تم فـــصلها نهائياً عن المدينة وأصبحت خارج الجدار المحيط بالمدينة، مثل كفر عقـــب و قلنـــديا، وسكان هذه المناطق يُخشى من أن يضافوا إلى الآلاف الأخرى التـــي سُـــحبت مـــنهم الهويات المقدسية. بعض المصادر ذهبت إلى تأكيد أن إسرائيل تخطط لخفـــض نـــسبة السكان العرب ليصل إلى ١٢% من سكان القدس، حيث سيتم سحب الهويات الإسرائيلية

من الفلسطينيين المقيمين في الأحياء العربية، التي سبق وأن تم ضمها إلى حدود بلديـــة القدس مثل بيت حنينا وكفر عقب و قلنديا، وغيرها.

وفي نفس الوقت عمل الجدار على ضم كافة الأحياء اليهودية في المدينة، وكذلك أبقى مجالاً لتواصل جغرافي ما بين القدس والمستوطنات المقامة حولها، إضافة إلى أنه يتم ربط تلك المستوطنات بعضها مع بعض، ومع المدينة نفسها من خلال شبكة الطرق الدائرية. وضمن المخططات الإسرائيلية لما يسمى منطقة القدس الكبرى، حيث سيؤدي بناء الجدار إلى ارتفاع معدلات زيادة السكان اليهود على السكان الفلسطينيين. حيث يخطط أن يكون عدد سكان القدس الكبرى حوالي ٦٥٠ ألف نسمة معظمهم يهود. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٥٨)

وقد حذر (خليل التفكجي) خبير الخرائط ونظم المعلومـــات الجغرافيـــة فـــي جمعية الدراسات العربية في القدس من خطورة المخططات الإسرائيلية الهادفة لتهويـــد مدينة القدس وإفراغها من سكانها العرب من خلال بناء الجدار والتوســـع الاســـتيطاني وفرض قوانين تمنع البناء والتوسع العمراني للمواطنين الفلسطينيين في المدينة المقدسة .

وبين التفكجي أن دراسة إسرائيلية حول الوضع في القـــدس لعـــام ٢٠٤٠ أفـــادت أن الفلسطينين سيشكلون أغلبية في القدس نتيجة الزيادة الديموغرافية لسكانها العرب ,ممـــا جعل إسرائيل تسارع في بناء الجدار للحد من هذا الخطرالديمغرافي , وأنه بإقامتة فإن ١٢٥ ألف فلسطيني أخرجوا مباشرة من القدس في هجرة داخلية قسرية للضفة الغربية , وتابع أن الهدف من إقامة الجدار في القدس هو إخراج التجمعات العربية الكبرى وزجها في سجون ومعازل تتواصل عبر الأنفاق والجسور وضم الكتل الاستيطانية إلى داخـــل القدس. موضحا أنه بينما يبلغ عدد الاسرائيليين الآن في القدس الشرقية ١٩١ ألف نسمة فإنه لم يكن لهم أي وجود فيها عام ١٩٦٧. وذكر أن عدد المواطنين العرب في عـــام ٢٠٠٨ بلغ ٢٨٠ ألف نسمة واليهود ١٩١ ألف نسمة , وذكر أن ٣٥% مـــن أراضـــي القدس الشرقية تم مصادرتها لإقامة ١٥ مستوطنة مقامة حاليـــا . (القـــدس المقدســـية ١٥/١٠/ ٢٠٠٨)

ثانيا : الجدار العازل وقضية الأرض

تشير المعطيات إلى أن بناء الجدار بحد ذاته يؤدي إلى اقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية سواء تلك الأراضي التي تمت مصادرتها من أجل إنشاء بنية الجدار، أو تلك التي يفصلها الجدار عن باقي الضفة الغربية ويحصرها مع الخط الأخضر.

١- المساحات التي يقتطعها الجدار من أراضي الضفة الغربية:

بالرغم من أن هناك أطرافاً فلسطينية وغير فلسطينية عديدة تناولت موضوع بناء الجدار الفاصل، وحاولت تحديد وتقدير المساحات التي يقتطعها من أراضي الضفة الغربية بشكل دقيق، إلا أنه ظهرت أرقام ومعطيات غير متطابقة. فمثلما تعددت الأرقام والمعطيات التي حاولت تبيان طول الجدار وأبعاده المختلفة، فقد تعددت أيضاً الأرقام والمعطيات التي تناولت مساحات الأراضي التي يفصلها الجدار عن الضفة الغربية تبعاً لتعدد المصادر التي تابعت موضوع بناء هذا الجدار.ويعود السبب في ذلك إلى حرص الجهات الإسرائيلية الرسمية على عدم الإفصاح عن البيانات المتعلقة بذلك. وقيامها بوضع العراقيل أمام الجهات غير الرسمية لمنعها من الإفصاح عن البيانات التي تحصل عليها. إضافة إلى أنها لم تقم بنشر خططها حول بناء الجدار بشكل نهائي ومتكامل، بل كانت تفصح عن ذلك بشكل جزئي، مما يصعب عملية جمع الحقائق وتبويبها على الجهات المعنية بهذا الأمر.

كما أن إسرائيل منحت صلاحيات للقيادات العسكرية في الضفة الغربية، وللمقاولين الذين يقومون بتنفيذ بناء الجدار الفاصل، وللخبراء المشرفين عليهم تمكنهم من تغيير مسار الجدار ميدانياً بما يتماشى مع الأهداف السياسية المرسومة. وقد أدى هذا إلى وجود اختلافات ما بين الخرائط التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية و ما تم تنفيذه فعلاً على أرض الواقع.

دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية تقول في نشراتها أنه في حال الانتهاء من بناء الجدار الفاصل بقسميه الغربي والشرقي، فإنه سيؤدي إلى اقتطاع حوالي ٤٣% من

أراضي الضفة الغربية. وستكون باقي أراضي الضفة محصورة بالجدار، وفي نفس الوقت ستكون مقطعة الأوصال وليست على تواصل إقليمي.

معهد الدراسات التطبيقية الفلسطيني في القدس (أريج) يقدر المساحة التي يؤدي بناء الجدار بقسميه الشرقي والغربي إلى فصلها عن الضفة الغربية بنحو ١,٦١ مليون دونم، وهو ما يساوي ٤٨,٤% من مساحة الضفة.

أما مجموعة الرقابة الفلسطينية في دائرة شؤون المفاوضات، فإنها ذكرت في نشراتها أن المساحة التي يفصلها الجدار بقسميه تصل إلى ٤٣% من مساحة الضفة الغربية، وحددت أن القسم الغربي يفصل ١٦% من مساحة الضفة، وهذا يساوي ٩٠٠ كم مربع. وهذه المساحة المذكورة لا تشمل الجزء الذي يفصله الجدار في منطقة القدس والذي يبلغ ٣٣٦كم مربعا. أما القسم الشرقي فإنه سيؤدي إلى فصل ١٤٠٠ كم مربع.

في تقرير صادر عن الأمم المتحدة ذكر أن القسم الغربي من الجدار يؤدي إلى فصل ١٤,٥% من مساحة الضفة الغربية. وهو ما يعادل ٨٥٠كم مربعاً. هذه المساحة لا تشمل مساحة القدس ومستوطناتها التي يفصلها القسم الغربي من الجدار. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسليم) يقول أن القسم الغربي من الجدار يفصل ١١,٦% من الضفة الغربية، وهذا لا يشمل منطقة القدس ومستوطناتها. لذا تضاف إلى تلك المساحة، مساحة منطقة القدس ومستوطناتها التي تبلغ ١,٣% من مساحة الضفة الغربية. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ٨٣)

وذكر مركز أبحاث الأرض الفلسطينية أن الجدار يؤدي إلى فصل ٤٥,٣% من مساحة الضفة الغربية، حيث يؤدي القسم الغربي منه إلى فصل ٢١,٩% بينما يؤدي القسم الشرقي إلى فصل ٢٣,٤% منها. وذكر نفس المصدر في نشرة أخرى عن الموضوع أن الجدار يؤدي إلى فصل ما يقرب من ٥٠% من مساحة الضفة الغربية. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ٨٣) أما أحدث التطورات المتعلقة بالجدار ,فقد تم اعتمادها في نيسان /أبريل ٢٠٠٧ ,ونشرتها وزارة الدفاع الإسرائيلية في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧ . وقد أظهرت الخريطة الجديدة زيادة في المناطق المنوي عزلها خلف الجدار بنسبة٢٨,٥% (أي ١٥٧,٩٢٠دونما أو ١٥٧,٩٢ كم ٢) وبعبارة أخرى ,فإن مساحة المنطقة المعزولة خلف الجدار قد زادت من ٥٥٥كم٢ الى ٧١٣كم٢ ؛ كما زاد طول الجدار من ٧٠٣ كم إلى ٧٧٠ كم . (صالح ، ٢٠٠٨ ، ٣٠٤)

ويشير تقرير لمعهد الأبحاث التطبيقية بالقدس (أريج) Applied Research Institute –Jerusalem (ARIJ) إلى أن هناك ٢٩ قرية فلسطينية ستجد نفسها في مناطق مغلقة على شكل جيوب يحيطها الجدار , ومساحتها ٢١٦,٧ كم٢ ؛كما أن هناك ١٣٨ قرية أخرى تضررت بشكل كبير بسبب الجدار ,حيث يعزل الجدار خلفه٥٥٤,٤ كم٢ من أراضيها . بالإضافة إلى ذلك ,فإن ٤٠ تجمعا فلسطينيا آخر يقيم فيه أكثر من ٣٧ألفا , ستجد نفسها معزولة ولكن شرقي الجدار. وسيضم الجدار خلفه ١٠٧ مستوطنات إسرائيلية يسكنها نحو ٤٢٥ ألف مستوطن .وتغطي هذه المستوطنات ١٠٦,٧ كم٢ أما باقي المستوطنات شرقي الجدار فتغطي مساحتها ٣٧,٨ كم٢ . وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الجدار العازل ,فإن " إسرائيل " قد أعلنت أنّ ٩٢٥ كم٢ من الضفة الغربية " مناطق عسكرية مغلقة ", كما أعلنت أنّ ٦٣٠ كم٢ " أراضي دولة ", وهي تتضمن أراضي المستوطنات والقواعد العسكرية.

وتشير أرقام " الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري " أن قوات الاحتلال أتمت بناء ٤٨ كم من الجدار خلال سنة ٢٠٠٧ , وهو ما يعني أن نحو ٤٥٠ كم قد تم بناؤها من الجدار . كما تشير تقديرات الحملة الشعبية إلى أن نحو ٨٠كم أخرى لا تزال قيد الإنشاء. وقد قدر مركز (بمكوم) الإسرائيلي (bimkom) عدد سكان الجيوب التي يخنقها الجدار ب ٢٤٨ ألف فلسطيني في الضفة الغربية , ومثلهم تقريبا (٢٥٠ألفا) يعيشون في القدس الشرقية . وقد تلقى سكان هذه الجيوب ضربة قوية وخسائر اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة . (صالح ، ٢٠٠٨ ، ٣٠٥)

وكشف بيان صحفي حول نتائج مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن تأثيرات الجدار الفاصل حتى حزيران/٢٠٠٨,أن الأضرار الناتجة من الجدار تضاعفت مقارنة مع مسح مماثل أجري في العام ٢٠٠٥. وتفيد نتائج المسح أن إجمالي مساحة الأراضي المصادرة منذ بناء الجدار حتى حزيران /٢٠٠٨ . والتي تم بناء الجدار وملحقاته عليها , بلغت حوالي ٥٠ألف دونم , في حين بلغت مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار حوالي ٢٧٥ ألف دونم , معظمها أراضي زراعية . (المشاهد السياسي ، ٢/١١/٢٠٠٨)

ويبقى تأثير الجدار على الأراضي من أخطر التأثيرات، فمصادرة الأراضي تعني مصادرة الحلم الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة، ومصادرة لقمة العيش لأصحاب الأرض، كما أنه يحول أصحاب الأراضي إلى غرباء وقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة من أملاك السلطة الوطنية حوالي ٤٠٤٦٠ دونماً، تركز معظمها في محافظة جنين، بينما بلغت مساحة الأراضي المصادرة من الأملاك الخاصة، حوالي ١٢٤٣٢٣ دونماً، تركز معظمها في محافظة القدس. والأراضي المصادرة مزروعة بالزيتون والمحاصيل الحقلية والحمضيات اضافة للمراعي. كما بلغت مساحة الأراضي المجرفة من أملاك السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي ١٢٩٦ دونماً، تركز معظمها في محافظة جنين، بينما بلغت مساحة الأراضي المجرفة من الأملاك الخاصة حوالي ٢١٠٠٢ دونماً، تركز معظمها في محافظة القدس حيث كان معظم الأراضي المجرفة مزروعة بالزيتون والمحاصيل الحقلية مثل الحمضيات. (موقع محافظة نابلس ، ٢٠٠٨/٤/١٥)

٢ - أثر الجدار الفاصل على التواصل الإقليمي والسكاني في الضفة الغربية

إن بناء الجدار الفاصل أدى إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية. حيث يقسمها إلى منطقتين أمنيتين، إحداهما غربية ويفصلها القسم الغربي من الجدار، والأخرى منطقة أمنية شرقية في الأغوار. وينجم عن هذا منطقة ثالثة وهي المحصورة بين الشرق والغرب. تضم هذه المنطقة الغالبية العظمى من التجمعات السكانية الفلسطينية بما فيها جميع المدن في الضفة الغربية.

ومما يزيد الأمر خطورة هو المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى تقطيع أوصال المنطقة جغرافيا إلى أربع كتل رئيسية مفصولة بعضها عن بعض باستثناء ممرات عرضية، تصل ما بين المنطقتين الأمنيتين.

بعد ذلك تقوم إسرائيل بإنشاء مناطق عسكرية خلال تلك التكتلات الرئيسية لتعزل ما بين مناطق (أ)[٧]. وينجم عن هذا تقسيم تلك التكتلات الفلسطينية إلى ١٣

[7] مناطق (أ) : هي المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية إداريا وأمنيا وفق اتفاقية أوسلو.

معزل، وبالتالي تضمن إسرائيل عدم التواصل ما بين التجمعات الفلسطينية بعضها مــع بعض. وبلغ عدد التجمعات التي يمر الجدار العازل من أراضيها، ١٤٩ تجمعاً ســكانياً مع نهاية شهر أيار ٢٠٠٥ . كما أن ثماني محافظات فلسطينية تأثرت بالجدار بــشكل مباشر منذ بنائه حتى نهاية أيار/ مايو ٢٠٠٥، أما على صعيد توزيع التجمعات التــي يمر الجدار من أراضيها، فهي (١٥) تجمعاً وقعت داخل الجدار العازل، وبخــصوص التجمعات التي وقعت خارج الجدار، فقد بلغ عددها (١٣٤)، كان النصيب الأكبر منهــا لكل من القدس وجنين. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٥٥)

والواقع أن الجدار العازل يفسح المجال لمطامع إسرائيل في اكتساب مزيــد مــن الأراضي، فبينما لا تشتمل المساحات المبنية من المستوطنات إلا علــى (١,٧%) مــن مساحة الضفة الغربية، فإن الجدار إذ يحتل مساحة تساوي (٣٠) ضعف هــذا الــرقم. والواقع أن تفحص مسار الجدار يظهر أنه عند كل مستوطنة غالباً ما يغلــق مــساحة بنسبة (٥-٦) أضعاف أية مستوطنة- وهو تفاوت يصعب تسويغه على أســس أمنيــة بحتة. والسبب يمكن أن يقرأ في تصاميم المستوطنات التي رسمها بدقة شــديدة مــسار الجدار. وتعني مصادرة هذه الأراضي أن الخط الأخضر قد أزيح إلى الــشرق علــى حساب الأراضي الفلسطينية المصادرة، وهي الأراضي التي لن يكون من السهل علــى الجانب الفلسطيني الحديث عنها في أي مفاوضات مستقبلية. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٥٤)

ثالثا - الجدار الفاصل وقضية الحدود:

بالنسبة إلى تأثير الجدار الفاصل على الحدود، فإنه من الواضح جداً أن القسم الغربي من الجدار يتم بناؤه إلى الشرق من خط الهدنة سنة ١٩٤٩، ويؤدي إلى ضم فعلي لمساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية. وهذا ما يعتبره كثير من الفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم، ترسيم جديد لحدود الضفة الغربية، الأمر الذي يشكل تجاوزاً للقانون الدولي والقرارات الدولية التي تعتبر أراضي الضفة أرض محتلة. وفي حالة الاستمرار بالمخططات الإسرائيلية بشأن بناء الجدار، وإتمام الجزء الشرقي منه، فإن ذلك يعني تغييرا كاملا لحدود الضفة الغربية، ويعني تضييقاً كبيراً في حدود أي كيان فلسطيني يقام فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، الأمر الذي ينعكس سلباً على مجمل أنشطة الإنسان في تلك الدولة، ويقطع الطريق على إمكانية تطورها، مما يلقي ظلالاً قاتمة على إمكانية بقائها، هذا إذا تم تشكيلها أصلاً.

وقد تم تصميم الحدود الجديدة التي ترسمها إسرائيل للضفة الغربية بالشكل والكيفية التي تجعلها حدوداً غير واضحة المعالم من أجل أن تبقى مرنةً حسب رؤية ومتطلبات إسرائيل المختلفة أمنياً وسياسياً و ديموغرافياً واقتصادياً، وغير ذلك. هذا ما لا يمكن اعتباره حدوداً لدولة، بل أنه لن يكون إلا سوراً لسجنٍ كبير يتكون من عدة أقسام. كما أن تلك الحدود لن تكون قابلةً للدفاع عنها، بل إن المواطنين الذين تحتويهم تلك الحدود لن يكون لهم الحق في الدفاع عنها. كما أن تضييق حدود دولة فلسطين المفترضة، يؤدي في المقابل إلى توسيع حدود إسرائيل وهي الدولة المحتلة، مما سيهيئها للتزايد السكاني الطبيعي، ويمكنها من استيعاب الهجرات اليهودية وغير اليهودية لمواجهة ما تسميه القنبلة الديموغرافية العربية، إضافةً إلى ذلك فإن حدود الضفة الغربية المعول عليها بأن تشكل أفق الدولة الفلسطينية المنشودة محاطةً بإسرائيل من كل جانب، ولن يكون لها تواصل مع أي دولة عربية، مما يؤدي إلى زيادة إحكام السيطرة عليها من قبل إسرائيل. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٥٣)

ويعمل مشروع الجدار العازل على إنشاء حدود فعلية فعلى الرغم من نفى المسؤولين الإسرائيليين أن الجدار العازل سيشكل حدودا فعلية لإسرائيل إلا أن التكلفة الهائلة للمشروع وحجمه الضخم يتنافى مع فكرة أنه إجراء مؤقت وسيتم إزالته بعد التوصل إلى تسوية بشأن الحدود في مفاوضات الوضع النهائي كما أن شكل الجدار وما سوف يضمه من مستوطنات إلى داخل إسرائيل وما به من أبراج مراقبة وأجهزة إنذار إلكترونية ودوريات للشرطة والأمن ونقاط تفتيش ومعابر ووحدات عسكرية على طول الجدار يمنحة بالفعل صفة ومظهر الحدود الفعلية. (موقع الخيمة ، ٢٠٠٨/٢/١٠)

كما صرح شاؤول موفاز وزير الجيش الإسرائيلي لصحيفة "الجارديان" البريطانية في مارس ٢٠٠٣ بأن الحكومة الإسرائيلية تبلور رؤية لدولة فلسطينية مقسمة إلي سبع كانتونات في المدن الفلسطينية الرئيسية ، كلها مغلقة من قبل الجيش الإسرائيلي ومعزولة عن باقي أراض الضفة الغربية التي ستصبح تابعة لإسرائيل .

وبالفعل فإن مشروع الجدار العازل سيقسم الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة عن بعضهما البعض كما سيؤدي بناء الجدار إلى مصادرة مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية.

حيث يتركز مشروع الجدار العازل على إقامة حزامين عازلين طوليين حزام في شرق الضفة بطول غور الأردن وحزام آخر غرب الضفة على طول الخط الأخضر بعمق ٥-١٠كم وكذلك إقامة أحزمة عرضية بين الحزامين الطوليين وتكون بمثابة ممر بين منطقة جنوب "طولكرم" ومنطقة "نابلس" حتى غور الأردن مما يؤدي إلى تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ٤ كتل رئيسية[٨]. وتهدف هذه إلى خلق فاصل مادي بين كتل المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية وبين المناطق الفلسطينية.

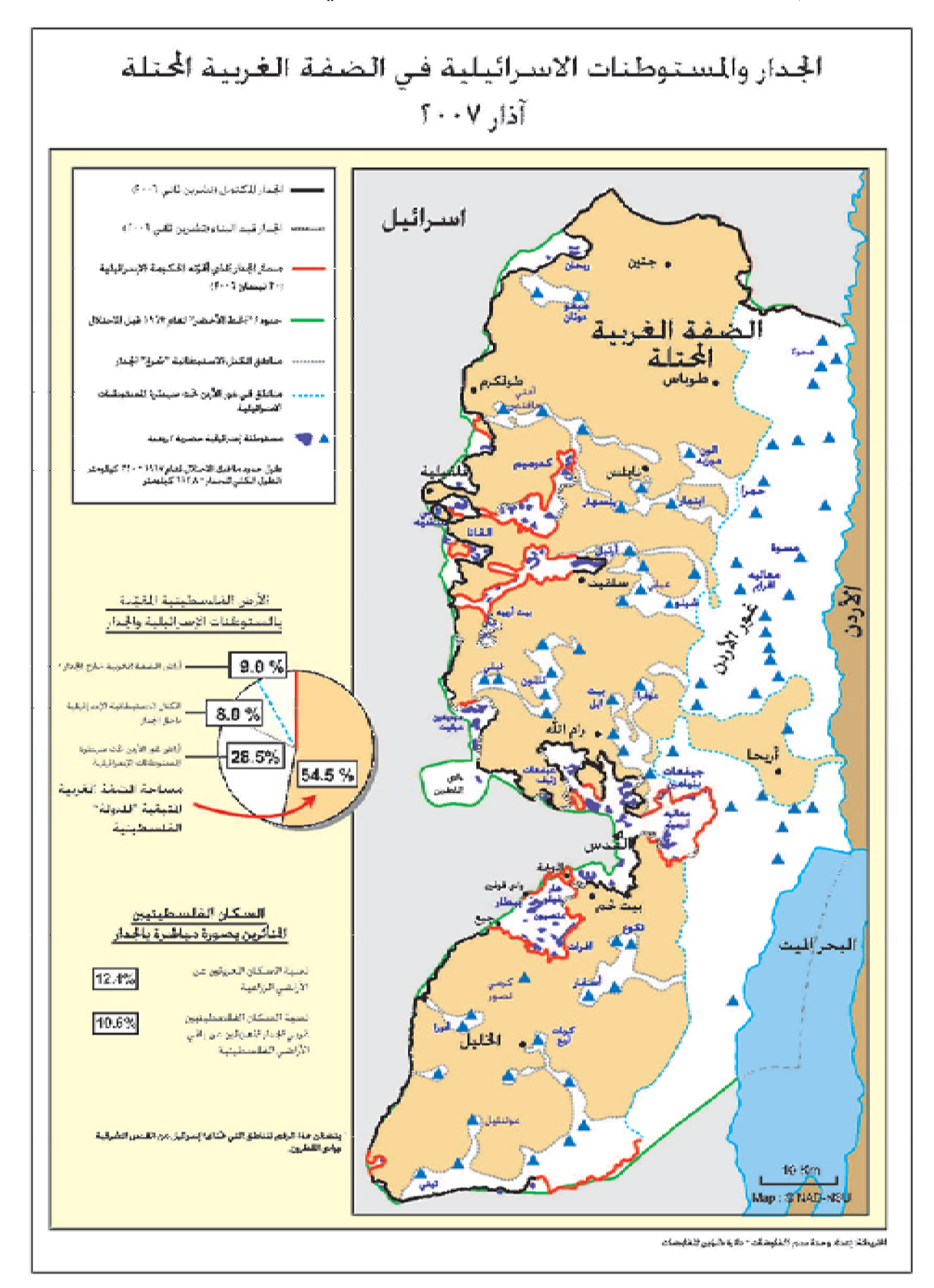
كما يطوق الجدار العازل مدن طولكرم وقلقيلية والقدس بالكامل ويعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية وبذلك تنجح إسرائيل في عزل مناطق تركز السكان

---

[8] **هي : (جنين-نابلس) ورام الله و بيت لحم والخليل**

الفلسطينيين عن بعضها البعض وتقيد حرية التنقل والحركة للفلسطينيين ، ناهيك عن نزوح سكان المناطق المتاخمة للجدار. (موقع الخيمة ، ٢٠٠٨/٢/١٠)

خريطة رقم (٢) : الجدار العازل والمستوطنات في الضفة الغربية



المصدر: دائرة شؤون المفاوضات - منظمة التحرير الفلسطينية

ثالثا: الجدار العازل وقضية المستوطنات

بالنسبة لتأثير بناء الجدار على المفاوضات التي كان يفترض أن تجري بشأن المستوطنات، فإن المتتبع لمسار الجدار يدرك بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء الجدار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع المستوطنات. حيث جاء مسار الجدار في معظم المناطق من أجل ضم المستوطنات اليهودية المقامة إلى إسرائيل عملياً، والتي تحتوي على الغالبية العظمى من المستوطنين. و تقدر بعض المصادر أن الجدار سيؤدي إلى ضمان ضم وتواصل ٨٨% من المستوطنات الحالية لإسرائيل. ويبلغ عدد المستوطنات التي ستضم إلى إسرائيل وتكون على تواصل معها حوالي ٦٦ مستوطنة منها ١٢ مستوطنة في محيط منطقة القدس و ٥٤ مستوطنة في باقي أراضي الضفة الغربية . (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٥٤)

رابعا : الجدار العازل وقضية اللاجئين

قد لا يكون هناك صلة مباشرة ما بين الجدار و قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى وطنهم وبيوتهم وأراضيهم. لكن من المحتم أن هناك صلة غير مباشرة. ويتأتى ذلك من خلال ما نلحظه من مدى الانعكاسات والآثار التي يتركها الجدار على الفلسطينيين في كافة مناحي حياتهم. كما أن الإجراءات المرافقة له تعني أنه لم يعد للفلسطينيين المقيمين خلفه حق أصيل في وجودهم في بيوتهم وأراضيهم، فكيف إذن ستكون نظرة إسرائيل للآلاف الذين هُجّروا من بيوتهم ووطنهم منذ عشرات السنين، أو الذين ولدوا في المنافي والمهاجر (الشتات) ولم يروا فلسطين قط. إن إدراكنا ومعرفتنا بقيام إسرائيل بالضغط على الفلسطينيين المقيمين خلف الجدار ليرحلوا، يجعلنا ندرك أن إسرائيل لن تقبل بعودة الفلسطينيين ليسكنوا في بيوتهم وأراضيهم التي هُجِّروا منها سنة ١٩٤٨.آخذين بعين الاعتبار الضمانات الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن

التي أعطيت لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شارون بإلغاء حق العودة كليا من أيـــة مباحثات سلمية وأن الولايات المتحدة تضمن عدم التطرق لمثل هذا الحق.

من ناحية أخرى فإن التضييق الجغرافي الذي أحدثه الجدار على التجمعـــات الـــسكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، لم يترك مجالاً لتلك التجمعات لاستيعاب التطور والزيادة الطبيعية في حجم السكان، فكيف يمكن لهـــذه المنـــاطق أن تـــستوعب الملايـــين مـــن الفلسطينيين المقيمين في المهاجر. من هنا نلحظ أثرا ضمنيا واضـــحا للجـــدار علـــى موضوع اللاجئين، والسعي نحو حقهم بالعودة إلى بيوتهم التي هُجروا منها سواء ســـنة ١٩٦٧ أو سنة ١٩٤٨. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٥٩)

المبحث الثاني :
الآثار الاقتصادية للجدار العازل

أولا : المياه

شكلت المياه أحد الاهتمامات الرئيسية في الفكر الصهيوني، وقد اتجهت أنظار زعماء الحركة الصهيونية نحو السعي إلى السيطرة على المياه العربية، ابتداءً من (الليطاني) في لبنان ومروراً بجبل الشيخ ونهر الأردن وروافده، وانتهاءً بالسيطرة على التراب الفلسطيني، وذلك انسجاماً مع التخطيط الصهيوني في السيطرة على الأرض العربية وإسكان الملايين من اليهود لتوطينهم في فلسطين.

ومنذ تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨، فقد بدأت بإحكام السيطرة على المياه بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر الإدارية والعسكرية. وفي عام ١٩٤٩ أصدرت قانوناً يقضي بتأميم المياه ومصادرها وتنظيم استثمارها. وقد كان لهذا القانون هدفان؛الأول يتمثل في استثمار المياه واستخدامها لمصلحة السكان اليهود. والثاني يضع حداً للاستثمار العربي الفلسطيني للمياه في المناطق العربية.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في حرب ١٩٦٧ أحكمت إسرائيل قبضتها على المياه واستهلاكها بأمر عسكري حمل الرقم (٩٢) وصدر بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥ خول بموجبه الحاكم العسكري الإسرائيلي سلطة تحديد كميات المياه التي يحق للعرب استهلاكها وسلطة تقدير العقوبات والغرامات المناسبة بحق المخالفين.

وفي عام ١٩٨٢ قررت السلطات العسكرية الإسرائيلية دمج مصادر المياه في الضفة الغربية ووضعتها تحت سيطرة شركة المياه الإسرائيلية ميكوروث (Mekoroth) .

أما على صعيد استهلاك المياه فكانت الأوامر الإسرائيلية تسمح بحفر الآبار للأغراض المنزلية والشرب حيث كانت المياه في هذه المرافق الحياتية تباع وتشترى في براميل أو صهاريج مائية من المستوطنين اليهود الذين كانوا يحصلون على كميات

تفوق ما كان يحصل عليه سكان الضفة الغربية بحوالي خمس مرات، وإضافة إلى هذه المعاملة العنصرية التمييزية بين المستوطنين اليهود والسكان العرب فقد جمدت إسرائيل كمية المياه التي كانت تستعمل في الأغراض الزراعية من قبل الفلسطينيين أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح البحث عن الماء شعاراً غير معلن للعديد من المشاريع والقوانين الإسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة لتوفير أسباب الحياة اللائقة للمواطنين اليهود والمستوطنين والمهاجرين على حساب العرب.

وتشير الدراسات التي تعنى بموضوع المياه، أن إسرائيل تتزود من مياه الأرض المحتلة بعد عام ٦٧ بما يعادل ٤٠% من حاجتها إلى الماء وبالتالي فهي تستنزف حوالي (٨١,٤%) من مخزون ومصادر المياه في فلسطين.ومعنى ذلك أن السكان العرب في الضفة الغربية لا يتوفر لاستهلاكاتهم المختلفة سوى ١٩,٦% من المياه. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٦٨)

وفي أحدث إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغت كمية المياه المشتراة للاستخدام المنزلي من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروث) للعام ٢٠٠٨ ما يقارب ٤٧,٨ مليون متر مكعب في الضفة الغربية وذلك بحسب البيانات الأولية لسلطة المياه الفلسطينية. في حين بلغت كمية المياه المتاحة سنوياً في الأراضي الفلسطينية ٣٣٥,٤ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٧. وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٧ حوالي ١٧٥,٦ مليون متر مكعب، وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي ١٣٥,٨ لتر/فرد/يوم، وتشير بيانات الأسكوا إلى أن متوسط استهلاك الفرد في إسرائيل قد بلغ نحو ٣٥٠ لتر/فرد/يوم، أما المستعمرات الإسرائيلية في منطقة غور الأردن فتستهلك ما يعادل ٧٥% من إجمالي كمية استهلاك الفلسطينيين من المياه في الضفة الغربية. (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٩/٥/١٣) وهذا الشح في المياه أدى إلى تحول قرى شمال غرب القدس إلى منطقة جافة ,بعد أن عزلها الجدار الفاصل عن مدينتي القدس ورام الله , وإحكام شركة مكوروث الإسرائيلية سيطرتها على مصادر المياه وتزويدها فقط بما نسبته ٢٥%من احتياجاتها اليومية الأمر الذي ألحق دمارا كبيرا بالمزروعات من جهة ودفع المزراعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أخرى . (القدس المقدسية ، ٢٠٠٧/٨/٢٧)

وعند انتهاء بناء الجدار ستكون إسرائيل قد ضمت فعلا معظم طبقة المياه الجوفية الغربية (التي ينبع منها ٥١ في المائة من الموارد المائية في الضفة الغربية). ويفصل الجدار التجمعات السكانية عن أراضيها ومياهها دون أن تتوفر لهم سبل عيش بديلة، مما يجبر كثيرا من الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق على مغادرتها، كما حدث فعلا لستة أو ثمانية آلاف من سكان قلقيلية. وأفادت التقارير أن حوالي ٦٠٠ محل وشركة قد أغلقت أبوابها في قلقيلية نتيجة لذلك . (إيسيسكو ، ٢٠٠٤، ١)

كما سيؤدي بناء الجدار إلى جرف آلاف الأشجار مما يتسبب بتغير بيئي واضح يتمثل أساساً في تغيير كمية ونوعية المياه الجوفية والسطحية رغم قلتها.

وتسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى خلق سياسة أمر واقع عن طريق ضم الجدار لأهم المصادر المائية مما يزيد في تحكمها بها وضمان عجز المزارعين الفلسطينيين عن ري أراضيهم الزراعية الأمر الذي يعطي إسرائيل الحق بمصادرتها وفق قانون الأراضي الإسرائيلي ومن جهة أخرى تهدف إسرائيل إلى تحويل الفلسطينيين الذين سيفقدون أراضيهم الزراعية إلى أيدي عاملة رخيصة للعمل في مؤسساتها أو دفعهم إلى الهجرة مما سيخلي أمامهم مساحات واسعة تستغلها لإقامة مستوطنات جديدة واستيعاب مهاجرين جدد.

وسيكون في النهاية باستطاعة إسرائيل استغلال ما نسبته (١٥ مليون كم^{٣})، إلى حد كبير لصالحها، حيث تستطيع بسهولة أن تضاعف من نسبة الضخ من آبارها الأخرى الموجودة غرباً وتستطيع إسرائيل أن تستغلها دون أن تمس الآبار الفلسطينية بنفسها. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن النسبة المذكورة من (٥ – ١٥ مليون كم^{٣})، سنوياً تمثل (٢٣) –(٧٥%) من متوسط نسبة الاستخراج من الطبقة الصخرية الغربية، وهي بذلك تعد خسارة كبيرة للجانب الفلسطيني، مما سيؤدي إلى تقليص الزراعة بشكل كبير وأن المتضرر الأول هو القرى والمدن الواقعة مباشرة في منطقة الجدار. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٦٧)

وتسعى إسرائيل من خلال الجدار العازل إلى ضمان استمرار سحب ما يزيد عن ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه وهي كمية تشكل كامل الطاقة المائية المتجددة للحوض الجوفي المائي الغربي وهي بغالبيتها مياه فلسطينية تتكون داخل حدود الضفة الغربية. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ٩٧)

وقد أدى مجمل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على مياه الضفة الغربية إلى تحكم إسرائيل المطلق بهذه المياه. وبالتالي عمدت إلى تقسيم هذه المياه بشكل مجحف بحق الفلسطينيين، إذ إنها تستخدم ما يتراوح بين ٨٥%-٩٠% من المياه الجوفية المتوفرة في فلسطين، في حين أنها لا تسمح للفلسطينيين بالاستفادة سوى بأقل ما يمكن من هذه المياه.

كما أنها تستخدم مياه نهر الأردن، ويصل مقدار ما تسحبه من مياه هذا النهر إلى أكثر من نصف كمية تصريفه، وهو ما يعادل ٦٤٣ مليون متر مكعب سنوياً. وقد منعت إسرائيل الفلسطينيين من استخدام مياه هذا النهر، على الرغم من أن خطة جونسون كانت قد أعطت للفلسطينيين حصة من النهر تقدر بـ ٢١٥ مليون متر مكعب. وقد قامت إسرائيل بتدمير ١٤٠ مضخة مياه فلسطينية كانت مقامة على نهر الأردن قبل الاحتلال من أجل ضخ المياه إلى الأراضي الزراعية. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٠١)

وتحوي الضفة الغربية أجود وأوفر مخزون مياه جوفية، حيث إن أرضها صخرية لا تسمح بتسرب المياه، كما أن بعدها النسبي عن البحر ساعد على ارتفاع درجة نقاء المياه التي لا تتأثر بملوحة مياه البحر، ولهذا السبب ظلت عين إسرائيل على المخزون الجوفي للمياه في الضفة الغربية، وعلى كيفية استغلاله، وحرمان أصحابه منه ، ولعل بناء الكثير من المستوطنات في الضفة الغربية جاء لتحقيق هذا الهدف، وببناء الجدار الفاصل تكون إسرائيل قد قطعت شوطاً واسعاً في مصادرة المخزون الجوفي من المياه للشعب الفلسطيني، وهذا ما أكدته سلطة المياه الفلسطينية من أن إسرائيل ببنائها الجدار الفاصل ستحرم الشعب الفلسطيني من ١٢ مليون متر مكعب من مياه الحوض الغربي، أهم الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، حيث تقدر طاقته المائية بـ ٤٠٠ مليون متر مكعب، وأكدت السلطة أن نصيب الفلسطينيين من هذا الحوض كان ٢٢

مليون متر مكعب، وببناء الجدار ستتقلص هذه الكمية إلى ١٠ ملايين متر مكعب فقط، وأضافت أن إسرائيل تستغل الآبار الواقعة بمحاذاة الجدار من الجهة الـشرقية لـدوافع تصفها بالأمنية، وتم فقد ٤٠ بئراً تقع بين الجدار الفاصل والخط الأخضر كانت تستغل لـ ٣٢ ألف مواطن يقطنون في هذه المنطقة ومحيطها. حيث تقوم إسـرائيل بـانتزاع أكثر من٨٥% من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية أي حوالي ٢٥% من استخدام إسرائيل للمياه . (موقع محافظة نابلس ، ٢٠٠٨/٤/١٥)

ثانيا : الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية حيث إنه يسهم بنسبة عالية من الدخل في الاقتصاد الوطني،تصل إلى ٣٠%، إضافة إلى أنه يستوعب نفس النسبة من حجم العمالة في الضفة الغربية. و في المناطق التي يستهدفها الجدار بالفصل تزداد النسبة التي يستوعبها من حجم العمالة لتصل إلى ٤٣%. كما يقدر إنتاج المناطق التي يفصلها الجدار في مرحلته الأولى بنحو ٤٢% من مجموع الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٢٤) وتعتبر الزراعة مصدر دخل مهم لجميع المناطق التي يخترقها الجدار العازل، وقد تباينت آثاره على المحافظات بين فقدان أراض مزروعة ، والسيطرة على مصادر المياه ، وفقدان المراعي وتراجع تربية الحيوانات.

ومن المعروف أن منطقة طولكرم وجنين وقلقيلية تمثل الحوض الخصب في الضفة الغربية بحيث تنتج ما نسبته ٤٥% من الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وبناء الجدار يؤدي إلى توقف ذلك بسبب صعوبة النمو بين الجدران والجنود والحواجز والأبواب غير المتوفرة وهذا أدى إلى مغادرة (٤٠٠٠) شخص من سكان قلقيلية (١٠%) من سكانها بسبب الجوع والبطالة.كما تسبب إنشاء الجدار في المنطقة الريفية التي غطتها المرحلتان (أ) و(ب) بفصل المزارعين عن نحو (١٢١,٤٥٥) دونماً من الأراضي الزراعية. هذا فضلاً عن (١٤,٦٨٠) دونماً بني عليها الجدار، ونحو (١٠٢,٠٠٠) شجرة زيتون وفاكهة تم اقتلاعها لفسح المجال أمام بنائه. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٦٢)

ويبين الجدول الآتي نسبة الأسر التي تم مصادرة أراضيها (بشكل كلي أو جزئي) في التجمعات التي تأثرت بالجدار العازل حسب استخدامات الأرض.

جدول رقم (٦) : نسبة الأسر التي تم مصادرة أراضيها في التجمعــات التــي تأثرت بالجدار العازل حسب استخدامات الأرض

نوع الاستخدام	النسبة المئوية
بناء	١,٤ %
زراعة	٨٧,٥ %
رعي	٩,٥ %
أثرية/ ترفيهية	١,٠ %
غير مستخدمة	٨,٦ %

المصدر: الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٦ ، ١٢

ويبين الجدول التالي كافة الأضرار الزراعية للجدار في حالة إتمامه

جدول رقم (٧) : الأضرار الزراعية للجدار في حالة إتمامه

المحصول	المساحة بالدونم			الإنتاج بالطن			القيمة
	بعلي	مروي	المجموع	بعلي	مروي	المجموع	مليون $
أشجار مثمرة	١٩٤٠٧٢	٦٥٦٧	٢٠٠٦٣٩	٤١٨٢٦,٤	١٣١٦٦,٠	٥٤٩٩٢,٤	١٣,٢٨
خضراوات	٨٤٤٧	٢٧٦٨٤	٣٦١٣١	٤٣٣٣,١	١١٢٩٥٢,٠	١١٧٢٨٥,١	١٥١٩,٩٦
محاصيل حقلية	٢٢٤٢٤٢	٣٠٦٠	٢٢٧٣٠١	٥٨٣٠٣	٨٦٧٨	٦٦٩٨٣	٨,٦١
المجموع	٤٢٦٧٦١	٣٧٣١١	٤٦٤٠٧١	١٠٤٤٦٢,٥	١٣٤٧٩٦	٢٣٩٢٦٠,٥	١٥٤١,٨٥

المصدر: أريج، ٢٠٠٣ ، السلام وخطة الفصل الإسرائيلية أحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية.

كما ستعاني المزروعات الفلسطينية من عدم وجود منافذ للأســواق الفلــسطينية، لــذا ستنخفض قيمة تلك الصادرات، وترتفع أسعار نقلها ومستلزمات إنتاجها، وبالتالي تصبح

فرص الاستثمار في القطاع الزراعي غير مجدية. وهذا ما سيلقي بظلال قاتمة على الأمن الغذائي في الضفة الغربية الذي يصعب تقدير آثاره الإنسانية.

ولا تقتصر الخسائر في القطاع الزراعي على الخسائر المباشرة والتي يمكن تقديرها كمياً، بل هناك خسائر مرتبطة بالقطاع الزراعي لا يمكن تقديرها. خاصة أن بعض الأضرار تمتد إلى سنين كثيرة ولا يمكن إرجاعها إلى وضعها السابق، مثل الأضرار البيئية والتنوع الحيوي. فالطبقة السطحية من الأراضي التي يتم تجريفها من أجل بناء الجدار، تكونت عبر مئات السنين، وبالتالي لا يمكن إعادتها إلى وضعها الطبيعي الذي كانت عليه قبل التجريف. كما أن إزالة الكساء الخضري نتيجة التجريف أدى إلى اختفاء بعض الأصناف النادرة من النباتات والحيوانات في المناطق المجرفة.
كذلك تم اقتلاع الكثير من الأشجار , ويقدر عدد المقتلع على مدى ثلاث سنوات بمليون شجرة منها، ٣٠٠ آلف شجرة زيتون. وعشرات الآلاف من هذه الأشجار قلعت بسبب بناء الجدار الفاصل، وهناك أكثر من ٧٠٠ ألف شجرة مثمرة ستنفصل إلى الغرب من الجدار. ولهذه الأشجار آثار اقتصادية وبيئية ومناخية. كما أضرت هذه الأعمال بالوضع الزراعي في الضفة، فهي تقلل من خصوبة التربة وإنتاجيتها، وتزيد من احتمالات الانجرافات الشتوية وجريان مياه الأمطار، مما يسهم في التأثير على المخزون الجوفي من المياه، كل هذه الآثار يصعب بل ويستحيل وضع تقديرات كمية اقتصادية لها، لكن من المؤكد أن لها هكذا تأثير، و يرى أحد الخبراء الإسرائيليين ويدعى (داني روبنشتاين)، أنه قد تؤدي آثار الجدار الاقتصادية على الجانب الفلسطيني إلى تخفيض مستوى المعيشة بنسبة تتراوح ما بين ٤٠-٥٠%.   (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٢٦)

و يكاد لا يخلو أي تقرير وإن صغر حجمه من التلميح إلى تجريف قوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الزراعية في مختلف محافظات الضفة الغربية وذلك لصالح الجدار الفاصل، كما يتعمد الاحتلال البدء بعمليات التجريف في موسم الحصاد لإفساد المحصول بالكامل وتبديد جهود المزارعين الفلسطينيين، ومنذ أن بدأ موسم التجريف الإسرائيلي لصالح جدار الفصل العنصري في حزيران ٢٠٠٢، استولت إسرائيل على أراض زراعية فلسطينية خالصة بوضع اليد دون تبليغ الأهالي بأي إنذار أو إخطار مسبق، وكانت باكورة التجريف قسم من أراضي قرى غرب محافظة جنين.
(موقع محافظة رام الله والبيرة، ٢٠٠٨/٤/١٥)

ونفذت إسرائيل أكبر عدد من عمليات المصادرة في عـام ٢٠٠٣ علـى امتـداد الجدار فخلال الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مـايو ٢٠٠٣، اقتلـع الجيش والمستوطنون الإسرائيليون مئات الآلاف من أشجار الزيتون والليمون والأشجار المثمرة، ودمروا ٨٠٦ آبار و ٢٩٦ مستودعا زراعيا، وهدموا ٢٠٠٠ طريق تقريبـا وسدوا آلافا من الطرق الأخرى بحواجز من الخرسانة وأكوام الطين. ويقـدر البنـك الدولي أن قيمة الأضرار التي لحقت بالزراعة بلغت ٢١٧ مليـون دولار فـي عـام ٢٠٠٣. (ايسيسكو ، ٢٠٠٤)

بينما يذكر تقرير صادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني أن بناء جدار الفصل العنصري أدى إلى تدمير ما يقارب من ١٠٠ ألف شجرة زيتون وليمـون و٧٥ فداناً من الدفيئات و٢٣ ميلاً من أنابيب الري وسيتسبب الجدار أيضاً في سلب الأراضي الزراعية، وتجريفها وتقييد المواطنين وإلى خسارة ٥٠٠ إلى ٦٠٠ وظيفة وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج ٢٢ ألف طن من زيت الزيتون في كل موسم، وكذلك سيتأثر إنتاج هذه المنطقة، الذي كان يصل إلى ٥٠ طناً من الفاكهـة و١٠٠٠ طن من الخضراوات، كما ستمنع حوالي ١٠,٠٠٠ من الماشية من الوصـول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار الفاصل.

وتبلغ نسبة الأراضي المروية التي أقيم الجدار على أراضيها في مرحلته الأولى تعادل ٥% من مساحة الضفة الغربية، لكن مساهمة هذه النسبة المتواضعة من الأرض في الإنتاج الزراعي للضفة الغربية تساوي ٥٢% حيث أنّ مناطق شمال الضفة من أهم المناطق المروية والحيوية في فلسطين.

ويذكر مركز "بيتسيلم" بأن الجدار سيفصل المزارعين فـي ٧١ قريـة وبلـدة فلسطينية عن أراضيهم الزراعية، كما يدمر الجدار ٨٣ ألف شجرة و٣٧ كم من شبكات الري و١٥ كم من الطرق الزراعية ويعزل ٢٣٨,٣٥٠ ألف دونم.

أما البلدات والقرى المتضررة بسبب الجدار فهي الجاروشية، النزلة الغربيـة، النزلة الشرقية، النزلة الوسطى، الرأس، عتيل، دير الغصون، فرعون، علار، ارتـاح، كفر مجال، كفر صور، قفين، مدينة طولكرم وزيتا، في محافظة طولكرم. وقرى جنين المتضررة: عرقا، الخلجان، عانين، عرب الحمدون، الطيبة، خربة مسعود، نزلة، الشيخ زيد، الرمانة، طورة الغربية، أم دار، أم الريحان وقرية زبدة. والقرى المتضررة فـي

قلقيلية هي: النبي الياس، عزون عتمة، بيت أمين، حبلة، عتلة فلامية، عزبة الطبيـــب، عزبة سليمان، عزبة جلعود، جيوس، كفر ثلث، مدينة قلقيلية، رأس عطية، وســـنّيريا. (موقع محافظة رام الله والبيرة ، ٢٠٠٨/٤/١٥)

ثالثا : السياحة

ألحق الجدار العازل أضراراً بالغة بقطاع السياحة والآثار؛ سواء الأضـــرار التي لحقت بالمواقع الأثرية أو بالحركة السياحية لبعض المواقـــع الأثريـــة، فبالنـــسبة للأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية، تشير التقـــارير الفلـــسطينية الحكوميـــة وغيـــر الحكومية أن الجدار سيبتلع الكثير من المناطق والمواقع الأثرية الفلسطينية، وسيقلل من أهمية المقاصد والمدن السياحية خاصة مدن: بيت لحم، القدس، والخليل. وقـــد أكـــدت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية أن جدار الفصل العنصري من أهم المعوقات التـــي عملت على ضرب قطاع السياحة مما تسبب في تدمير البنية التحتية للسياحة. (القدس المقدسية ٢٠٠٧/٢/١)

وبفعل الجدار العازل تم حتى الآن إخراج أكثر من ٣٠ ألف مقدسي من داخل الحدود البلدية المصطنعة للقدس المحتلة منهم ٢٦ ألفا يقيمون في أحياء مثـــل: (كفـــر عقب، سميراميس والمطار وقلنديا)، وأكثر من ٤ آلاف نسمة يقيمون في حـــي (أبـــو مغلي) الواقع بين (أبو ديس) و(جبل المكبر)، هذا يعني تجريد المقدسيين من حقهم فـــي الإقامة وتفريغ الأماكن المقدسة والأثرية من سكانها الأصليين وخلق واقع جديد علـــى الأرض يصعب تغييره.

وأكد مدير عام دائرة الآثار العامة في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية الدكتور (حمدان طه) أن الجدار سيؤثر على مستقبل السياحة والأحوال الريفيـــة والبيئيـــة فـــي فلسطين، وقد وقعت بالفعل العديد من مواقع الآثار في نطاق الجدار مثل (موقع الذهب) الواقع شمال مدينة (جنين) الذي يحوي مقتنيات أثرية تعود للفترة الرومانية والبيزنطية.

كما تواجه عشرات المواقع الأثرية ذات المصير في منطقة (الملتف) حول مدينة (القدس) حتى إن فرقا تابعة لسلطات الاحتلال قامت بإجراء تنقيبات عاجلة في موقـــع (صونة صلاح) إلى الشرق من بلدة (أبو ديس) وهي لا تتفق مع التقاليد العلمية الأثرية،

وفي مدينة (بيت لحم) التي سيضم الجدار الفاصل مدخلها الشمالي في حوزتـه عـازلاً محيط مسجد (بلال بن رباح) والمقبرة الإسلامية ودائرة الأوقاف الإسلامية عن بـاقي أجزاء المدينة. وسيؤدي خلق (الغيتوهات) والجيوب بفعل الجدار إلى إعاقـة الحركـة السياحية بين المدن الواقعة في الشمال والجنوب خاصـة مـدن: (الناصـرة، رام الله، نابلس، وجنين) إضافة إلى عزل (أريحا) والبحر الميت، عدا عن فصل مدينتي (القدس) و(بيت لحم) اللتين تشكلان أحد أبرز المقاصد السياحية في فلسطين. وحذر رئيس بلدية بيت لحم (حنا ناصر) من المشروع التوسعي في المدينة الذي سيؤدي إلى سـلب ٢٥% من المخطط الهيكلي المصادق عليه للمدينة، حيث سيلقي ذلك بظلالـه علـى الوضـع الاقتصادي للمدينة بسبب اعتماد أكثر من ٦٥% من سكانها علـى الـسياحة. كمـا أن إغلاق المعبر السياحي الوحيد للمدينة بفعل مسار الجدار الفاصل سيؤثر على المحافظة بأكملها وعلى مستقبل قدوم السياح إلى المدينة باعتبارها المقصد السياحي الثـاني بعـد (القدس)، خاصة بعد أن فصلت قوات الاحتلال أراضي المدينة التي كانت مهيأة لإقامة الفنادق والمرافق السياحية. (موقع محافظة رام الله والبيرة ، ٢٠٠٨/٤/١٥)

كذلك تسبب الجدار في إلحاق الدمار بعشرات المواقع الأثرية، وأهمها عيـون الماء القديمة، والخرب الأثرية في منطقة (حوسان) غرب مدينة (بيت لحـم) ومنهـا: (خربة حمود ،خربة قديس، خربة الكنيسة، وخربـة ديـر نعـل)، كمـا أن الإغـلاق الإسرائيلي لمدن (القدس) و(بيت لحم) سيقلل من الحركة السياحية لمدينة (بيت لحـم)، وسيعني فقد الآلاف من الأسر الفلسطينية للدخل الاقتـصادي، خاصـة أن ٦٥% مـن العائلات في مدينة (بيت لحم) تعتمد على السياحة.

وأفاد بيان لوزارة السياحة والآثار الفلسطينية، صدر فـي أكتـوبر/٢٠٠٣، أن أعمال التنقيب التي جرت أظهرت دلائل أثرية تتكون مـن بقايـا غـرف وجـدران، وأرضيات فسيفسائية تتشكل من رسومات هندسية ونباتية وحيوانية حمل بعضها رسماً للصليب، كما تم الكشف عن معصرة للزيت وأخرى للعنب، وقنـوات منحوتـة فـي الصحراء وآبار جمع للمياه ومقاطع صخرية، كما تم العثور على مقبرة قريبة تتـشكل من أحد عشر لحداً عثر فيها على عظام بشرية وعطايا جنائزية، وتدل الآثار المكتشفة عموماً على بقايا دير بيزنطي يقع على المشارف الشرقية لجبال (القدس) .

وجاء في البيان أن أعمال التدمير مخالفة لقانون الآثار الذي يشترط فحصاً للأرض قبل المباشرة في أية أعمال للتجريف والبناء، وهو إجراء احترازي لم تلتزم بـــه ســـلطات الاحتلال، ويعتبر هذا من واجبات السلطة المحتلة، وبذلك تخالف قانون الآثار رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ المعمول به في الأراضي الفلسطينية، ولاتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤ لحماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح، وتلزم الاتفاقية إسرائيل كقوة محتلة بحماية التـــراث الثقافي وتدين أية عمليات تدمير متعمدة للتراث الثقافي باعتبارها جريمة حرب، وتعتبر أعمال التدمير الجارية مخالفة للاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعـــي لـــسنة ١٩٧٢. (موقع محافظة نابلس ، ٢٠٠٨/٤/١٥)

رابعا: فقدان مصدر الدخل المحلي

يعود السبب الرئيسي في فقدان مصدر الدخل المحلي إلى اعتماد معظم الأسر المتضررة بالجدار العازل، على الأراضي الزراعية التي تم مصادرتها أو تجريفها أو إتلاف الحقول الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة والتي كانت تشكل مصدر دخلها المحلي.

بالإضافة إلى هدم وإغلاق المنشآت من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أو وقوع هذه الأراضي غرب الجدار مما سبب عدم القدرة على استغلالها وصعوبة الوصول إليها. وهذا ينطبق بشكل رئيسي على محافظات (جنين ،طول كرم ،قلقيلية، وسلفيت) أما باقي المحافظات الأخرى فإنها تأثرت بشكل مباشر من الإجراءات والقيود المفروضة على حركة المواطنين والبضائع من خلال الحواجز العسكرية المقامة على مداخل المدن الرئيسية وإجبار المواطنين على الحصول على تصاريح خاصة للتنقل. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغ عدد المصانع التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي حتى ٢٠٠٣/٣/٢٤ (٢٨٤) مصنعاً، بلغت قيمتها (٢٢,٦٨٩,٧٩١) دولاراً أمريكياً. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٥٨)

وفي مسح أجراه الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء حول الأوضاع الاقتصادية للأسر المتأثرة ببناء الجدار ، أشارت النتائج إلى أن ٦,٤% من الأسر أو بعض أفرادها في التجمعات التي تأثرت بالجدار تلقوا مساعدات خلال شهر تموز ٢٠٠٦, وقد توزعت هذه النسبة بواقع ٧,٢% في التجمعات الواقعة داخل الجدار، و٦,٣% في التجمعات الواقعة خارج الجدار.

كما بينت النتائج أن ٢٥,٦% من الأسر التي تقيم في التجمعات التي تأثرت بالجدار اعتمدت على الأجور والرواتب من القطاع الخاص الفلسطيني كمصدر دخل رئيسي لها قبل بناء الجدار، مقابل ٣٢,٥% أصبح اعتمادها على نفس المصدر بعد بناء الجدار، كما أن ٣٨,٩% من الأسر التي تقيم في التجمعات التي تأثرت بالجدار اعتمدت على

أجور ورواتب من قطاعات العمل الإسرائيلية قبل بناء الجدار مقابل ٢١,٧% أصبح اعتمادها على نفس المصدر بعد بناء الجدار، كما أن ٢٠,٣% من الأسر التي تقيم في التجمعات التي تأثرت بالجدار اعتمدت على مشاريع للأسرة قبل بناء الجدار مقابل ٢١,٨% أصبح اعتمادها على نفس المصدر بعد بناء الجدار، و١٥,٨% من الأسر التي تقيم في التجمعات التي تأثرت بالجدار اعتمدت على أجور ورواتب من الحكومة الوطنية قبل بناء الجدار مقابل ١٧,٩% اعتمادها على نفس المصدر بعد بناء الجدار، أما فيما يتعلق بالاعتماد على قطاع الزراعة كمصدر للدخل فقد بلغت نسبة الأسر التي اعتمدت على هذا المصدر ٢٣,٩% قبل بناء الجدار لينخفض اعتماد الأسر عليه إلى ٢٠,٢% بعد بناء الجدار. (الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٦ ، ١٤)

كما أشارت نتائج المسح إلى أن ١٩,٢% من أسر التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع قد تم مصادرة أراضيها كليا (بواقع ١٦,٦% داخل الجدار و١٩,٣% خارج الجدار)، فيما بلغت نسبة الأسر التي تم مصادرة أراضيها بشكل جزئي ٢٨,٥% (بواقع ٢٦,٩% داخل الجدار و٢٨,٤% خارج الجدار). ويلاحظ من خلال النتائج أن معظم الأراضي التي تمت مصادرتها في التجمعات التي تأثرت بالجدار كانت تستخدم لأغراض الزراعة حيث بلغت نسبتها ٨٧,٥%. (الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٦ ، ٢)

ويرى الباحث أن فقدان مصادر الدخل المحلي للأسر سينعكس بشكل مباشر لصالح تزايد مشاعر اليأس والإحباط وبالذات تجاه العملية السلمية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تنامي دعم المقاومة وبالتالي إلى إدامة أمد الصراع واتخاذه منحى أكثر عنفا.

المبحث الثالث :

الآثار الاجتماعية للجدار العازل

تعد الاحتياجات الاجتماعية من الاحتياجات المهمة لأي مجتمع لما لها من أثـر على حياة المجتمع ككل من حيث تلبيتها أو الحرمان منها. ويحتل هذا الأمـر مـستوى متقدماً في الأهمية في حالة المجتمع الفلسطيني نظراً لاشتداد هذه الحاجات من جهـة، وللتفاعل المستمر بينها وبين الواقع مما يولد درجة أعلى من حرمانها.

وكان للجدار العازل آثار اجتماعية سلبية أثرت على البناء الاجتماعي المتدهور أصـلاً للشعب الفلسطيني -بسبب الاحتلال الإسرائيلي- وتشمل هذه الآثار الخدمات الـصحية والتعليمية والهجرة الداخلية والخارجية إضافة إلى الانفصال عـن الأهـل والأقـارب والعزل والتشريد، وما إلى ذلك من طمس المعالم التاريخية والثقافية والدينيـة للـشعب الفلسطيني، والتأثير على البيئة وطرق المواصلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والأثر الاجتماعي الأساسي للجدار هو عزل التجمعات المتضررة وما ينجم عن ذلك من تقييد للحركة. ويلاحظ أن القرى الواقعة بين الجدار والخط الأخضر هي أكثر التجمعات تضرراً ، بعد أن كانت بحكم موقعها، الأكثر ازدهـاراً مـن النـاحيتين الاقتـصادية والاجتماعية. وإنشاء هذه الجيوب يتزامن مع بنية تحتية غير كافية من المرافق الصحية والتعليمية والاتصالات، ومع توزيع غير متكافئ لخدمات الأونروا والمنظمـات غيـر الحكومية مقارنة مع مناطق الضفة الغربية الأخرى. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٧٩)

كما نتج عن بناء الجدار تشريد ما بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ مواطن فلسطيني بالإضـافة إلى تشريد ما بين ٦٨٧٥ و ٨٢١٤ شخصا بسبب تدمير ١٣٦٩ منزلا (إيسيسكو ، ٢٠٠٤ ، ١)

أولا : التهجير القسري

يعد تهجير السكان الفلسطينيين من مدنهم وقراهم أحد أهداف الحركة الصهيونية، ، وجاء بناء الجدار العازل ليكرس هذه السياسة الإسرائيلية.ويشعر الكثير من الفلسطينيين بالقلق ويخشون من أن يؤدي ضغط الظروف المعيشية والمرشحة للتفاقم في حالة بناء الجدار، إلى هجرة السكان من المناطق المتضررة، من هنا تظهر الحاجة إلى دراسة حجم الهجرة المتوقعة من القرى والتجمعات السكانية المهددة، إذ يؤكد اختصاصيون في شؤون الهجرة أهمية الأخذ بعين الاعتبار عوامل الجذب والطرد، ومنها تنوع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، لكن الجانب الآخر من المشكلة هو أن إعادة التوطين في مناطق جديدة تعتبر عملية مكلفة وخطيرة في ظل غياب الفرص البديلة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية مما يعني غياب عوامل الجذب ويجعل عوامل الطرد هي الحاسمة، ومن بين تلك العوامل الطاردة المستويات العالية للتهميش الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى هدم الممتلكات وعرقلة حرية الحركة.

إن فكرة الجدار العازل تستند بالأساس على التطهير العرقي، وهو ما يصعب تنفيذه بشكل فجائي. فتولدت فكرة تنفيذه من خلال الترحيل الطوعي أو (الترانسفير الصامت) عبر السيطرة على المكان، إضافة إلى الأساليب الأخرى، والتي يمكن تلخيصها بضرب المقومات الوجودية للمجتمع الفلسطيني والمعبر عنها بمنع التجول المتواصل، و الإغلاقات وهدم البيوت، والاعتقالات، وجرف الأراضي، وتقطيع الأوصال، وضرب الحياة الاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية، وتفاقم الفقر.فقد بينت إحدى الدراسات حول تأثير الجدار العازل على عملية التهجير بالنسبة للفلسطينيين أنه لدى (٢٣,٧%) من أفراد العينة من مختلف المحافظات هجِّر فرد أو أكثر من الأسرة داخل المحافظات.

وتعتبر الهجرة الخارجية من أخطر السياسات التي أبرزها الجدار العازل، وهذا يستدعي من الجهات الرسمية والشعبية المختصة اتخاذ كافة السبل لمنع تفاقم هذه الظاهرة، وذلك من خلال توفير متطلبات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين في مدنهم وقراهم. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٨٨)

ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين ، ١٦ سنة فـأكثر ، الذين يفكرون في تغيير مكان إقامتهم الحالي في التجمعات التي تأثرت بالجـدار فـي الضفة الغربية حسب السبب، ٢٠٠٦.

جدول رقم (٨) : التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين الذين يفكرون فـي تغييـر مكان إقامتهم الحالي في التجمعات التي تأثرت بالجدار في الضفة الغربية حسب السبب

السبب	النسبة المئوية
العمل	١٣,٠
الدراسة	٤,٠
الزواج	٢,٥
المرافقة	٢٦,٣
جدار الضم والتوسع	١٣,٣
الإجراءات الإسرائيلية الأخرى	١٠,٠
الحفاظ على الهوية المقدسية	١٣,٢
أخرى (تشمل العلاج)	١٧,٧
المجموع	١٠٠

المصدر: الجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٦ ، ١٤

إن التهجير القسري ليس بظاهرة جديدة على الفلسطينيين الـذين يعرفـون أن التهجير ما زال عملية مستمرة، وفي الحقيقة فإن عمليات التهجير القسري ما زالت تتبوأ مساحة متزايدة في الصراع الدائر. ويعتبر جدار الفصل العنصري وتبعاته في الـضفة الغربية استمرارا لهذه السياسة، حيث إنه يلعب دورا فـي تغييـر التركيبـة الـسكانية الديموغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة.ففي شهر تموز مـن سـنة ٢٠٠٤ قـررت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بالوضع القانوني الناجم عن بنـاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أنه: "قد اضطر عدد هائـل مـن الفلسطينيين إلى مغادرة بعض المناطق نتيجة لبناء الجدار والنظام المرتبط به، وتتواصل عملية المغادرة تلك كلما بني أجزاء إضافية من الجدار بالإضافة إلى بناء المـستوطنات الإسرائيلية.. بهدف تغيير التركيبة السكانية للأراضي الفلسطينية المحتلة". وقـد أقـرت المحكمة أن التغييرات الديموغرافية الناجمة عن الجدار وتبعاته (مثل نظام التـصاريح

والإغلاقات ونقاط العبور وغيرها) تؤدي إلى تهجير التجمعات السكانية الفلسطينية قسرا. وقد تبيّن أن هجرة القسم الأكبر من الفلسطينيين الداخلية في الضفة الغربية ناجمة عن أعمال بناء الجدار وتبعاته، وبذلك يعتبر هذا القطاع من الفلسطينيين أشخاصا مهجرين داخليا .(Internally Displaced Persons) وتوفر المبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي التي تتبناها الأمم المتحدة (مبادئ دينغ) تعريفا عمليا للأشخاص المهجرين داخليا وتعتبرهم "أفرادا أو جماعات من الأفراد الذين فرض عليهم، أو اضطروا للهرب من، أو مغادرة منازلهم أو أماكن سكناهم الاعتيادية نتيجة نزاع عسكري أو لتجنب آثاره أو نتيجة أوضاع تسودها ممارسة العنف ومخالفة حقوق الإنسان أو حقوقهم المكتسبة أو كارثة تسبب بها أبناء البشر، ولم يجتازوا حدودا دولية لدولة معترف بها." وبإيجاز فإن المكونات الأساسية لمكانة الأشخاص المهجرين داخليا هي: الهجرة غير الطوعية التي تحدث داخل حدود الدولة الوطنية الخاصة بأولئك الأفراد.وتعد عمليات التهجير القسري داخل حدود الدولة المعنية، إذا ما هدفت إلى ترحيل السكان أو تغيير التركيبة العرقية أو الدينية أو الثقافية للسكان الذين يتعرضون لذلك، جريمة ضد الإنسانية كما تعتبر جريمة حرب أيضا. تنص مبادئ (دينغ) على أن التهجير القسري محرم (أ) عندما يكون على أساس سياسات التفرقة العنصرية، "التطهير العرقي" أو أي ممارسة مماثلة ترمي إلى أو تتسبب في تبديل التركيبة الثقافية أو الدينية أو العرقية لمجموعة السكان التي تتأثر بتلك العملية، (ب) وكذلك في الأوضاع التي تسودها النزاعات المسلحة إلا إذا تطلب ذلك حماية أمن المدنيين ذوي العلاقة أو فرض ذلك أسبابا عسكرية قاهرة. (إليستر, موقع مركز الزيتونة للدراسات , ٢٠٠٨/٤/١٥)

وبحسب الدراسة التي قام بها مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين والجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء (PCBS) والمجلس النرويجي للاجئين، وخاصة مركز مراقبة التهجير الداخلي .(IDMC) , التي أجرت مسحا في (القدس الشرقية) وذلك لأهمية مدينة (القدس) باعتبارها العاصمة للشعب الفلسطيني وكذلك بسبب السياسات الإسرائيلية، أي" سياسة تجريد المدينة من سماتها الفلسطينية" والتي ترمي إلى تغيير تركيبتها السكانية وحسم مستقبلها في مفاوضات الوضع النهائي.وقد كشف المسح المذكور عن أن التهجير الداخلي متواصل وفي حالة

تزايد نتيجة للجدار وتبعاته. فقد أجاب ٣٢,٩% من أصل ١٧,٣% من كافة الفلسطينيين المقيمين في القدس الذين غيروا مكان سكناهم أن السبب المباشر لذلك هو بناء الجدار وتبعاته .كما تشكل القيود المفروضة على حرية الحركة بفعل الجدار عاملا أساسيا لتهجير الفلسطينيين القسري في منطقة (القدس) .وقد أكد المسح أن العديد من الأسر الفلسطينية وهم الأغلبية العظمى ممن يسكنون على الجهة الشرقية من الجدار، أنهم يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات الطبية . وكذلك فإن ٣٤,٥% من الأسر (٨٨,٣ من الأسر التي تسكن شرقي الجدار) قد انقطعت عن مراكز خدماتها الصحية التي تقع في مركز مدينة (القدس). وقد كشف المسح أيضا عن أن حياة الأسرة الفلسطينية قد تعرضت إلى الإرباك نتيجة للجدار حيث إن ٢١,٤% من الأسر الفلسطينية المقدسية قد مزقت وانفصلت عن أقاربها بمن في ذلك الآباء والأمهات والبنات والأبناء بالإضافة إلى الانقطاع عن الأسرة كاملة.

بالإضافة إلى ذلك فقد أثر الجدار والنظام المرتبط به سلبيا على قدرة ٨٤,٦% من الأسر على زيارة أقاربهم. ومن بين استنتاجات المسح التي تثير الدهشة هي تأثير الجدار على اختيار الزوج أو الزوجة، فقد أفاد ٦٩,٤% من الأسر أن الجدار قد شكل عقبة أمام اختيارهم لأزواجهم أو زوجاتهم منذ الشروع ببنائه عام ٢٠٠٢. لقد أثّر الحدّ من الحركة على النساء والأطفال بشكل خاص ومن المؤكد أن ٦٧,٨% من الأطفال (٨١,٩% من بين من يسكنون على الجانب الشرقي من الجدار) و٧٨,٥% من النساء (٨٤,٣% ممن يسكنّ على الجانب الشرقي من الجدار) قد حددت حركتهن. رغم أن المؤشرات بعيدة المدى على العزلة والفصال عن الأقارب والأصدقاء تحتاج إلى المزيد من البحث؛ إلا أنه من المؤكد أن تأثيرات الحد من حركة الأطفال والنساء يترك أثره على نوعية حياتهم . وقد أكد المسح على أن الجدار قد أثر على الحق في مشاركة الناس في الحياة الثقافية والشؤون الاجتماعية وحرية الأديان. لقد عانت ٥٦,٣% من الأسر الفلسطينية جراء الحد من حريتهم الثقافية ونشاطاتهم الاجتماعية وكذلك أوقات فراغهم ورفاهيتهم، كل ذلك قد تأثر بالجدار والنظام المرتبط به. لقد تأثرت قدرة الأسر المقدسية التي تعيش شرقي الجدار على زيارة الأماكن المقدسة بشكل كبير (٩١,٨ %) ، والأنكى من ذلك أن العديد من الأشخاص معرضون للتهجير، وأن عدد الفلسطينيين الذين يفكرون بتغيير أماكن سكناهم الحالية بسبب الجدار في حالة تنام مستمر. فقبل ٣

أشهر من إجراء المسح أعرب ٥٢,٣% من الفلسطينيين المقدسيين أنهم يفكرون في تغيير أماكن سكناهم الحالية وعند إجراء المسح ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٣,٨%. تستمد حاجات ومتطلبات البقاء في مكان السكن الحالي أهميتها الخاصة من حقيقة أن الذين يبقون ويحاولون التعايش مع الحقائق الجديدة التي فرضها الجدار، ينتمون في غالبيتهم إلى القطاعات الأفقر من المجتمع الفلسطيني. والمطلوب هو المزيد من الخدمات ورفع مستوى البنية التحتية والأمن الاجتماعي وزيادة فرص العمل المناسبة للفلسطينيين الذين يعيشون غربي الجدار التي هي من أهم الاستنتاجات التي برزت في هذا السياق (إليستر, موقع مركز الزيتونة للدراسات , ٢٠٠٨/٤/١٥)

وفي هذا السياق أدى بناء الجدار إلى هجرة حوالي ٤٠٠٠ مواطن من سكان مدينة (قلقيلية)، وهو ما يعادل أكثر من ١٠% من سكان المدينة. إضافة إلى أن ٢٠٠٠ رب أسرة غادروا المدينة عسى أن يجدوا عملاً لإعالة أسرهم. يأتي هذا بعد الحالة الكارثية التي وصلتها المدينة بفعل الجدار الفاصل. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٤٧)

وذكرت منظمة "بتسيلم" أن حياة نحو ٨٧٥ ألف فلسطيني ستتأثر بشكل مباشر من الجدار، الذي سيعزل ٢٣٦ ألف فلسطيني داخل جيوب، من بينهم ١١٥ ألفا سيصبحون معزولين ما بين الجدار الفاصل شرقاً والخط الأخضر غربا. (موقع محافظة نابلس ، ٢٠٠٨/٤/١٥)

ويوضح الجدول التالي عدد التجمعات التي يمر الجدار العازل من أراضيها والتي تواجه عوائق أمام حركة الأفراد من وإلى التجمع حسب النوع والمحافظة، آب ٢٠٠٣

جدول رقم (٩) : عدد التجمعات التي يمر الجدار العازل من أراضيها التي تواجه عوائق أمام حركة الأفراد من وإلى التجمع حسب النوع والمحافظة

المحافظة / المنطقة	نوع العائق			
	الوقت اللازم للعبور	مواعيد التنقل والعبور	شروط العبور	أخرى
المجموع	٥٩	٣٧	٢٠	٢٦
جنين	١١	٨	٥	٧

طولكرم	١٨	٣	٠	١٥
قلقيلية	١٩	١٦	٨	٢
سلفيت	١	٠	٠	١
القدس	٧	٧	٦	١
بيت لحم	٣	٣	١	٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسح أثر الجدار الفاصل على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، آب/٢٠٠٣ .

ندرك مما اطلعنا عليه سابقاً فيما يتعلق بتأثيرات الجدار الفاصل على حياة الإنسان الفلسطيني في مختلف المجالات أن الجدار يخلق أوضاعاً غاية في الصعوبة في كافة المناطق التي يحاصرها أو يمر بها. ولذلك من المتوقع أن يؤدي هذا الوضع إلى دفع المواطن الفلسطيني لمحاولة التخلص من هذه الضغوط القاسية جداً. وقد أدت الظروف القاسية التي فرضها الجدار على حياة المواطنين الفلسطينيين إلى قيام الكثيرين بترك بيوتهم وأماكن سكناهم هرباً من الأوضاع الكارثية التي ألحقها الجدار بهم، أو بحثاً عن لقمة العيش التي سلبها الجدار منهم بعد أن أتى على مصادر رزقهم وأعمالهم. ومن المتوقع أن الوضع الذي أنشأه الجدار لن يؤدي إلى حالات هجرة داخلية فحسب، وإنما سيؤدي إلى هجرة خارجية. إذ إن الوضع الكارثي في مختلف نواحي الحياة، ومحاصرة المراكز السكانية وعدم إفساح المجال لها للتوسع الطبيعي، سيؤدي حتماً إلى هجرة خارجية إذا استمرت الأوضاع والظروف التي أوجدها الجدار تلقي بظلالها على حياة الفلسطينيين. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٤٧)

ثانيا: الخدمات الصحية

تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع "الأونروا" بإدارة الخدمات الصحية في كافة الأراضي الفلسطينية، وبشكل خاص في محافظات (طولكرم وجنين وقلقيلية)، وهي من المناطق الأكثر تضرراً من بناء الجدار ، وتعاني هذه المناطق من النقص الحاد في المرافق والخدمات الصحية، وبشكل خاص "تقديم المطاعيم الوقائية"، وذلك بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد، حتى أصبح من الصعوبة بمكان الإبقاء على كادر طبي مؤهل، كما أصبحت خدمات الإسعاف والطوارئ مجمّدة إلى حد كبير.

من جانب آخر، أدت إجراءات تقييد حركة الأفراد والمركبات إلى متاعب صحية بسبب صعوبة جمع النفايات والتخلص منها، إذ تعد محافظة (قلقيلية) مثالاً على نقص الخدمات الصحية ورداءة مياه الشرب، الأمر الذي جعل منظمات غربية تصنف محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية ضمن المرتبة العالية والمتوسطة في المشكلات الصحية، وعلى رأسها الإسهال. فقرية (ظهر المالح) مثلاً بالقرب من جنين تعرضت لضرر بيئي كبير ناجم عن إجراءات تقييد الحركة التي حالت دون التخلص من النفايات، لأن مواقع وضع القمامة موجودة خارج حدود البلدية، الأمر الذي أدى إلى تعرض المكان إلى متاعب صحية كثيرة. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٨٠) كما تعاني عدة أحياء مقدسية خارج جدار الفصل مثل رأس خميس وكفر عقب والمغار وسمير أميس وأحياء أخرى من عدم تقديم بلدية القدس الخدمات البلدية لها تحت ذرائع أمنية رغم أن سكانها يحملون الهويات المقدسية ويجبرون على دفع مختلف أنواع الضرائب. (القدس المقدسية ،٢٠٠٨/٦/٢٠)

كما أن هناك عدة قرى يبلغ عدد سكانها (١٧٨٠) نسمة بعضها في منطقة (جنين) وهي (ظهر المالح، أم الريحان، خربة عبد الله اليونس، خربة المنظار الغربية) وثلاث في (قلقيلية) وهي (خربة الجبارة، رأس الطيرة، والضبعة) تعاني جميعها من نقص في الخدمات والمرافق الصحية، وهذه الأوضاع ستزداد سوءاً في حال اكتمال بناء الجدار العازل. كما أن بناء الجدار العازل سيؤثر إلى حد كبير على وصول سكان القرى إلى المستشفيات في كل من طولكرم وقلقيلية والقدس الشرقية، إذ سيتم عزل هذه المدن عن باقي الضفة الغربية. (محاسنة ، ٢٠٠٧ ، ١٨١)

حيث تشير بيانات إحصائية حديثة إلى أن ٦٥% من الأسر الفلسطينية الواقعة داخل الجدار شكل لها انفصالا عن الخدمات الطبية (المستشفيات والمراكز الطبية) في مراكز المدن ، مقابل ٣٩,٤% للأسر الواقعة خارج الجدار. كما شكل عدم قدرة الكادر الطبي من الوصول إلى التجمع عائقا لـ ٦٣,٣% من الأسر التي تقيم داخل الجدار و ٣٦,٣% من الأسر التي تقيم خارج الجدار.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٦ ،٢)

كما أعلن معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية ومؤسسة (ميديكو) الدولية الألمانية أن جدار الفصل العنصري أدى إلى عزل ٤١ عيادة نهائيا واستحالة وصول الفلسطينيين إلى المراكز الطبية الأكثر تطورا الموجودة في مدينة القدس .

وذكرت منسقة البحث في معهد الإعلام والسياسات الصحية التنموية (جوان جبران) أن الجدار يؤثر أيضا على القرى البعيدة عنه , جراء بناء إسرائيل شبكة من الطرق الالتفافية حيث يمنع مرور الفلسطينيين منها , الأمر الذي يصعب وصول سيارات الإسعاف والأطقم الطبية إلى المناطق المتأثرة بالجدار .وأكدت أن قرابة ٨٠ ألف فلسطيني باتوا يواجهون مصاعب في الوصول إلى الخدمات الصحية في محافظتي (القدس) و(رام الله) و(البيرة) , و٣٥ ألف آخرين لا يجدون خدمات صحية كافية , إضافة إلى خمسة آلاف لا يستطيعون الوصول إلى المراكز الصحية , و٦ آلاف يواجهون نقصا حادا في الأدوية والعيادات والأطباء. (الأيام ، ٢٠٠٥/٩/٢٨)

ولذلك فإن الحوامل في بعض القرى المحاطة بالجدار اعتدن ترك منازلهنّ في بداية الشهر التاسع والانتقال للإقامة عند الأقارب في أماكن يمكن من خلالها الوصول إلى المراكز الطبية الجيدة , وذلك حتى يضمنّ عدم الاحتجاز خلف الحواجز. وهكذا من بين ال٣٣ طفلا الذين ولدوا لسكان قرية (عزُون العتمة) منذ شهر ٢٠٠٧/١ وحتى مطلع شهر ٢٠٠٧/٦, ولد عشرون منهم والأمهات خارج القرية , أما الباقون فقد ولدوا دون مساعدة طبية أو قابلة قانونية. (هآرتس ، ٢٠٠٧/٧/١٠)

وسوف يتسبب الجدار على الأرجح في زيادة تدهور الأوضاع والخدمات في مجال الصحة العامة، مانعا ٧٣,٧ % من السكان في الجهة الغربية من الوصول إلى مرفق صحي. وسوف لا يتمكن الموظفون الطبيون من الوصول إلى ٧٦,٤ % منها، كما سيؤدي العوز الاقتصادي الناجم عن هذا الوضع إلى عجز ٦٩ % من السكان عن

سداد تكاليف الخدمات، بما في ذلك ٦٥ % من النساء اللـــواتي لا يحـــصلن علـــى أي خدمات في مجال رعاية الأم. (إيسيسكو ،٢٠٠٤ ، ١٣)

كما يضر الجدار الفاصل في القدس إضرارا شديدا بقرب تنـــاول وبنوعيـــة الخدمة الطبية التي يحصل عليها سكان شرقي القدس , والجدار أيضا يضر طبيا ومهنيا بمستشفيات شرقي القدس. وهذا ما يظهر من تقرير نشرته (رابطة أطبـــاء مـــن أجـــل حقوق الإنسان) ، وبحسب التقرير تسبب جدار الفصل بانخفاض عدد المرضى الـــذين يصلون وينجحون في بلوغ المستشفيات شرقي القدس , وذلك بسبب الوقت الذي يحتاج إليه للحصول على إذن دخول إلى المدينة ولأنه في مرات كثيرة لا يعطـــى إذن لمـــن يرافق المريض , يضاف إلى ذلك , أن أفراد طواقم طبيين يسكنون في الضفة الغربيـــة أو القطاع ويعملون في شرقي المدينة يصعب عليهم الحصول على تصاريح دخول إليها .وكتب التقرير أن المستشفيات في شرقي القدس تعاني اخـــتلالا ماليـــا فـــي أعقـــاب الانخفاض المتواصل في أماكن الحجز , كما يكشف التقرير عن أن صناديق المرضـــى تدفع إلى المستشفيات الفلسطينية أقل من نصف المدفوعات التي تدفعها إلى المستشفيات في إسرائيل على نفس العمل الطبي . (هآرتس ، ٢٠٠٥/١٢/١٥)

ويرى الباحث أن المقصد الأســـــاسي للكيـــان الـــصهيوني مـــن ضـــرب الخدمـــــات الصحية هـــو إرغام الفلسطينيين على الرحيل ، ولكن الأرقـــام تثبـــت أن الفلسطينيين في تزايد مستمر في مختلف مناطق فلسطين ، وهذا يدل على وعي متزايد بخطـــورة التهجيـــر وحـــرص علـــى عـــدم تكـــرار معانـــاة الهجـــرة.

ثالثا: التعليم

لقد تركت السياسات الإسرائيلية في فترة انتفاضة الأقصى الفلسطينية آثاراً سلبية على النظام التعليمي الفلسطيني الذي تعرض لأضرار فادحة نتيجة تدمير عدد كبير من المدارس بالإضافة إلى صعوبة تنقل الطلبة والمدرسين والطواقم الإدارية، بسبب استمرار سياسة الحصار الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلى سبيل المثال قدرت وزارة التعليم الفلسطينية عدد الأيام الدراسية الضائعة في محافظة طول كرم التي يتبعها أكبر عدد من التجمعات المطوقة بالجدار، بثلاثين يوماً في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣. (محاسنة ، ٢٠٠٧، ١٨٤) كما ذكرت الوزارة أن نحو ٢٨٩٨ طالباً في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية أصبحوا غير قادرين نهائياً على إكمال تعليمهم بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى المدارس التي عزلها الجدار. و في تقرير أعده البنك الدولي تبين أن حوالي ٦٥٠ معلماً من أصل ١٩٦٤ معلماً في محافظة طولكرم أصبحوا يجدون صعوبة كبيرة في أثناء تنقلهم إلى مدارسهم بسبب بناء الجدار. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٣٠)

وبالإضافة إلى تدمير المدارس وتعرض مرافقها للأضرار، ستزداد تكلفة الدراسة نتيجة لانتقال الطلاب من أماكن سكنهم نحو مدارسهم التي ستقع – بعد اكتمال البناء- خارج قراهم، هذه التكاليف المادية الناجمة عن الحاجة لاستخدام وسائل النقل، ستزيد سوءاً خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام. (موقع محافظة رام الله والبيرة ، ٢٠٠٨/٤/١٥)

وفي القدس سيؤدي الجدار العازل إلى فصل (٥٥٠٠٠) مقدسي يسكنون ضمن الحدود البلدية الإسرائيلية المعلنة، عن مركز المدينة، الأمر الذي سيؤدي إلى عزلهم وحرمانهم من التمتع بالخدمات الحيوية خاصة التعليم إضافة إلى إنكار حق الوصول بحرية إلى مؤسسات التعليم، ورفض إسرائيل ضمان إصدار تصاريح للمعلمين.

ومن الأمثلة الأخرى على تأثير الجدار العازل على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية مدينة قلقيلية إذ أن حوالي ثلث المعلمين الذين يقطنون المدينة المحاصرة و(٦٠٠) من الطلبة الذين يدرسون في الضواحي لن يتمكنوا من الوصول إلى مدارسهم بسبب الجدار العازل.وفي أطراف مدينة رام الله انشطرت مدرسة راهبات الوردية

بسبب الجدار العازل إلى نصفين أحدهما في بيت حنينا والثاني في منطقة الضاحية ويجد كثير من تلميذات المدرسة ممن يحملن بطاقات هوية خضراء صعوبة كبيرة في عبور نقاط التفتيش للوصول إلى مدارسهن مما حدا إلى إقامة مبنى جديد للمدرسة لتلافي ذلك...وبسبب الجدار فسيصبح مبنى بيت حنينا في الجانب الصهيوني من الجدار بينما يظل المبنى الآخر في الجانب الفلسطيني.

إن تردي الوضع التعليمي في مختلف المحافظات الفلسطينية بسبب بناء الجدار العازل، يكرس سياسة التجهيل التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، ضد الشعب الفلسطيني، ويعتبر إغلاق المدارس، وفرض الحصار، ومنع التجوال، وعرقلة وصول الطلاب عبر الحواجز العسكرية إلى مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم من أكبر المعوقات التي صاحبت بناء الجدار العازل.

ومن جانب آخر قلل وجود الجدار العازل من الخدمات الصحية في المدارس أو في المناطق القريبة منه لصعوبة الوصول إلى المستشفيات أو المراكز الصحية مما فاقم مشكلات الطلبة الصحية بخاصة في فترة الشتاء، التي تكثر فيها أمراض الرشح والأنفلونزا الحادة، ونزلات البرد، وكلها تؤثر في التحصيل المدرسي للطلبة. (محاسنة ، ٢٠٠٧، ١٨٤)

ولم يقتصر الأذى الذي أوقعه الجدار الفاصل بالعملية التعليمية في الضفة الغربية على الأضرار التي أصابت المدارس والطلاب في مختلف المستويات، وكذلك العاملين فيها فقط، بل امتد هذا الأذى ليشمل القطاع التعليمي في الجامعات. إذ يضطر طلبة الجامعات الذين يقطنون خلف الجدار إلى المعاناة عبر البوابات والحواجز للوصول إلى جامعاتهم. وتمثل الفئة العمرية لطلبة الجامعات من أكثر فئات الشعب الفلسطيني الذين يعانون على الحواجز والبوابات بسبب استهدافهم من قبل الجنود الإسرائيليين. وكثيراً ما يقوم هؤلاء الجنود بإيقاف العديد منهم على الحواجز لفترات قد تصل لعدة ساعات، وأحياناً يرفضون إدخالهم عبر الحواجز وهم متوجهون إلى جامعاتهم أو عائدون إلى بيوتهم. كما أن جنود الاحتلال يرفضون تمرير طلبة الجامعات على الحواجز إلا في يومين من الأسبوع، وهما يوم السبت كبداية للأسبوع الدراسي ويوم الأربعاء كنهاية له. وإذا حاول الطالب المرور عبر الحواجز الإسرائيلية خلال الأيام الأخرى من الأسبوع فإن الجنود الإسرائيليين يرفضون تمريره . (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٣١) ويتضح التأثير الكبير لهذه العوائق من خلال نتائج المسح الذي أجراه الجهاز الفلسطيني المركزي

للإحصاء ، حيث أفادت نتائج المسح أن ٨٥,٣% من الأسر الفلسطينية في التجمعـــات التي تأثرت بالجدار والتي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم العـــالي اتبعــوا طــرق بديلـــة للوصول إلى الجامعة أو الكلية كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم، و٦٥,٣% من الأسر اضطر أفرادها للتعطيل لعدة أيام عن الجامعة أو الكلية بسبب إغلاق المنطقة. كما بينت نتائج المسح أن ٤% من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار قد تركوا التعليم بسبب الوضع الأمني والجدار العازل. (الجهاز الفلسطيني المركــزي للإحصاء ، ٢٠٠٦ ، ١)

ومن المهم ذكره في مجال الأضرار التي يلحقها الجدار بالقطاع التعليمي، ما حصل من أضرار في جامعة القدس. إذ أن الجدار الفاصل يمر مـــن حـــرم الجامعـــة ويستهدف فصل ٦٥ دونما من أراضيها. كما يؤدي الجدار إلى إغلاق مدخلها الرئيسي، ويعرقل وصول ٣٥% من الطلبة إلى مقاعدهم الدراسية داخل الجامعة. سيضطر الطلبة الذين يحملون هوية القدس للسير مسافة ٤٠ كم عبر طريق التفافي حتى يتمكنـــوا مـــن الوصول إلى الجامعة بعد أن كانت المسافة قبل بناء الجدار لا تتجاوز ٥ كـــم. ونفـــس الشيء سيحصل مع العاملين في الجامعة، إذ أن أكثر من نصفهم يحملون هوية القدس. (جبر ، ٢٠٠٥ ، ١٣١)

الفصل الرابع

الجدار ومستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي

ليس هناك تعريف متفق عليه لمفهوم (تسوية الصراع) أو (مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي) أو (الدولة الفلسطينية) أو (السلام)، ذلك لأن لكل طرف ذي علاقة ما بأحد هذه المصطلحات -مفهوماً أو تعريفاً- يختلف بشكل ما من الأشكال عن الآخر، وإذا ما بحثنا عن تعريف لأحد هذه المصطلحات، وهو السلام، لوجدنا أن هذا السلام يرفق بصفتين تلازمانه، فيقال إنه عادل وشامل، ثم إن منطق (تسوية الأمر الواقع) يقدم نفسه بديلاً للسلام، ومهما بحثنا في تعريف هذه المصطلحات التي أشرنا إليها، فسنجد أن الطريق يأخذنا في نهاية المطاف إلى ضرورة إزالة أسباب الصراع، فالحرب الفيتنامية، وثورة التحرير الجزائرية، ثم الحرب الباردة، ومن قبل ذلك كله الحرب العالمية الثانية، كانت كلها تعتمد على إزالة مصادر الصراع وليس تسويته، فإزالة مصادر الصراع شرط لإزالة الصراع نفسه.

وهكذا نجد أننا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالة تسوية وليس سلام أو إزالة للصراع لأن إزالة مصادر الصراع تقودنا إلى حالات شروطها غير متوافرة في الوقت الحاضر، ولذلك نجد أن أطراف هذا الصراع مهيأة لتسويات، وليس لسلام يزيل مصادر الصراع.

هل كل تسوية سياسية تستطيع أن تنهي أي صراع -إلى غير رجعة- وتؤدي إلى إقامة سلام حقيقي ودائم بين أطرافه المتصارعة؟

يعتقد الكثيرون أنه لا يمكن لأي تسوية أن تجد حلاً لجميع الأسباب المكونة للصراع (العربي ـ الإسرائيلي) الذي يتصف بأنه شمولي -ذو أبعاد إقليمية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية وحضارية وقيمية وغيرها- مؤسس على نزعة عدائية كامنة في ذهنية الطرفين المتصارعين، وعلى هذا سيبقى (الصراع العربي ـ الإسرائيلي) صراعاً مفتوحاً إلى أجل غير محدد، وسيستمر في شكل دورات حلزونية،

بحيث يعكس في كل دورة القدرات المادية والمعنوية التي يحوزها كـل طـرف مـن أطراف الصراع . وعلى هذا فإن أي تسوية كاتفاقيات (كامب ديفيد) والمعاهدة (الأردنية ــ الإسرائيلية) واتفاقيات (أوسلو) لن تنهي الصراع (العربي ــ الإسرائيلي) بقدر مـا تعمل على التحكم في إدارته لمدة ما .

إن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع (غزة) وعاصـمتها (القـدس) وهو ما يدعى حل الدولتين لا يعني حل قضية (فلسطين) ، ما دام أنه لا يؤدي إلى إزالة مصادر الصراع، وإنما يعني تسوية لسلام ناقص بين العرب والإسرائيليين. (الصقر ، الرؤية ، ٢٠٠٩/١/٢٨)

المبحث الأول :
مستقبل الصراع . . . نظرة عامة

هناك جملة من صفات الصراع كمفهوم لا بد من تناولها كي يتضح المعنى الحقيقي لهذا المفهوم من حيث الأبعاد الثلاثة : مصيرية الصراع وحضاريته وتدويله وعليه فإن تفسير هذه المفاهيم كصفات للصراع كما يأتي(سيف الدين عبد الفتاح ، الجزيرة نت ، ٣/١٠/ ٢٠٠٤) :

- مصيرية الصراع :

الصراع العربي الإسرائيلي يعد صراعا مصيريا، يحمل عناصر مشروع صهيوني عنصري استيطاني إحلالي توسعي يتحرك تحت غطاء مقولات دينية (شعب الله المختار، أرض الميعاد)

- حضارية الصراع :

الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر صراعا حضاريا شاملا متعدد الجوانب له أبعاده الإستراتيجية، وأبعاده العسكرية والاقتصادية والثقافية والدينية.

- تدويل الصراع :

إن الصراع تكوّن وتشكّل وفي قلبه قوى دولية، غالبا ما تمثل قوى أعظم في زمانها (فرنسا- بريطانيا- الولايات المتحدة- الاتحاد السوفيتي السابق .

* سيناريوهات مستقبل الصراع

لا شك أن الظروف القائمة اليوم تلقي بظلال سلبية على مصير ومستقبل الأمّة، ولكن القراءة المتأنية تشير إلى مجموعة كبيرة من المؤشرات الإيجابية التي تمت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ، كان من أهمها اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في دورتيها سنتي(١٩٨٧ و٢٠٠٠) ومن ثم اندلاع المقاومة العراقية ، وتحرير الجنوب اللبناني بالمقاومة، وتراجع الكفاءة الأميركية في إدارة العالم ، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وتزايد النفوذ السياسي للحركات الإسلامية والتيارات العروبية في الوطن العربي ومحيطه، إضافة إلى زيادة الوعي بالتحديات والاستعداد المتزايد لدى قيادات الأمة وشعوبها للعمل وفق رؤية موضوعية.

إن دراسة الواقع واستشراف المستقبل ، وتفهّم طبيعة معادلات التغير المتوقعة، تؤكد أن المنطقة والنظام الدولي وطبيعة الصراع ومخرجاته ستشهد تحولات كبيرة ، وان السنوات العشر القادمة سوف تشكل قاعدة للصورة الجديدة للمنطقة ولعلاقاتها مع النظام الدولي. إذ تشير العديد من الدراسات والأطروحات إلى أن ثمة سيناريوهات رئيسية يمكن للتحولات في العقد القادم أن تصب في أيّ منها، وأنّه في إطار كل منها سيناريوهات جزئية- تتعلق بمجال أو جغرافيا أو طرف- يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقق السيناريو من جهة، وانعكاساته المختلفة لإخراج الفرص والتحديات من جهة أخرى.

ومن أهم هذه السيناريوهات الرئيسية:

١- استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة، وبتغيرات ذات معدلات متقاربة بين طرفي الصراع ، وهو ما سيعمل على تفجر الانتفاضة والاحتجاجات العربية الأوسع.

٢- تدهور الوضع العربي لصالح المشروع الصهيوني، حيث تسود المشاريع الأميركية والصهيونية . وتبقى مشكلة اللاجئين ، ومسألة الصراع الثقافي وبقية قضايا

الحل النهائي، ومقاومة التطبيع مع الإسرائيليين عوامل تفجير مهمة لهذه الحالة ، لتقود نحو انتفاضات وتحولات وتغيرات عربية وفلسطينية جديدة.

٣- تقدم عملية التسوية السياسية، وذلك على صعيد التسويات الفرعية دون التوصل إلى اتفاقات سلام دائم أو تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وهو ما سيبقي الانتفاضة خيارا مفتوحا للقوى المناهضة للصهيونية من جهة، وللجماهير المتضررة من مثل هذه الاتفاقات المجتزأة وغير الواقعية خصوصا في ظل تجربة اتفاقات (أوسلو) وغيرها من جهة أخرى.

٤- تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني والوصول إلى مرحلة توازن القوى على الساحة العربية من جانب ومن جانب آخر ما يتعلق باندلاع انتفاضة فلسطينية أقوى وأشدّ فتكا في الاحتلال من السابقات، وتزايد فرص المواجهة مع المقاومة وربما بحروب استنزاف محدودة. (الحمد ، ٢٠٠٦ ، ١٠)

إن تقدم نفوذ التيارات السياسية المناهضة لإسرائيل والمشروع الصهيوني في المنطقة سوف يعمل على تغيير المعادلات القائمة ويخدم اتجاه حسم الصراع لصالح الحقوق العربية، ولذلك فإن تقدم التيار الإسلامي والعروبي الذي يعادي الحركة الصهيونية وإسرائيل إنما يصب في الخانة الإيجابية لصالح المشروع العربي في مواجهة إسرائيل خلال السنوات القادمة.

من جهة أخرى تشير الكثير من الدراسات إلى أن الواقع العربي سوف يشهد حركة احتجاجات واضطرابات تعبر عن رفض الفشل الذي منيت به برامج وسياسات الحكومات العربية المعنية بالصراع، والتي لم تتمكن من تحقيق أي من وعودها بإحقاق الحقوق العربية،ولم تعمل على بناء قاعدة علمية وعسكرية للوصول إلى توازن قوى يردع إسرائيل. ويتوقع تزايد التراجع الأميركي الدولي ، الأمر الذي سيعطي الفرصة لدول كبرى أخرى للتقدم في التأثير على سياسات النظام الدولي.

وفيما يتعلق بالظروف الدولية ، فإن مصالح الدول الكبرى هي التي تقف خلف سياساتها، وتؤثر التغيرات السياسية في منطقتنا تأثيرا بليغا على مصالح هذه الدول ، -

خصوصا في حال حدوث تطورات دراماتيكية في نوعية الحكم والسياسات المتبناة في ظل تقدم التيار الإسلامي والعروبي شعبيا-، ولذلك فإن النظام الدولي سوف يتجه إلـــى التعامل الأكثر ايجابية مع حقوق الأمة في حال تشكيل حكومات من النـــوع المـــستقل والمعادي للصهيونية الذي سيؤثر كثيرا على مفاصل مصالح هذه الدول.

لذلك فإن مجمل المتغيرات الفلسطينية والعربية والدولية تعمل علـــى محاصـــرة إسرائيل وتدفع بإنهاء احتلالها للأراضي المحتلة وربما تحجيم خطرها أو إزالته حسب المعطيات والظروف، فالسيناريو المتوقع يشير إلى تراجع المشروع الصهيوني وتقـــدم المشروع العربي بدرجة مرضية نحو حسم أكثر للصراع خـــلال الـــسنوات القادمـــة. والأبرز في المتغيرات الحاسمة لهذا الخيار والسيناريو هو تزايد نفوذ القوى الـــسياسية العربية المناهضة لإسرائيل في الحكم، وتزايد فرص اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثالثة ، وتزايد فرص المواجهات المسلحة مع الاحتلال سواء عبر المقاومة في الـــداخل، أو عبر حروب استنزاف محدودة تؤثر على معنوياته واســـتقراره وتماســـكه الاجتمـــاعي وتدفعه للاستجابة النسبية للضغط، وهو ما يعني في المحصلة تقدم المـــشروع العربـــي على حساب المشروع الصهيوني. (الحمد ، ٢٠٠٦ ، ١٥)

المبحث الثاني :
الجدار والصراع في أرض فلسطين

أولا : عوامل ترسم المستقبل

١ – كلفة الصراع

نستعرض بهذا الخصوص دراسة صادرة عن مركز «إدفا» بعنوان (عبء النزاع الإسرائيلي ــ الفلسطيني)، ومحررها هو البروفيسور (شلومو سيبريسكي)، وهي تتناول عبء النزاع في أحد عشر مجالا اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، وتتحدث عن أعباء النزاع بالوقائع والأرقام والنسب المئوية والمقارنات مع أزمان إسرائيلية سابقة كان الهدوء مسيطرا فيها. إذ تقول الدراسة إن النزاع مع الفلسطينيين أشبه بحجر الرحى على عنق إسرائيل، فهو:

-يقوّض نموها الاقتصادي، ويثقل كاهل ميزانيتها، ويحدّ من تطورها الاجتماعي، ويضر بمكانتها الدولية، ويستنزف جيشها، ويهدد ساحتها السياسية، ويهدد مستقبل وجودها- كدولة قومية يهودية-. وتقر الدراسة بأن إسرائيل تدفع ثمنا باهظا جراء استمرار النزاع، وجراء التلكؤ في تطبيق حل يستند إلى تقسيم عادل ومتفق عليه. وتنطلق الدراسة على قاعدة هذه النظرية في استطلاع واقع أعباء النزاع في كل مجال على حدة، فتقول مثلا إن زيادة ميزانية الدفاع (الزيادة فقط)، وهي حوالي ٣٧ مليارا بين سنوات(١٩٨٩ ــ ٢٠٠٨) تزيد عن حجم الإنفاق السنوي على جهاز التعليم، وعلى جهاز التعليم العالي في إسرائيل عام(٢٠٠٨) . وتقول مثلا: إن كلفة الانسحاب من غزة (التعويضات للمستوطنين) كانت(٩) مليارات شيكل، وكلفة بناء الجدار العازل(١٣) مليار شيكل، ويضاهي هذا المبلغ الميزانية السنوية لوزارة الصحة الإسرائيلية لعام(٢٠٠٨) . وتقول الدراسة إن الجيش بسبب أعباء الانتفاضة (الأولى والثانية) لا يستطيع أن ينأى بنفسه عن الاعتبارات السياسية، ويجد نفسه في صراع

ومواجهة مع السياسيين والمستوطنين، وهذا يؤدي إلى انحسار التأييد العـــام للجـــيش، وينطوي على خطر فقدان شرعية الخدمة العسكرية (رفض الخدمة العسكرية مثلا).

وتمضي الدراسة على هذا المنوال، وبالاستناد إلى الوقائع والأرقام، في تسجيل أعباء النزاع داخل جميع ميادين عمل الدولة والمجتمع، وتسجل أن إسرائيل أصـــبحت دوليا عرضة للتنديد والنبذ والمقاطعة من قبل الـــدول والمحافـــل الثقافيـــة والحقوقيـــة والأكاديمية في الغرب. وتسجل أيضا أن النزاع أفرز أول حادث اغتيال في إســـرائيل، وهو حادث اغتيال رئيس الوزراء (اسحق رابين) عام(١٩٩٥) ، بسبب توقيعه اتفـــاق (أوسلو) . (الحسن ، الشرق الأوسط ، ٢٠٠٨/٢/٢٩)

٢ – أزمة الديمغرافيا

إن المشروع الصهيوني لإسرائيل يقوم أساسا علـــى مزيـــد مـــن الاســـتيطان والهجرة اليهودية من كافة أرجاء الدنيا ، في سياق حالة إحلالية مكان السكان الأصليين للأرض ؛ بحيث تصل هذه الحالة الإحلالية إلى وضع يشكل اليهود فيه الأغلبية علـــى مساحة أرض فلسطين التاريخية ، تحقيقا لحلم الحركة الصهيونية بالدولة اليهودية النقية. (صلاح الدين ، موقع محيط ، ٢٠٠٨/٢/٢٧) ويعني التأكيد على يهودية الدولـــة مـــا يلي:

١. الحفاظ على أكثرية يهودية.

٢. تشجيع الهجرة اليهودية والحفاظ على العلاقة الجوهرية مـــع مـــا يـــسمى بـــيهود الشتات.

٣. التوصل إلى نوع من التسوية بين الشريعة اليهودية والقانون المـــدني فـــي قضايا الأحوال الشخصية وقانون المواطنة، أي سؤال من هو اليهودي.

٤. رفض حق العودة للفلسطينيين بشكل يجعله غير قابل للتفاوض.

٥. التخلص من المناطق المحتلة المكتظة بالسكان لمنع تطور مفهوم الدولة ثنائية القومية بناء على تحول الفلسطينيين إلى طلب المواطنة المتساوية إذا استمروا بالعيش تحت الحكم الإسرائيلي في حالة من نظام الفصل العنصري، الـ"أبارتهايد"، لفترة طويلة. (بشارة ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٩/٥/١٠)

إن تزايد أعداد الفلسطينيين يشكل تحديا مصيريا لإسرائيل,حيث إنها ستكون أمام خيارات صعبة ؛ فإما أن تعطي هؤلاء السكان حقوقهم السياسية وبالتالي يسيطرون على القرار في دولة (إسرائيل) ، وإما أن تقمعهم أو تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وفي كلتا الحالتين ستتضرر سمعة إسرائيل لدى الشعوب والدول الغربية التي تعتبر الداعم الرئيسي لوجود (إسرائيل) .

ثانيا: خيارات المستقبل

١ – حل الدولتين/ الانفصال القومي

ضمن هذا الخيار لا بد من تأسيس دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي التي احتلت منذ عام(١٩٦٧) ، بيد أن هذا الخيار يصطدم بالعديد من الإشكاليات التي تحول دون إمكانية ممارسته في حقل السياسة العملي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأهم هذه العقبات ما يلي:

- توزع جغرافية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل يحول من الناحية الجغرافية لأية إمكانية حقيقية لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فعلية و متواصلة مع بعضها الآخر، لأن هذا الاستيطان حوّل جسد الضفة الغربية إلى ما يشبه جلد الفهد المرقط.

- ترحيل قضايا التفاوض النهائي كالقدس واللاجئين إلى أجل غير مسمى.

- الاستمرار بإقامة جدار الفصل الذي سيقضم، بالإضافة إلى الوجود الاستيطاني، ما يزيد عن(٤٢ %) من مساحة الضفة.

- ارتباط البنية التحتية للضفة الغربية وقطاع غزة مع إسرائيل، مما يعني صعوبات كبيرة تضاف إلى سلة تحقيق هذا الخيار.

- ارتباط اقتصادي عميق غير متكافئ بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي – وخصوصا في مجالي المياه والكهرباء - جعل من الاقتصاد الفلسطيني يدور في فلك الاقتصاد الإسرائيلي، وسيجعل من كلفة فك الارتباط الاقتصادي الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي عالية الثمن. (الأسدي ، صحيفة الدنيا ، ٢٠٠٧/١٠/٢٥)

يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تعيد الآن إحياء ما كان يسمى ب "الإدارة المدنية"، أحد أذرع الجهاز العسكري الذي كانت إسرائيل أسسته تنفيذاً لاتفاقيات (كامب

ديفيد) المصرية- الإسرائيلية (عام ١٩٧٧م) وفقاً للرؤية الإسرائيلية لتلك الاتفاقيات؛ وليس هذا "الإحياء" سوى محاولة من قبل إسرائيل لشطب السلطة الوطنية الفلسطينية وملء الفراغ الناجم عن ذلك الشطب. (الكيلاني ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، ١/٩/ ٢٠٠٢)

إذن ، لقد جعلت الحقائق على الأرض من حل الدولتين أمراً مستحيلاً منذ وقت طويل. وتضمنت الحقائق أنها لم تكن هناك أبداً، ولن تقبل إسرائيل مطلقا بدولة فلسطينية عدا عن (دولة بلا دولة) ضمن اثنين من (البانتوستانات) في الضفة الغربية و(غزة) ، يكونان خاضعين كلية للسيطرة الإسرائيلية. (بابي ، القدس المقدسية ، ٤/١/٢٠٠٨)

كما أن التطورات الحاصلة على الأرض من الخلاف الفلسطيني الداخلي وانقسام (الضفة) و(غزة) وتزايد شعبية ونفوذ حركات المقاومة وقوى الممانعة تفرض على أرض الواقع ، حتى إن العديد من الصهاينة باتوا يعتقدون بأن التوصل إلى اتفاقية وضع نهائي أمر مستبعد في ظل الظروف الحالية وأن أية محاولة للتوصل إلى اتفاق من هذا النوع ستكون بمثابة إعلان وفاة نهائي لحلّ الدولتين. (غرينشتاين ، ٢٠٠٩ ، ٧)

ويوضح الكاتب الإسرائيلي (يعقوب بن إفرات) هذه المشكلة بقوله : لقد أدى تقدم شعبية وقوة حركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة وتعمق الإنقسام الفلسطيني إلى تعقيد فرص التوصل إلى سلام مع الرئيس الفلسطيني (محمود عباس): إذا ما توصلت إسرائيل إلى اتفاق منفرد مع (عباس) في الضفة الغربية فإن ذلك لن يوقف تساقط الصواريخ من (غزة)، كذلك لا أحد يضمن عدم سيطرة (حماس) على (الضفة) . تكاد فكرة إقامة دولتين للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني-وأكثر من أي وقت مضى- أن توشك على الاختفاء والزوال. إسرائيل جزأت الضفة الغربية وهي تحاول حماية المستوطنات وافتراض أن الجدار قد يشكل حدود إسرائيل في المستقبل. (حماس) بدورها برهنت أن الجدار لا يوقف الصواريخ أيضا". (بن إفرات ، موقع المركز الفلسطيني للإعلام ، ١٥/٣/٢٠٠٨)

وقد تم التطرق إلى أثر الجدار العازل في القضاء على حل الدولتين وذلك مــن خلال حسمه لقضايا الحل النهائي المتمثلة في الحدود و (القدس) والمياه والمستوطنات من طرف واحد في الفصل السابق .

وبناءا على ما تقدم يرى الباحث أن حل الدولتين أصبح جزءا من الماضي بعــد بناء الجدار العازل - الذي يحسم قضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين والمياه والحدود والمستوطنات من طرف واحد – وبعد التطورات الفلسطينية الداخليــة علــى صــعيد الانقسام الداخلي وعلى صعيد تصاعد شعبية وقوة حركة حماس على حساب حركة فتح.

٢ – الدولة المؤقتة – الهدنة الطويلة

نستعرض هنا الدراسة التي أعدّها مؤسس ورئيس معهد "ريؤت" لسياسات العلاقة مع الفلسطينيين (غيدي غرينشتاين) ، خلفيةً للوضع الحالي القائم بين إسرائيل والفلسطينيين فضلاً عن بعض التوصيات لإدارة (أوباما) الجديدة . وانطلاقاً من كون الأفكار والأطروحات التي يقدمها مركز "ريؤت" إلى القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية تأخذ - في أغلبها - مكانها في السياسات المطبقة من قبل هذه القيادة على المدى القريب والمتوسط، ناهيك عن تطبيق معظم هذه التوصيات في إطار سياسات العلاقة مع الفلسطينيين، نجد أن التوصيات التي يستعرضها رئيس المركز (غيدي غرينشتاين) في هذه الورقة مهمة في قراءة توجهات كيان العدو في المرحلة المقبلة التي يطل فيها (باراك أوباما) على المنطقة.

<u>ومن أبرز هذه التوصيات :</u>

١ - لا عودة لاحتلال مناطق فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع (غزة) ، وهذا يعني أحد أمرين:

- إما أن تقبل السلطة الفلسطينية والإدارة الأمريكية بدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة على الضفة (وغزة) بالضرورة .

-وإما بتسليم (الضفة) للأردن و(غزة) لمصر ضمن ترتيبات أمنية وإدارية معينة.

٢ - في حال فشل الخيارين أعلاه، فستضطر (أمريكا) وكيان العدو إلى الاعتراف بحقيقة سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ، وما لذلك من انعكاسات سياسية وأمنية على المستويين الفلسطيني والإقليمي، ناهيك عن الاعتراف الدولي اللاحق على اعتراف أمريكا بحركة حماس .

٣ - استبعاد العودة إلى أسلوب المفاوضات في المرحلة المقبلة، وذلك لتثبيت سياسات

أمر واقع في الشأن الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو قطاع (غزة)، وذلك ينطبق بالتالي على مفاوضات الحل النهائي التي من المستبعد التوصل لتفاهمات بشأنها حالياً

وتمضي الدراسة في الترويج لفكرة الإجراءات الأحادية وفكرة الدولة المؤقتة التي تنصح القيادة بفرضها على الفلسطينيين ، قائلة إنه لطالما كان حلّ الدولتين "الحل الوحيد" المطروح منذ نحو سبع سنوات. لا تزال الفكرة التي تقول بأن حل الصراع اليهودي العربي بفلسطين كما كانت وقت الانتداب سيقوم على دولتين لشعبين هي المهيمنة منذ العام(١٩٣٧) . صحيح أنها شهدت فترات من البروز والانحسار، لكنها بقيت الإطار الوحيد المتاح لحل الصراع. لكن الحال لم تعد كذلك مؤخراً عندما ضعفت صلتها بالواقع لدرجة أنه بات العديد يرى الآن أنها بعيدة الصلة بالواقع.

منذ اتفاقية (كامب دافيد) الموقَّعة بين إسرائيل و (مصر) في سنة- ١٩٧٩-، ونموذج التوصل إلى حل قائم على دولتين يتوقف على التوصل إلى "اتفاقية وضع نهائي شاملة". استند هذا النموذج إلى الافتراض بأن المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ترمي إلى التوصل إلى اتفاق شامل على كافة المسائل العالقة- وهي جميع قضايا الحل النهائي مثل (القدس) واللاجئين والأمن-. ومن شأن هذا الاتفاق إقامة دولة فلسطينية و"إنهاء الصراع" بين الطرفين. وفي هذا السياق، تعتبر سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية بالضفة الغربية و(غزّة) خطوة ضرورية في هذا الاتجاه. كما أنه استناداً إلى هذا النموذج، الطرفان المشاركان في المفاوضات هما إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني."
لكن معد الدراسة يرى أن هذا النموذج يفقد بريقه. وذلك لبضعة أسباب:

- أولا : انه يبدو أن الفجوات التي تفصل بين الطرفين لا يمكن ردمها.
- ثانياً : هناك أزمة -بنيوية وسياسية تاريخية- في الجانب الفلسطيني حيث نجد أن نفوذ حركة (فتح) ، التي هيمنت على المشهد السياسي الفلسطيني منذ مستهل الستينات من القرن الماضي، يتآكل باستمرار في حين يتنامى نفوذ حركة (حماس)

-ثالثاً : يُفترض في المفاوضات أن (غزّة) والضفة الغربية تشكلان "وحدة إقليمية واحدة"، في حين أنهما أصبحتا منذ شهر(٦/ ٢٠٠٧) كيانين منفصلَين.

حيث يدور صراع على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بين حركة (فتح) الآخذة في الانحسار وحركة (حماس) الآخذة في الانتشار. لكن (فتح) لا تزال تستحوذ على النفوذ في السلطة الفلسطينية وفي منظمة التحرير الفلسطينية التي تحمل كما سبق أن أشرنا لقب "الممثل الشرعي والوحيد..". ومن ناحية أخرى، تزيد (حماس) باستمرار شرعيتها وترسّخ سلطتها بهدف الاستحواذ على السلطة الفلسطينية وعلى منظمة التحرير الفلسطينية في وقت واحد. وقد تفاقمت هذه الأزمة منذ الفوز الانتخابي الذي حققته (حماس) في شهر(١/٢٠٠٦) واستيلاء الحركة على قطاع (غزّة) في شهر(٦/٢٠٠٧).

ويرى (غرينشتاين) أن عملية الرصاص المصبوب – العدوان الإسرائيلي على قطاع (غزة) في بداية العام ٢٠٠٩ - ساهمت في تعقيد المشهد المعقد أصلاً. وربما قويت (حماس) سياسياً على الرغم من أنها قد هزمت عسكريا. فعلى الأرجح أن تخرج (حماس) من هذه العملية أقوى من الناحية السياسية بما أنه سيصار إلى الاعتراف بواقع سيطرتها على (غزّة) -حتى وإن كان هذا الاعتراف لن يشمل حقها في حكم (غزّة)-، وربما تشتدّ مطالبتها بقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، في حين اعترى الضعفُ السلطةَ الفلسطينية وحركة (فتح) و(محمود عباس) . وبالإضافة إلى ما تقدم-على الأرجح- أن تتوصل حماس إلى إعادة فتح المعابر الحدودية مع إسرائيل أو مع (مصر)، وهو هدفها الرئيسي المعلَن منذ استيلائها على السلطة في (غزة) .

ومع تنامي قوة (حماس) ، يخبو اتفاق الحل النهائي،حيث ترفض (حماس)- من منطلق آيديولوجي- نموذج اتفاق الحل النهائي الذي يستلزم "إنهاء المطالب" أو "إنهاء الصراع". وبالتالي، مع ازدياد (حماس) قوة يفقد نموذج حل الدولتين صلته بالواقع.

حيث ترفض (حماس) فكرة التوصل إلى اتفاقية وضع نهائي، وهذا يستلزم إحجام حكومة وحدة وطنية فلسطينية تكون للحركة مشاركة بارزة فيها عن التفاوض على مثل هذه الاتفاقية. وبعبارة أخرى، يمكن التفاوض على اتفاقية وضع نهائي مع (أبو مازن) دون غيره بوصفه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع إقصاء (حماس). ومن ناحية أخرى، في حال تشكلت حكومة وحدة وطنية، ربما تكون أكثر انفتاحاً على التفاوض على هدنة طويلة الأمد لا تستلزم تنازلات آيديولوجية صعبة من جانب (حماس)

كما أن البعض يدعي أن موافقة (حماس) على اتفاق لوقف إطلاق النار طويل الأمد مع إسرائيل –هدنة- أرجى من موافقة (فتح) ، بحيث يأخذ شكل اتفاقية مؤقتة طويلة الأمد، وهو خيار رفضته حركة (فتح) و(أبو مازن) لأسباب تكتيكية واستراتيجية (أرادوا اتفاقاً شاملاً يشمل كل شيء أو عدم الاتفاق على شيء) .

وحسب (غرينشتاين) فإن المفهومين السياسيين اللذين بقيا الأكثر تعرّضاً للانتقاد- خلال الأعوام الثمانية الماضية -هما النزعة الأحادية لدى إسرائيل وفكرة إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. لكن مع تراجع إمكانية التوصل إلى اتفاقية وضع نهائي على ضوء الأزمة السياسية الفلسطينية، تبقى هاتان الفكرتان الأكثر صلة بالواقع. وعلى الرغم من أن المفاوضات الحالية تمثّل محاولة التوصل إلى حلّ لكل شيء أو عدم التوصل إلى شيء، بمعنى أن عدم التوصل إلى اتفاق على (القدس) يعني أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق على الجمارك أيضاً، فباستطاعة إسرائيل تسليم مسؤولية الجمارك ببساطة إلى السلطة الفلسطينية بناء على قرار تنفيذي لا يحتاج إلى اتفاق ولا إلى مصادقة. والأمر نفسه يمكن أن يقال في عشرات المسؤوليات والسلطات التي سيؤدي نقلها المنهجي من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية إلى بروز بحكم الأمر الواقع لدولة فلسطينية يمكن أن تحظى باعتراف رسمي بعد ذلك.ويخلص غرينشتاين إلى أن هناك سيناريوهين أساسيين للنظام السياسي الفلسطيني يحددان ساحة المبادرات السياسية. فإذا بقيت غزّة والضفة الغربية كيانين منفصلَين، فمن شأن أي اتفاق مع (أبو مازن) أن يشمل الضفة الغربية فقط ولن يكون اتفاقية وضع دائم. وإذا سُمح لغزّة والضفة الغربية باستكشاف آفاق الوحدة ونجحتا في تحقيقها، فسوف يتم الاعتراض على اتفاقية وضع دائم بالنظر إلى مشاركة (حماس).

وهذا ما يجعل إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة السيناريو الأكثر رجحاناً والهدف المعلَن للمرحلة التالية من العملية السياسية_(غرينشتاين ، ٢٠٠٩ ،٨)

ويرى الباحث أن خيار الهدنة الطويلة هو الأرجح في المدى القريب أو المتوسط في ضوء تقدم حركة حماس والتي من المرجح قبولها بهدنة طويلة.

٣ – الدولة ثنائية القومية

تعرف الدولة ثنائية القومية بأنها:

"مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي، يشترك فيه شعبان في النظرة إلى الدعائم الأساسية التي تكون الدولة . ولا يعتمد اشتراك الجماعتين في إدارة مؤسسات الدولة على نسبة مترافقة مع قوة كلٍ منهما العددية، بل على المبدأ الأساسي لهذا النظام، المتمثل في الإدارة الحسنة والتسامح ".(الأسدي ، صحيفة الدنيا ، ٢٠٠٧/١٠/٢٥) فلكل جماعة قومية هويتها الخاصة بها، إذ تتمتع بحق استخدام لغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني. ولعل النقطة المركزية في الدولة ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية ." إنه والحال كذلك أشبه " بمشروع زواج "لا يكتمل دون موافقة كلا الطرفين الداخلين في علاقة تعاقدية واضحة شروطها- ومحددة سلفاً مستحقاتها-. فهنا تتطلب العلاقة سيادة المساواة بين الشعبين، أو بين الجماعتين القوميتين بغض النظر عن حجم كل منهما، فالمساواة هنا بين قوميتين لا بين مواطنين .ولعل التجربة السويسرية والبلجيكية تشكلان مثالاً ساطعاً حيث طبقت فكرة الدولة ثنائية القومية. ففي الحالة السويسرية يتكلم السكان أكثر من لغة : الألمانية والفرنسية والإيطالية وغيرها، ويتوزعون مذهبياً إلى بروتستانت وكاثوليك، أما الحالة في (بلجيكا) فقد اقتضت تقسيم المملكة إلى جماعتين إثنيتين: الأولى هي (الفلامنك)، والثانية هي جماعة (الوالون). (الأسدي ، صحيفة الدنيا ، ٢٠٠٧/١٠/٢٥)

وبالنظر إلى الموقف الإسرائيلي من خيار الدولة ثنائية القومية فإن لديها مخاوف من الوصول إلى هذا النموذج تحت ضغط الميزان الديمغرافي وطول فترة الاحتلال . ونشير إلى كتاب صدر مؤخرا، ألفه رجل المخابرات (متاي شتاينبرغ)، وعنوانه (يقفون أمام مصيرهم). والمؤلف مستشار سابق لأربعة رؤساء لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، ومما ورد فيه

«إن تفويت فرصة حل الدولتين سيأخذ الصراع إلى منحى آخر، وهو مطالبة الفلسطينيين (تحت الاحتلال الدائم) بحقوق المواطنة، وسيأخذ هذا المطلب بالتنامي، وسيجد دعما دوليا، وسيعني تحقيقه نهاية الصهيونية، ونهاية دولة إسرائيل ».

ويقول أيضا إن (باراك) ومتعهدو التنفيذ في مقولة لا يوجد شريك، ك(آرييل شارون) و(شاؤول موفاز)، سببوا أضرارا لإسرائيل لا يمكن تصورها، لأن النهاية ستكون انزلاق إسرائيل إلى واقع الدولة ثنائية القومية الحبلى بالمصائب. (الحسن ، الشرق الأوسط ، ٢٠٠٨/٢/٢٩)

لكن مشروعاً كهذا يتطلب مستوى حضارياً متكافئاً بين "القوميتين"- لا أن تسيطر قومية على أخرى-، وتمارس عنفها وسياستها التمييزية بحق القومية الأخرى.ويبدو أن طرح الدولة ثنائية القومية كان قابلاُ لكي يتحول إلى مشروع سياسي قبل إقامة إسرائيل، إذ كان خياراً قابلاً من الناحية السياسية والعملية للتطبيق، لكن ما إن أقامت إسرائيل بنيانها ومؤسساتها،- في حين لم يتمكن الجانب الفلسطيني من إقامة دولته- حتى غدا خيار الدولة ثنائية القومية أمراً يدخل في عداد المستحيلات التاريخية، على الأقل في المدى المنظور القريب والبعيد، هذا فضلاً عن كون مشاعر العداء أضحت متأصلة لدى طرفي الصراع.

إن قيام إسرائيل قوض أية إمكانية لقيام دولة ثنائية القومية ويعود ذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

-أولها: أن إسرائيل بممارساتها العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الـ(١٩٤٨) أوجدت ازدواجية لمفهوم المواطنة، فغدا المجتمع الإسرائيلي منقسماً على أساس عرقي ولغوي وديني.

-ثانيها: أن إسرائيل باحتلالها للأراضي الفلسطينية، وممارستها سياسة امتصاص الأراضي عبر بناء عشرات المستوطنات، وضمها للقدس المحتلة، أوجدت واقعاً معقداً جداً، بحيث يستحيل على الجانب الفلسطيني بناء علاقات ثقة مع الإسرائيليين، هذا فضلاً عن كون المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو مزيد من التطرف والانغلاق، وتتعمق فيه الأصولية الدينية المتطرفة، والتيارات القومية اليمينية المتطرفة التي ترفض أي حوار مع الآخر.

-ثالثها: أن إسرائيل بكافة تياراتها – التي تنادي بالسلام واليمينيــة والدينيــة - وقفت موقفاً موحداً ضد عودة اللاجئين الفلــسطينيين إلــى ديــارهم، ســواء لاجئــي الــ(١٩٤٨) أو نازحي الــ (١٩٦٧) ، فكيف يمكن أن نتحدث عن دولة ثنائية القوميــة دون حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين؟ (الأسدي ، صحيفة الدنيا ، ٢٠٠٧/١٠/٢٥)

ويرى الباحث أن خيار الدولة ثنائية القومية مستبعد جدا ، حيــث أن مــشروعاً كهذا يتطلب – كما تقدم - مستوى حضارياً متكافئاً بين "القوميتين" ، كما أن هذا الطرح مستهجن شعبيا وعلى إطار واسع سواء في الوسط الفلسطيني أو العربي والإســلامي، كما أنه مرفوض إسرائيليا.

٤ – الذوبان القومي – الدولة العلمانية

ينطلق الخيار «الاندماجي»أو«الذوبان القومي» من استحالة حل الصراع العربي ــ الإسرائيلي بمجمله دون حل للمسألتين الفلسطينية والإسرائيلية، وحلهما لــن يكــون إلا بإقامة دولة ديمقراطية علمانية على كامل مساحة فلسطين بحدودها الانتدابيــة، تــذوب فيها«القوميتان» الإسرائيلية والفلسطينية، وتقوم على أساس الصوت الواحــد للمــواطن الواحد -بغض النظر عن خلفيته العرقية أو الإثنية أو الدينية-.

لكن قيام إسرائيل واغتصابها للأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية وتشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وبعد سلسلة من الحروب ومع تعميق العداء والكراهية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعد أن أصبح(٦٠ %) من يهود إسرائيل من مواليدها، بات بعد كل ذلك على الفكر السياسي العربي والفلسطيني ونفر قليل جداً من الإسرائيليين، أن ينظروا بتروٍ لأطروحة الدولة الديمقراطية العلمانية، ذلك لأن الظروف السياسية التــي دعت إلى الأخذ بشعار الدولة الديمقراطية العلمانية قبل نكبــة فلــسطين مختلفــة كــل الاختلاف عن الظروف الموضوعية والذاتية بعد النكبة. (الأسدي ، صــحيفة الــدنيا ، ٢٥/١٠/٢٠٠٧)

ونعرض لوجهة نظر رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق (إيهود أولمــرت) إزاء قيام الدولة الفلسطينية، ونذكر بتصريحاته بعد عودته من أنابوليس لصحيفة (هــآرتس) (٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧) وقوله: إن دولة إسرائيل لا تستطيع البقاء مــن دون قيــام الدولة الفلسطينية. وفي نهاية سنة(٢٠٠٣) عندما كــان (أولمــرت) نائبــا ل أريئيــل شارون)، رئيس الحكومة في ذلك الوقت، أبلغ صحيفة "يديعوت أحرونوت" إننا "تقترب من نقطة يتفق فيها المزيد من الفلسطينيين مع ما يقوله (ليبرمان)-الــسياسي اليمينــي المتطرف في إسرائيل- بشأن عدم إمكانية قيام دولتــين، واحــدة فلــسطينية وأخــرى إسرائيلية ما بين البحر والنهر وقولهم إن كل ما يريدونه في هذه الحال هو الحق فــي التصويت".

الرسالة التي أراد (أولمرت) إيصالها في ذلك الوقت لا تزال قائمة: إذا لم يتم إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية فإن إسرائيل "معرضة للزوال". ولن يستطيع الغرب، إلى ما لا نهاية، الصمت على حرمان المقيمين بين البحر والنهر من التصويت والمساواة. (بن إفرات ، موقع المركز الفلسطيني للإعلام ، ٢٠٠٨/٣/١٥)

ولكن بناء الدولة العلمانية الموحدة يستلزم شعورا بالانتماء والمواطنة لدى سكان الدولة ولكن السياسات الإسرائيلية القائمة على البطش والتنكيل بالفلسطينيين في الضفة وقطاع (غزة) وعلى التمييزالعنصري والتهميش للفلسطينيين في أراضي ال(١٩٨٤) جعلت الغالبية الساحقة من الفلسطينيين ينظرون لإسرائيل بعداء يستحيل معه التعايش فضلا عن الاندماج !

ونشير للتدليل على ذلك إلى دراسة صادرة عن جامعة (حيفا) تحت عنوان (دولة تل أبيب تهديد لإسرائيل)، أنجزها البروفيسور (أرنون سوفير)، وتستعرض الدراسة ما تسميه مخاطر السياسات الخاطئة وعوامل الانهيار الذاتي وتعترف الدراسة بأن الفلسطينيين في إسرائيل يرون في الدولة عدوا لهم، فهي حولتهم من أغلبية سكانية إلى أقلية، وسلبتهم حقوقهم، ومازالت تضطهدهم، ثم تستنتج الدراسة أن الفلسطينيين في إسرائيل «يشهدون مرحلة تطرف قومي وديني، ويرون أنفسهم جزءا من الشعب الفلسطيني». (الحسن ، الشرق الأوسط ، ٢٠٠٨/٢/٢٩)

ولكن ما زال هناك القليل من أولئك الذين يعتقدون بأن على الفلسطينيين ببساطة أن يدعوا إسرائيل تأخذ الضفة الغربية بالكامل، ثم يتم القيام بحملة حقوق مدنية مناهضة للتمييز العنصري على غرار النضال في (جنوب إفريقيا) للحصول على الحقوق المدنية و والسياسية. لكن ذلك يظل وهماً،إذ ليس هناك من سبب يجعل (أميركا) و إسرائيل تقبلان بفرضية الأطروحة. إنهما ستستمران ببساطة على نفس الخطوط التي يجري تطبيقها راهناً، ولن تقبلا بتحمل أي مسؤولية عن الفلسطينيين المتشظين والمتفرقين خارج المناطق التي ينوون دمجها مع إسرائيل . (تشومسكي ، القدس المقدسية ، ٢٠٠٨/١/٤) ويرى الباحث أن هذا خيار الدولة العلمانية مستبعد أيضا حيث أن بناء الدولة العلمانية الموحدة يستلزم شعورا بالانتماء والمواطنة لدى سكان الدولة وهذا غير متوفر ،فضلا عن أن مشاعر العداء متأصلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٥ – الدولة اليهودية

إن الهدف الاستراتيجي الأساس بالنسبة للحركة الصهيونية هو الوصول إلى الدولة اليهودية النقية على كامل أرض فلسطين التاريخية في المرحلة الأخيرة والنهائية . ولاشك أن هذا الهدف بقي ملازما للحركة الصهيونية والكيان الصهيوني المعبر عنه بدولة إسرائيل منذ قيام الأخيرة وحتى هذه الأيام .والوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي النهائي الذي تراوغ وتضلل إسرائيل بشأن حقيقته، يتطلب حسب وجهة النظر الإسرائيلية ما يلي:-

أولا :لا بد من التخلص من العبء الأخلاقي والقانوني من قضية اللاجئين الفلسطينيين ، والوصول إلى موقف نهائي يتم فيه إلغاء جوهر قضية اللاجئين المتمثل بحق العودة إلى أراضيهم وبيوتهم التي هجروا منها عام ثمانية وأربعين . وأما بالنسبة لعبء التعويض المادي فتطمح إسرائيل إلى تحميل الدول العربية والمجتمع الدولي مسؤولية التشارك في تحمله وتقاسم نفقاته التعويضية .

ثانيا :لا بد من الحصول على الشرعية العربية والإسلامية ،وأساسا وفي المقدم منها الفلسطينية في منح الصفة الطبيعية والقانونية للكيان الصهيوني من خلال الاعتراف بحقه في الوجود ، وجهة الشرعية هنا هو النظام والجهات الرسمية المسؤولة لتقوم هذه الأخيرة بمهمة تطبيع الشعوب على الاعتراف بهذا الكيان المسمى إسرائيل.

وفي سياق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق الحلم الصهيوني بالدولة اليهودية على كامل أرض (فلسطين) التاريخية ،والوصول إلى الحالة العربية والفلسطينية ومحيطهما الإسلامي رسميا وشعبيا بالاعتراف بهذه الدولة والتطبيع معها كاملا لتحقيق واقع اندماجها وتواصلها معه، رأت إسرائيل تساندها (أمريكا) وبعض الدول الأوروبية في مشروع السلام خطا استراتيجيا وأساسيا لتحقيق ذلك، وتحديدا منذ (أوسلو) في عام (١٩٩٣) وذلك على النحو الآتي :-

أ. يجب أن تكون مرجعية العملية السلمية تحتمل أكثر من تفسير وتأويل ؛ بحيث يصب الأمر في خانة الصراع والنزاع على الأراضي المحتلة عام(٦٧) ، وليس بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي كثمن لعملية السلام التي قيل إنها قائمة في حينها على مبدأ الأرض مقابل السلام ، وكذا الأمر بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي لم تحدد لها مرجعية واضحة تتسق على الأقل مع ما جاءت به الشرعية الدولية المتمثلة

بالقرار الشهير(١٩٤) لسنة(١٩٤٨) ، الداعي إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة والتعويض أو التعويض لمن لا يرغب في العودة والعيش بسلام مع جيرانه . ولهذا كانت المرجعية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية القرارين الدوليين(٢٤٢ ، ٣٣٨) ، باعتبار أنهما فضفاضان في معاني نصوصهما ويحتملان وجوها٠ عدة ، يفسر احدها ايجابيا لصالح الطرف الأقوى في المعادلة الدولية والإقليمية ، وهو هنا بالتأكيد إسرائيل .

ب. من الضروري جدا وفقا للرؤية الإسرائيلية والأمريكية أن تقود هذه العملية السلمية بالشروط الأمريكية والإسرائيلية المسبقة عليها إلى تحقيق الهدف (التكتيكي) ذي المسار الاستراتيجي بشرعنة الاحتلال على الأجزاء المهمة جدا من الأراضي المحتلة عام(٦٧) ، باعتبار أنها بالنسبة لإسرائيل مجال حيوي لا غنى عنه . وهذا ما حصل في (كامب ديفيد) نهاية عام(٢٠٠٠) ،حينما أرادت إسرائيل من (عرفات) التسليم بحقائق الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية و(القدس) الشرقية المحتلة ؛ بحيث تكون صورة الدولة المستقلة التي كان يتطلع إليها (عرفات) على شكل كيان ذاتي لا سيادة له :لا على مياه أو بر أو جو أو حدود وغيرها ، فضلا عن انه مقطع الأوصال جغرافيا وتبعا لذلك سكانيا. (صلاح الدين ، موقع محيط ، ٢٠٠٨/٢/٢٧)

وضمن سعي إسرائيل لنموذج الدولة اليهودية سن الكنيست قانون الولاء الذي أصبح معداً للتنفيذ والذي يربط المواطنة بالولاء للدولة اليهودية، ويحرم أي شخص يقوم بأي عمل يشكل انتهاكاً للولاء لإسرائيل من الإقامة فيها، وهذا يشكل نزعاً لصفة الليبرالية من الدولة، وقد عبر عن ذلك (ليبرمان) في زيارته لواشنطن حيث قال لزعماء اليهود في (أمريكا) إن من لا يعترف بيهودية الدولة وصهيونيتها لا يمكن إن يكون مواطناً فيها .ويحدد المشروع مظاهر عدم الولاء للدولة في زيارة دولة معادية، وهو ما يمكن أن ينطبق على أية دولة عربية، وهذا القانون سوف يطبق على الكثير من عرب (٤٨) ويؤدي إلى طردهم . ويتوقع أنه بعد أن تكمل إسرائيل الجدار العازل ستقوم بتطبيق قانون الولاء لتمنع أي شخص فلسطيني من زيارة الضفة الغربية أو تحرمه من حق المواطنة، وبذلك ستقوم بمنع أي اتصال بين الفلسطينيين .

وفي الوقت نفسه تتزايد المشاعر العنصرية لدى الشعب اليهودي، وهــذه المشاعر تتحول إلى ضغوط على الحكومة التي تحولها إلى سياسات للتطهير العرقي . ومن المتوقع أن إسرائيل سوف تلجأ تحت قيادة (ليبرمان) إلى عملية تهجيــر واســعة للفلسطينيين وتدمير لبيوتهم وأراضيهم .

سياسة التطهير العرقي والإبادة والتهجير والنفي التي ستنفذها "إسرائيل" خــلال السنوات القادمة سوف تنهي كل احتمالات السلام، وستشكل ضربة موجعة للعرب الذين يعتبرون السلام خياراً استراتيجياً . (صالح ، الشرق القطرية ، ٢٠٠٧/١/٢٥) وليس سراً أن هذه السياسات تتناغم جيداً مع توصيات (موشيه دايان) مباشــرة بعــد حــرب سنة(١٩٦٧): إن الفلسطينيين سوف "يستمرون في العيش مثل الكلاب، ويستطيع مــن يرغب منهم الرحيل". (تشومسكي ، القدس المقدسية ، ٢٠٠٨/١/٤) ومن المؤشــرات على أن إجراءات الطرد والترحيل والنفي ستشمل عرب الضفة الغربية، تصريح (ايفي ايتمان) وزير شؤون مجلس الوزراء في الحكومة الإسرائيلية إن الأغلبية العظمى مــن عرب الضفة الغربية يجب ترحيلهم . (صالح ، الشرق القطرية ، ٢٠٠٧/١/٢٥)

وثمة أسلوبان يمكن أن يتبعا في ذلك

- أولهما يسمى "الترانسفير الطوعي"، أي قيام الفلسطينيين بالخروج طوعــاً مــن تلقاء أنفسهم وذلك نتيجة للإجراءات القمعية والضغوط الاقتصادية والاجتماعية

- أما الأسلوب الثاني فهو "الترانسفير بالموافقة"، وذلك بالاتفاق مع بعض الــدول المجاورة لكي يتم الترحيل إليها؛ وكلا الأسلوبين فشلا حتى هذا الوقــت .(الكيلانـــي ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، ٢٠٠٢ /٩/١) أما صورة الدولة بعد ذلك فــستكون ، كما يقترح (ليبرمان) ، عبر رسم خطوط جديدة. دولة يهودية متجانسة تشمل طبعاً الكتل الاستيطانية في المناطق [المحتلة الفلسطينية]، إلى جانــب كيــان فلــسطيني متجــانس يستوعب في داخله أيضاً معظم عرب إسرائيل. وفي تخوم إسرائيل سيسمح بالبقاء فقط لعرب يقبلون التعريف القائل إن إسرائيل دولة قومية يهوديــة وصــهيونية، ويكونــون مستعدين للقيام بجميع الواجبات، بما فيها الخدمة العسكرية أو المدنية. "الآخرون جميعاً غير مرغوب فيهم هنا، وسيكون عليهم أن ينتقلوا إلى الجانــب العربــي." (برومــر ، معاريف ، ٢٠٠٥/٤/٢٢) أما تطبيق هذه الخطوط على الأرض فيرسمها الجدار العازل

الذي يعبر عن الهاجس الديموغرافي في كل التفاف ومقطع منه كما وضح الباحث في الفصلين السابقين.

ويزيد كبير الديموغرافيين في إسرائيل، البروفسور (سيرجيو ديلاّ برغولا) الأمر تفصيلا بأنه ليس هناك حل آخر سوى الانفصال عن المناطق [المحتلة الفلسطينية]، بما في ذلك الضواحي العربية في (القدس) الشرقية، وتبادل للأراضي – نقل منطقة المثلث إلى أيدي الفلسطينيين في مقابل الكتل الاستيطانية الكبيرة؛ "بذلك نغيّر صورة الوضع الديموغرافي بصورة ملموسة. نتنازل عن نحو ثلث عرب إسرائيل فنستطيع أن نضمن أكثرية يهودية حتى سنة ٢٠٥٠ على الأقل."

ويؤكد (برغولا) أن ليس في قدرة إسرائيل الاستمرار في السيطرة على المناطق (الفلسطينية المحتلة) فترة طويلة. "إن حرب المستوطنين هي في حقيقتها حرب ضد مستقبل إسرائيل. وهي حرب خاسرة سلفاً. إنها تعمل ضد التاريخ، وضد المنطق والوجود اليهودي. (برومر ، معاريف ، ٢٠٠٥/٤/٢٢)

ويرى الباحث أن التزايد الديمغرافي لعرب ال(٤٨) وتقدم قوى المقاومة وتراجع دور الولايات المتحدة في السياسة العالمية يضعف احتمال تحقق خيار الدولة اليهودية .

٦ – زوال إسرائيل

إن النجاحات التي حققتها الانتفاضة والمقاومة والحرب ضد إسرائيل تسببت في تراجع الفكر الصهيوني عن التوسع والعدوان الشامل ، ودفعته للانكفاء على بناء جدران لا تمثل بعده الأيديولوجي، والانسحاب من قطاع غزة، وذلك لحماية كيانه ومجتمعه، في ظل تراجع قدرته على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة رغم الدعم الدولي الذي يلاقيه سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وهو ما يشير إلى أن هذا الكيان وهذا المجتمع ليس دولة بالمعنى السياسي المستقر، ولا مجتمع بقاء ونماء، بل إن مستقبله ومصيره مهدد على الدوام، حيث يشار بشكل خاص إلى عجز الديناميكية الإسرائيلية عن هضم العامل الفلسطيني أو تصفيته، خصوصا في ظل عجز تنبؤاته عن إدراك الحركة التاريخية لهذا

العامل، وهو ما يسبب عمى الإدراك والرؤية الاستراتيجية الصهيونية أمام أي تطــور وصمود ومواجهة فلسطينية، وفي حال كان الإسناد العربي جادا فإن العامل الفلسطيني بالمواجهة المباشرة وبالعمق العربي والإسلامي الفاعل يستطيع وضع مستقبل الكيــان الإسرائيلي على المحك، وهي الحالة التي كشفتها تجربتا انتفاضتي(١٩٨٧ و٢٠٠٠) . (الحمد ، ٢٠٠٦ ، ٨)

وبناء على ذلك فإن أحلام الصهاينة التوسعية تمت صياغتها بشكل آخر، فبــدلاً من احتلال الأرض من "النيل إلى الفرات" فإن المهمة العاجلة هي تثبيت حــدود دولــة إسرائيل داخل "الجدار العازل"، ومن ثم دخول الوطن العربي سياسياً واقتصادياً.. وقــد تكون هذه المهمة سهلة لأنها ترتبط بالاتفاقات مع الحكومات العربيــة، ولكــن دخــول الأقطار العربية ثقافياً فهو المحال، لأن إسرائيل لا تملك هوية ثقافية واحدة، والهويــة الدينية وحدها لا تشكل هوية ثقافية، إذ أن المجتمع الإسرائيلي خليط من القوميات جــاء من الغرب والشرق، وكل قومية ما زالت تحتفظ بتراثها الثقافي، ولذلك فــأن الإعــلام الإسرائيلي مطالب بأن يلبي حاجات كل قومية على حدة. وعليه فإن ما تقدمه إســرائيل هو ثقافة العولمة المرفوضة من قطاعات واسعة من العرب، بل دفعت الشباب العربــي إلى ردات فعل مضادة وسلبية كثيرة.

إن إسرائيل دولة قامت على الاحتلال والتوسع وفق الحلم الــصهيوني. وهــي بمجرد أن تضع حدودا لها ولو من جانب واحد عبر الجدار تكون قد انتحرت عمليا.

أما ميدان التراجع الآخر فهو المعتقدات الدينيــة، فهــذا المحلــل الــصهيوني (يهوشفاط هركابي) يقرأ صورة المعادلة بين العرب والصهاينة، ويرى أن العرب أقوى حتى وإن ظهروا ضعفاء لأن قوة اسرائيل- كما يقول- "ليست قوة موضوعية، بقدر ما هي انعكاس للضعف لدى العرب" ويتقدم (هركابي) خطوة أجرأ فينتقد الصهيونية بقوله "إنها كانت عبارة عن قيمة مقدسة، وصارت الآن هدفاً لسخرية الشباب". (عبد الفتاح ، الجزيرة نت ، ٣/١٠/ ٢٠٠٤)

إن هاجس نهاية إسرائيل يسيطر على الكثيــر مــن الــسياسيين والأكــاديميين الصهاينة ، وقد أثارت مقالة بعنوان "هل ستعيش إسرائيل حتى ١٠٠ عام؟" زوبعة مــن التعليقات كشفت هذا الهاجس بوضوح . هذا هو العنــوان الــذي اختــاره الــصحافي الأميركي (بنيامين شفارتس)، أحد كبار محرري مجلــة "أتلانتيــك" (*The Atlantic*)

المرموقة والمهمة، والتي تصدر في (بوسطن) الــذي يتوقــع فيــه نهايــة المــشروع الصهيوني ، حيث يقول (شفارتس) بأن "كل شيء مموّه في التاريخ، ولا أعلــم مــا إذا كانت الأجيال القادمة من الفلسطينيين ستكون مستعدة لقبول الاتفاقات التــي ســيوقّعها قادتهم اليوم." وبحسب رأيه، فإن اتفاقاً للسلام مع إسرائيل سيبقى قائماً في المستقبل من جانب الفلسطينيين ما داموا غير قادرين على تغيير الواقع.

كما يرى "أن الحاجات الوجودية للسكان الفلسطينيين، الذين تفوق نسبة تكاثرهم مثيلتها في إسرائيل بعدة مرات، سترغم كل دولة فلسطينية مستقبلية علــى أن تحــاول التوسع، الأمر الذي سيكون على حساب إسرائيل

إن العملية الديموغرافية ستؤدي بالفلسطينيين إلى التخلي عــن فكــرة الدولــة المستقلة وتبني فكرة دولة واحدة ثنائية القومية، بحسب مبدأ "شــخص واحــد، صــوت واحد"، وهو ما سيضمن لهم أكثرية في الدولة العربية – اليهودية.

لقد كان رئيس الحكومةالإسرائيلي الأسبق (أريئيل شــارون) يــدرك الخطــر الديموغرافي جيداً، بحسب ما كتب (شفارتس). وخطة فك الارتباط من جانب واحــد، والتخندق وراء جدار الفصل، هما اثنتان من نتائج هــذا الإدراك، لكــن الــديموغرافيا الفلسطينية ستحطم الجدار.

يعلّمنا التاريخ، كما يقول (شفارتس) أن مشكلات كثيرة ظلت مــن دون حــل، وتشير الدلائل كلها إلى أن الصراع الصهيوني – الفلسطيني أيضاً غير قابل للحل. ولا يمكن التوصل إلاّ إلى استنتاج واحد: إن التطلعات القومية لليهود وللفلــسطينيين، فــي قطعة أرض صغيرة واحدة، لا يمكن أن تتحقق ولن يكون في إمكان إسرائيل البقاء حتى العام المائة لإقامتها.

أما (أفيغدور ليبرمان)-رئيس حركة إسرائيل بيتنا والاتحــاد القــومي ووزيــر الخارجية الحالي- فقد علق على مقالة (شفارتس) بقوله : "حتى قبل ثلاثة أعوام قمــت وحذرت من أن دولة إسرائيل تسير نحو الخراب، وأن ليس من المؤكد أبداً أنها ستكون قائمة بعد ٢٠ عاماً . (برومر ، معاريف ، ٢٠٠٥/٤/٢٢ ، ترجمة مركــز الزيتونــة للدراسات)

ونخلص إلى أن الصراع في واقعه الراهن ينطــوي علــى مفارقــات تؤشــر لاحتمالاته المستقبلية. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المفارقات(فرســخ ، الخلــيج ، ٢٠٠٩/٥/١٥) :

١- تمتلك إسرائيل رابع جيش في العالم، ولها من (أمريكا) و(أوروبا) معين لا ينضب من احدث أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن تفردها بحيازة ما لا يقل عن مائتي رأس نووي. وبرغم ذلك خسرت قوة ردعها فــي حــرب (لبنــان) صــيف (٢٠٠٦) وتساقطت كل أساطير تفوقها التي تدّعيها، وبالذات أسطورة الجيش الذي لا يقهر. ثــم تأكد فشلها في استعادة قوة الردع وأساطير التفوق بالمحرقة التي اقترفتها فــي قطــاع (غزة)، وليس ابلغ دلالة على ما أحدثته المقاومة في ميزان القدرات من أن الكيان الذي كانت ذراعه تطال أعماق الأرض العربية مشرقا ومغربا غدا ينشد الدعم الدولي لأمنه المهدد، وتهرع بوارج حلف الأطلسي لشرقي المتوسط لتمنــع تهريــب الــسلاح إلــى (حماس) في القطاع المحاصر -برا وبحرا- والمكشوفة أجــواؤه لطــائرات(F16) و(الأباتشي).

٢- كان في مقدمة الأساطير المنشئة لإسرائيل القول: "حدودك يا إسرائيل مــن الفرات إلى النيل"، ولأن التمدد في الأرض العربية في صلب الاستراتيجية الــصهيونية لم ترسم لإسرائيل حدود، ولا صدر لها دستور. فيما نقل عن (بن غوريــون) قولــه : حدود إسرائيل حيث تصل أقدام جندها". غير أن خلفاءه ليحافظوا على الطابع العنصري لكيانهم، وليتقوا تداعيات التطور الكيفي في أداء المقاومة، باشروا بإقامة جدار الفــصل العنصري داخل الأرض المحتلة سنة(١٩٦٧). فضلا عن أن محاولات الغــزو التــي تكسرت على صخرة المقاومة اللبنانية، والعجز عن اقتحام قطاع (غزة) والبقــاء فيــه، يؤشران إلى سقوط طموحات التوسع في الأرض العربية.

٣ - استهدفت استراتيجية التحالف الاستعماري الصهيوني تهجير عرب فلسطين قسرا من أرض آبائهم وأجدادهم، وإحلال التجمع الاستيطاني الصهيوني محلهم، ليشكل حاجزا بشريا غريبا يفصل بين جناحي الوطن العربي. وتعبيرا عن ذلك طرح شــعار "ارض بلا شعب لشعب بلا ارض" إلا أنه وبعد(٦١) عاما من النكبة، وتهجير نحو

(٧٠%) من المواطنين العرب باتوا يقاربون عدد المستوطنين الصهاينة. وبرغم فرض أقسى الإجراءات لطمس عروبة وشل فعالية الأقلية العربية داخل ما يسمى "الخط الأخضر" غدا نموها الديمغرافي وتنامى وعيها الوطني ومشاعرها القومية وطموحها في مقدمة التحديات المصيرية التي تواجه الكيان الغاصب. كما ارتفعت نسبتها من (١١% إلى ٢٠%) رغم توالي الهجرات اليهودية.

حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن عدد الفلسطينيين عام(١٩٤٨) كان(١,٤) مليون نسمة في حين قدر عدد الفلسطينيين نهاية عام((٢٠٠٨) بحوالي(١٠,٦) مليون نسمة وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف منذ أحداث نكبة(١٩٤٨) بـ(٧) مرات. أما فيما يتعلق بالفلسطينيين المقيمين ما بين النهر والبحر فإن البيانات تشير إلى أن إجمالي عدد الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية بلغ نهاية عام (٢٠٠٨) حوالي(٥,١) مليون نسمة مقابل نحو(٥,٦) مليون يهودي، وفي ضوء المراجعة الجديدة للتقديرات المتوقعة لعدد السكان، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام(٢٠٠٧)، فإنه من المتوقع أن يتساوى عدد الفلسطينيين واليهود ما بين النهر والبحر بحلول عام(٢٠١٦). (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٩/٥/١٣)

لقد استولى الصهاينة على الأرض الفلسطينية وطردوا أهلها، ولكنهم لسوء حظهم لم يبيدوهم، والتاريخ أثبت أنه لا يمكن لأي جيب استيطاني إحلالي أن يستمر دون إبادة السكان الأصليين، أي أن مشكلة شرعية الوجود لا تزال مطروحة دون حل، إذ تقف اللاءات الصهيونية الأربع (لا فك للمستوطنات ــ ولا انسحاب لحدود سنة(٦٧) ــ لا تقسيم للقدس ــ لا عودة للفلسطينيين) حائلا دون حلها وتتصاعد الأزمة يوماً بعد يوم ويدخل الجميع في طريق مسدود لا يحسمه سوى الحوار المسلح. ويتصاعد اليأس الإسرائيلي الذي اتضح في المرحلة الشارونية، أي محاولة حسم الصراع عن طريق البطش وهم يعلمون مسبقاً أنه لم يحدث في التاريخ أن هزمت حركة تحرير شعبية. بدليل تصرفاتهم العبثية التي لم تضف لهم إلا المزيد من عدم الأمان والمزيد من العنف لذا نجد أن موضوع نهاية إسرائيل مطروح على الوجدان الصهيوني منذ عام(١٩٤٨)-

أي منذ البداية. وهو ما يسمى (هـاجس النهايـة). (المـسيري ، الـوطن القطريـة ، ٢٠٠٧/٥/٧)

إن جميع المعطيات السابقة تؤكد فرضية هذه الدراسة القائلة بأن بناء الجدار العـازل مؤشر على تراجع وانكفاء المشروع الصهيوني التوسعي ، وترجح خيار زوال إسرائيل في المدى البعيد.

المبحث الثالث :

الجدار والصراع مع الدول العربية والإسلامية

ستتركز الدراسة على تأثير الجدار على كل من الأردن ومصر بفعل ملاصقتهما للضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمر الذي يجعل تأثرهما ببناء الجدار العازل مباشرا وكبيرا .

أولا : الأردن

وقّع الأردن مع إسرائيل معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وادي عربة في عام (١٩٩٤) ، واشتملت المعاهدة على عشرين بندا تتضمن اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والثقافي والأمني الأمر الذي دفع العديدين لوصف السلام الأردني الإسرائيلي بأنة سلام دافئ وحميمي ، و بعد توقيع المعاهدة سنة(١٩٩٤) وعد رئيس الوزراء الأردني في حينه عبد السلام المجالي المواطنين الأردنيين بتحقيق الازدهار و ب"اللبن والعسل".غير أن هذه الوعود ذهبت هباء، وما كان يمكن أن يطلق عليه وصف "سلام دافئ"، تحول إلى "سلام بارد" وفق وصف رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب سابقا طاهر المصري . الذي لا يقصر وصفه على الجانب الشعبي فحسب، بل يشدد على أنه تجاوزه إلى المستوى الحكومي، لتولد اقتناع أكيد للحكومات الأردنية عبر السنوات الماضية بأن إسرائيل "تماطل وغير جادة في تحقيق السلام الشامل . (اشتيوي ، جريدة الرياض ، ٢٠٠٨/١٢/٢١)

أما نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق سعيد التل فقد اعتبر أنه "فيما يتعلق بالأمن الوطني المرتبط بالجبهة الخارجية فسوف تظل دولة إسرائيل هي محور هذا التحدي". وقال إن عدم التوصل إلى حل شامل للصراع العربي ــ الإسرائيلي، وعلى

رأس أولوياته قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس يجعل السلام الأردني — الإسرائيلي سلاما قلقا". (التل ، الحقيقة ، ٢٠٠٨/٩/١٢)

*** مخاوف الوطن البديل**

إن الفشل في بناء سلام حقيقي بين إسرائيل والأردن يعود بصورة عامة، إلى استحالة الفصل بين العلاقات الثنائية بين الطرفين من جهة وانسداد المسار الإسرائيلي الفلسطيني من جهة أخرى.

فقد أثارت السياسات الإسرائيلية المتصلبة تجاه الفلسطينيين، لا سيما إقامة الجدار العازل مشاعر الفزع في الأردن، حيث يرى الكثيرون أن هذه السياسات تشكل تهديداَ لبقاء الأردن واستقراره.

إن السياسات الإسرائيلية، إذا تركت على غاربها- دونما ضابط أو رابط ستقوض احتمالات الحل القائمة على قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية. ومن هنا، فإن استمرار الوضع الراهن، وتغيرات الواقع الديموغرافي، سيؤدي لا محالة، إلى نشوء دولة ثنائية القومية، يَشكل الفلسطينيون أغلبية كبيرة فيها. وبعبارة أخرى، فإن تحقق مثل هذا السيناريو على أرض الواقع ستقوض الأسس والمبررات التي قامت عليها الحركة الصهيونية، وهي إقامة دولة يهودية.

وفي هذا المنظور، قد تتحاشى إسرائيل مثل هذا الكابوس باللجوء إلى "الترانسفير" بإرغام الفلسطينيين على الهجرة إلى الأردن . وعلى هذا الأساس، فإن الحكومة الأردنية تتخوف من احتمالات حدوث هذا السيناريو الكارثي . (موقع مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٩/٥/٩)

وعندما يصرح رئيس الوزراء ايهود أولمرت لجلسة مشتركة في الكونغرس الأميركي بأنه يعتقد "بحق شعبنا الأزلي والتاريخي بهذه الأرض بكاملها"، ويثير الإعجاب والتصفيق، فإنه ربما يشير بذلك ليس لفلسطين من النهر إلى البحر فقط، وإنما أيضاً إلى الجانب الآخر من نهر الأردن، وهو الزعم التاريخي لحزب الليكود بأن ذلك كان وطنه السياسي، وهو زعم لم يتم التخلي عنه رسمياً أبداً. ". (تشومسكي ، القدس المقدسية ، ٢٠٠٨/١/٤)

ويمكن قراءة أثر هذه التصريحات والمخاوف الناتجة عنها في السجال السياسي الأردني الداخلي ، إذ لم يعد المسؤولون الرسميون والمقربون من دوائر القرار متحمسون، كما الحال سابقاً، تجاه العلاقة مع إسرائيل، ولا يدافعون عن معاهدة السلام. ففي الفترة الأخيرة لا يُخفي مطبخ القرار الأردني في مواقفه وتصريحاته خيبة أمل كبيرة واستياءاً شديداً من السياسات الإسرائيلية، وتحديداً من التسوية السلمية، وهو ما يعزز هاجس «الخيار الأردني» المسكون فيه الطيف السياسي الأردني، والذي يرتفع منسوبه كلما تراجعت فرص التسوية.

الملك عبد الله الثاني نفسه وجه رسائل واضحة، تعكس حالة القلق هذه حينما رأى أنّ إسرائيل هي المهددة من غياب التسوية وليس الأردن، مشيرا إلى القنبلة الديموغرافية الفلسطينية التي تؤرق المعادلة الداخلية الإسرائيلية، ويرد بذلك على هواجس الشارع الأردني من ترحيل الأزمة الفلسطينية إلى الأردن .(أبو رمان ، الحياة اللندنية ، ٢٠٠٩/٢/٢٥) كما أنه دعا إلى ضرورة الابتعاد عن عقلية القلعة الأمنية، وأنه إذا لم تسوى القضية الفلسطينية فإن هناك حربا قادمة خلال السنوات القريبة القادمة.

وفي تقرير للصحافية الأردنية رنا الصباغ وثيقة الصلة بمصادر مهمة في القصر الملكي فإنه تبين أن اللغة التي سمعتها ٣٠ شخصية سياسية واقتصادية وإعلامية من الملك عبد الله الثاني في اجتماع يوم ٢٠٠٨/٥/٨ تشير إلى أنه- أردنيا- بدأ التحضير لمرحلة ما بعد فشل الجهد الدبلوماسي الأخير. حيث لن يقبل الأردن بأي حلول قد تأتي على حسابه بعد أن تكون الحركة الوطنية الفلسطينية أمضت أكثر من٣٥ عاما من عمرها في تبني خيار الدولة المستقلة إلى جانب إسرائيل.

ويقول التقرير أن الخيار الأردني بكل أشكاله مرفوض حتى لو اضطرت المملكة إلى خوض حرب. ويضيف التقرير أنه في غياب الأفق السياسي، ستلتزم المملكة بنص معاهدة السلام. وستحمي حدودها من أي هجرات قسرية أو صامتة تدفع بها إسرائيل شرقا. وستسعى للحفاظ على معادلة التوازنات الداخلية الحسّاسة. أما في حال قامت معجزة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع, حسبما يقبل به الفلسطينيون, فإن الأردن لا يفكر بأي صيغ تعاون تعيده لإشكالية ما قبل١٩٦٧ بل سيتعامل مع الكيان الناجز شأنه

شأن أي دولة أخرى تتشارك معه في مصالح ثنائية واستراتيجية ودبلوماسية . (المجالي ، موقع آرام ، ٢٠٠٨/٥/١٢)

ويعبر عن هذا الموقف رئيس الوزراء الأردني الأسبق طاهر المصري بأن الأردن عندما وقع المعاهدة، كان أهم ما يهدف إليه بصورة رئيسية أن يمهد الاتفاق ويساعد على حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي بما يعيد الحقوق إلى أصحابها ويتيح للفلسطينيين إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، "وهو ما لم يتحقق حتى الآن ولا يلوح في الأفق أنه يسير باتجاه تحقيقه"

ورأى (المصري) أن المماطلة الإسرائيلية أفسحت المجال أمام تكهنات بأن تل أبيب "تلعب بورقة الوطن البديل أو الخيار الأردني وإيجاد دور أردني في الضفة الغربية."

ومع أنه أكد وجود إجماع وطني على رفض أي من هذه الخيارات، إلا أنه أبدى مخاوفه من أن تسعى إسرائيل ودول أخرى إلى إيجاد مناخ سياسي إقليمي ودولي لتهيئة الوضع لفرض أحد هذين الخيارين على الأردنيين والفلسطينيين .

وفي مواجهة هذه المخاوف يذهب الباحث الاستراتيجي جمال الطاهات على ضرورة إعادة التفاوض بين الأردن وإسرائيل فيما يخص قضايا اللاجئين والقدس والعلاقات الثنائية وهي الملفات الرئيسية التي تقلق الأردن .

ويوضح أن الأردن حينما وقع المعاهدة كان في حالة ضعف شديد بسبب العزلة والحصار الاقتصادي الذي ضربته الولايات المتحدة على خليج العقبة جنوب الأردن في أعقاب مساندته للعراق إبان حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ وعدم مشاركته في الحلف الثلاثيني ضد بغداد .

ويخلص مراقبون إلى أن العلاقة الأردنية - الإسرائيلية ستبقى في "غرفة الإنعاش" حتى يتحقق حلم الدولة الفلسطينية ويسقط الأردن عن كاهله ملف اللاجئين

الفلسطينيين ومخاوف الترانسفير والوطن البديل وأطروحات الخيار الأردني . (اشتيوي ، جريدة الرياض ، ٢٠٠٨/١٢/٢١)

* (الأردن) والجدار

إن خطورة مشروع التسوية الذي يجري إعداده بالتزامن مع بناء الجدار العازل انه يراد منه حشر الفلسطينيين في كيان خانق بكل ما تحمل الكلمة من معنى- سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحياتيا- بحيث يكون ممرا تكتيكيا لهجرة الفلسطينيين طواعية من القدس و الضفة الغربية مستقبلا إلى دول الجوار بما فيها دولة البديل الأردنية التي فكر شارون باحتلالها عام ٢٠٠٣ من أجل هذا الغرض ،كما صرح بذلك رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي ، وبهذا يتحقق الحلم الصهيوني بالدولة اليهودية على كامل على أرض فلسطين التاريخية . ولعل مطالبة إسرائيل بشرط الاعتراف ب"يهودية الدولة" كشرط إضافي في لقاء أنابوليس ما يشي بذلك ويشير إليه بوضوح . ويبدو أن المفاوض الفلسطيني لا مشكلة له مع شرط الاعتراف ب"يهودية الدولة" ،ولا حتى مع ما يجري من توسع رهيب للاستيطان في الضفة والقدس ، وغيرها من الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ، والدليل هو استمراره في المفاوضات . (صلاح الدين ، موقع محيط ، ٢٠٠٨/٢/٢٧)

وانطلاقا من إدراك الأردن لخطورة مشروع الجدار العازل على الأردن وفلسطين أعلن الأردن موقفه من الجدار وفق النقاط الآتية (موقع السفارة الأردنية في تل أبيب ، ٢٠٠٩/٥/٩) :

- يؤمن الأردن بأن الجدار يهدد إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ويهدد كذلك عملية السلام، والأمن الوطني الأردني .
- رحب الأردن بقرار محكمة العدل الدولية الخاص بالجدار العازل، والذي قررت فيه بعدم قانونية الجدار في الضفة الغربية .
- يرى الأردن أن إسرائيل لا تستطيع تجاهل هذا القرار القانوني المهم .

هذا الموقف أثار إسرائيل التي هددت الأردن بالماء والاقتصاد إذا ما واصل دوره في مقاومة الجدار العازل ، فقد تفاقمت حالة التوتر العصبي لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون لدرجة جعلته يهدد الأردن بقطع الماء عنه ووقف التعاون الاقتصادي معه إذا ما استمر في موقفه «العدائي» من «الجدار العازل» ودوره في المحكمة الدولية في لاهاي ضد هذا الجدار. وقال شارون خلال مثوله يوم ٢٠٠٤/١/١٩ أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، إن الأردن يبدو وكأنه يقود الحملة العربية في لاهاي ضد الجدار. وكشف أن إسرائيل بحثت مع القادة الأردنيين موضوع الجدار وفهمت أنهم يخشون من أن يؤدي إلى يأس الفلسطينيين ورحيلهم الجماعي إلى الأردن، وقال «لقد أوضحنا لهم أنه ليس لدينا أي هدف في أن يرحل الفلسطينيون للأردن. لكنهم لم يقتنعوا. فقلنا لهم إن تصرفهم في موضوع الجدار يتناقض والعلاقات الاستراتيجية التي تربط بيننا. وأوضحنا لهم بما لا يقبل التأويل، أن هناك ما سيخسرونه إذا أساءوا لعلاقاتنا. و يذكر أن إسرائيل تمنح الأردن بموجب اتفاقية السلام حوالي ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا. وهناك تطمينات إسرائيلية مستمرة للأردن في الموضوع الأمني. فعندما يتحدث شارون عما قد يخسره الأردن من علاقاته بإسرائيل، فإن التهديد يشير إلى تلك المحاور. (الشرق الأوسط ، ٢٠٠٤/١/٢٠)

ويرى الباحث أن إسرائيل تكثر من الحديث عن الوطن البديل لأسباب تتجاوز التخلص من قضية اللاجئين والعبء الديمغرافي ، لتصل إلى محاولة حرف نضال الشعب الفلسطيني من السعي لتحرير أرضه إلى محاولة إقامة كيان يمثل مصالحه في الأردن. الأمر الذي ينقل الاحتلال الإسرائيلي من خانة العدو إلى خانة المتفرج ، وينقل الصراع من مكانه الطبيعي بين المحتل و الشعب الذي احتلت أرضه ليصبح بين اللاجئين الفلسطينيين والعشائر الأردنية. هذا المنحى سينزع شرعية النضال الفلسطيني والاحترام والتأييد الذي يحظى به في الأردن ومختلف دول العالم ، وسيدخل مشروع التحرر الوطني الفلسطيني في نفق مظلم كالذي دخله عند انحراف بوصلة العمل لدى منظمة التحرير الفلسطينية في أعوام ١٩٦٩-١٩٧٠ لمحاولة ترسيخ سلطة وكيان ذي سيطرة على الأراضي الأردنية ، الأمر الذي كان من أسباب اشتعال أحداث أيلول-١٩٧٠ التي تبعها خروج منظمة التحرير من الأردن، والتي ما زالت آثارها السلبية تلقي بظلالها على العمل الوطني الفلسطيني.

حيث أن الغالبية الساحقة من القوى السياسية الأردنية بمختلف توجهاتها تتحد كلمتها في مواجهة أي مشروع قد يدعم مشروع الوطن البديل. ويكفي للتدليل على ذلك دراسة ردود الفعل الأردنية الداخلية على مشروع الأقاليم ، حيث أدى فهم قطاع واسع من السياسيين وقادة الرأي والبيروقراطيا المدنية والعسكرية والأمنية لهذا المشروع بأنه قد يكون مقدمة لمشروع الوطن البديل ، وانتشار مقولة أن الإقليم الإضافي سيكون إقليم الضفة الغربية التي سيجبر الأردن على ضمها وإدارة مراكز المدن والقرى فيها ضمن نظام فدرالي، كل هذا أدى إلى الرفض الواسع لهذه الفكرة ، وتجلى هذا في الكتابات الصحفية والتصريحات التي تشكك في المشروع ، الأمر الذي أدى إلى إفشال هذا المشروع واستبداله بلامركزية المحافظات.

ثانيا : مصر

١ – العلاقات المصرية - الإسرائيلية

يرى العديد من الإسرائيليين أن اتفاق السلام الموقع بين مصر وإسرائيل مستقر من الناحية الاستراتيجية, كما يرون أن مسألة نزع السلاح من سيناء أدت إلى تقليل إمكانيات حدوث مفاجآت, لكن ذلك لا يعني أن مسألة وقوع حرب بين إسرائيل ومصر لم تعد قائمة.

وإذا كان لهذا الاتفاق نتائجه المتمثلة في إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وهو ما يعد بمثابة مكسب حيوي لإسرائيل, فضلا عن تمهيد الطريق للمفاوضات بين إسرائيل ودول عربية أخرى مثل توقيع الأردن لاتفاق سلام مماثل في عام ١٩٩٤ وقيام (مصر) بلعب دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين؛ فإن الاتفاق ذاته تعرض للعديد من الأزمات، بدءا من ضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية كاملة وشن هجوم على المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١ , وشن حرب على لبنان في عام١٩٨٢, ثم اندلاع المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين, وهي المواجهات التي كان لها أن تزداد لولا تدخل مصر.

لقد تولدت العلاقات بين البلدين نتيجة لرغبة مصر في التمسك باتفاق السلام مع إسرائيل, لكن دون الدخول في علاقات اقتصادية وثقافية وسياحية, الأمر الذي جعل هذا السلام "باردا". ومع ذلك فإن ثمة عوامل تخص الجانب المصري قد تؤدي إلى تقويض الاتفاق، منه (عيلام ، موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٩/٣/٢٠)ا :

١ - طيلة السنوات الماضية تولد لدى الجانب المصري إحساسا بأن إسرائيل تسعى من أجل الهيمنة على المنطقة.

٢ - على الصعيد العسكري لا تزال إسرائيل الدولة الأقوى في منطقة الشرق الأوسط, خاصة وأنها تحتكر القوة النووية.

٣ - على الرغم من قيام الولايات المتحدة بدعم مصر وتقديم المساعدة المالية والاقتصادية لها, إلا أن إسرائيل لا زالت مصرة على أن يكون لها القوة الأكبر في المنطقة.

٤ - على الرغم من تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط, إلا أنها لا زالت تمتلك قدرا كبيرا من القوة, وكذلك فإن مسألة علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل تظل أمرا مقلقا لمصر والعرب.

٥ - قوة الاقتصاد الإسرائيلي نسبيا تضيف لتل أبيب قدرا من القوة ويدعم من مكانتها في منطقة الشرق الأوسط.

٦ - ترى مصر ذاتها دولة رائدة ومحورية في المنطقة, وأي تطور لإسرائيل قد يكون على حسابها، الأمر الذي يجعلها تحفّز من خطها للعمل ضد إسرائيل.

٧ - تبدي مصر قدرا من الأهمية للتمسك باتفاق السلام مع إسرائيل بسبب الحفاظ على قوتها وكذلك من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة, لكنها في الوقت ذاته ترى وجوب منع إسرائيل من محاولات استغلال قوتها في إملاء ما تريده على العالم العربي بوجه عام وعليها بوجه خاص، ولهذا تسعى بقدر الإمكان للتقليل من حجم العلاقات معها .

على خلفية ذلك، يربط الرئيس (مبارك) العلاقات مع إسرائيل بمسألة الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، واستمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل خاص. وفي حوار له في ديسمبر عام ٢٠٠٧ أجرته (سميدار بيري)- مراسلة صحيفة يديعوت أحرنوت للشؤون العربية- تحدث (مبارك) عن الطابع العنفي الإسرائيلي في صراعها مع الفلسطينيين, وأشار إلى أن الانتقال لمرحلة السلام الساخن مع إسرائيل يتطلب فترة كبيرة من الوقت." وتحرص مصر أيضا على استمرار دعم المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، وتتطلع إلى أن يكون اتفاق السلام الموقع مع إسرائيل بمثابة نموذج يمكن محاكاته من قبل الآخرين. ومع ذلك، فإن استمرار حالة السلام البارد بين الجانبين المصري والإسرائيلي يعكس بوضوح حالة الجمود وعدم الرغبة في الانجرار نحو أية مغامرة عسكرية ضد إسرائيل, وكذلك عدم إحداث أي خلل في اتفاق

السلام معها, وهذا الخيار -استبعاد خيار الحرب ودعم السلام بين الطرفين- يولد حالة السلام البارد القائمة الآن . وربما لهذا لم يزر (مبارك) إسرائيل إلا مرة واحدة في عام ١٩٩٥ لحضور جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي (إسحاق رابين), وقال مرارا إنه "لن يزور إسرائيل إلا إذا كان هذا الأمر سيساهم في حل النزاع العربي – الإسرائيلي".

ولا شك أن كل ما سبق يعد جزءا من الاتجاه المصري الذي كان الهدف منه منح السلطة المصرية إمكانية مواجهة حدة الانتقادات الداخلية وتوجيهها للخارج بدلا من الداخل. ومن هنا يجوز وصف السلام البارد بين مصر وإسرائيل بأنه هش للغاية، ويشبه إلى حد كبير لوح ثلج رقيق تقف عليه الدولتان, بمعنى أن أية أزمة شديدة من شأنها أن تؤدي إلى تحطيم هذا اللوح وقد عارضت إسرائيل في مطلع نوفمبر عام ٢٠٠٧ زيادة عدد القوات المصرية على الحدود مع قطاع غزة في إطار مكافحة عمليات التهريب، زاعمة بأن المصريين لا يبذلون الجهود الكافية، بما لديها من قوات حرس الحدود الذين يبلغ عددهم ٧٥٠ جنديا، تم نشرهم في المنطقة الحدودية بين غزة ومصر بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ٢٠٠٥. وتردد في إسرائيل حينها أن الهدف المصري من نشر تلك القوات هو خرق بند حظر نشر القوات الذي نص عليه اتفاق السلام بين الدولتين. ومن المحتمل أن القيود التي فرضتها اتفاقية السلام بشأن حظر نشر قوات عسكرية مصرية في سيناء كانت سببا يعيق المصريين لمنع تهريب الأسلحة لقطاع غزة. (عيلام ، موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٩/٣/٢٠)

٢ – الجدار وإدامة الصراع

من الواضح أن بناء الجدار العازل يقوض إمكانية التسوية السلمية للصراع في فلسطين ، ويزيد من توجه الفلسطينيين نحو المقاومة المسلحة ، وتتأثر مصر بشكل مباشر بتطورات الأوضاع في فلسطين بفعل ملاصقتها لقطاع غزة ، حيث إن إدامة الصراع التي يلعب بناء الجدار دورا أساسيا فيها تعني المزيد من المواجهات العسكرية بين إسرائيل والفلسطينيين في قطاع غزة ، الأمر الذي ينعكس على السياسة والأمن الداخليين والخارجيين في مصر .

وكما ذكرنا ، تعتبر مصر نفسها دولة رائدة ومحورية على المستوى الإقليمي، وعلى ضوء قربها الجغرافي فهي معنية بالصراع العنيف الدائر بين إسرائيل والفلسطينيين. وهنا يطرح السؤال الآتي : ما هي احتمالات نشوب أزمة أو مواجهات عسكرية بين (مصر) وإسرائيل بسبب الفلسطينيين؟.

خلال عام ٢٠٠٧ قامت مصر بتدريب عناصر من حركة فتح بكل مؤسساتها، بما في ذلك رجال من القوة ١٧ -الحرس الرئاسي الفلسطيني- لأهداف مختلفة من بينها تأهيلهم للدخول في مواجهة جديدة مع حركة حماس ، غير أن تلك الجهود باءت بالفشل. وفي شهر ٦/ ٢٠٠٧ تلقت القوات الأمنية التابعة لحركة فتح هزيمة نكراء على يد حركة حماس في معركة قصيرة. ومن وجهة نظر القاهرة وتل أبيب على حد سواء، ورغم كل التناقضات في المصالح والخلافات في الرأي بينهما وبين السلطة الفلسطينية، إلا أنهما كانا يفضلان حكم حركة فتح . وأثبتت الأحداث ضعف تأثير مصر على ما يجري داخل قطاع غزة، ومعها بالطبع منع فرص التصادم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأن هذا التصادم يؤدي بالطبع إلى توتر في العلاقات بين مصر وإسرائيل.

وتعتقد إسرائيل أنّ مصر سمحت بعبور الأسلحة والذخائر والخبراء العسكريين والقناصة والصواريخ وقذائف الهاون من سيناء إلى قطاع غزة . وبأن هذا لم يكن سياسة مصرية مقصودة، وإنما جاء نتيجة لصعوبات في تطبيق القانون. إلا أن إسرائيل

تذرعت باستخدام الفلسطينيين لهذه الصواريخ لشن هجومها الواسع على قطـــاع غــزة بداية عام ٢٠٠٩ .

وفي ظل احتمال تكرار الهجمات الإسرائيلية قد يتكبد الفلسطينيون المدنيون في قطاع غزة خسائر فادحة-مما سيزيد من التوتر بين مصر وإسرائيل- حيث أن النظــام المصري ربما يكون راضيا عن الضربات التي قد تتعرض لها حركة حماس لكنه في ذات الوقت سيجد صعوبة في تجاهل الخسائر والمعاناة التـــي يتحملهـــا الفلـــسطينيون لتأثيرهما على الرأي العام المصري وخصوصا قوى المعارضة. وعلى ضـــوء ذلـــك سيحمل المسؤولية كاملة على كاهل إسرائيل. وهنا ربما تتورط مصر في هذا الصراع، إذ ستمارس في تلك الحالة ضغوطا على النظام المصري- سواء خارجية أو داخليـــة- من أجل تقديم المساعدة للفلسطينيين، بل وتقديم العون العسكري لهم. وهنا قـــد تـــسعى مصر إلى تجاهل بند حظر تواجد قوات مصرية في سيناء ونزعها من السلاح، وترسل قوات إلى هناك، حتى ولو بشكل رمزي عبر الجو أو البحر. وحتى لو سعت مصر إلى الفصل بين قوات الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين، فـــستكون تلـــك الخطـــوة شـــديدة الخطورة بالنسبة لإسرائيل. وبالطبع فإن إعلان حالة التأهب بـــين صـــفوف القـــوات المسلحة المصرية، سيكون كافيا لزيادة التوتر بين القاهرة وتل أبيب .

إن تكرار التصادم بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد يؤدي إلى حدوث تشابكات بين مصر وإسرائيل. لكن التوتر بين الطرفين بسبب الفلسطينيين بوجه عام، وبسبب ما يحدث في قطاع غزة بوجه خاص، لن يكون سببا كافيا لحدوث مواجهـــات عـــسكرية بينهما. (عيلام ، موقع مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠٠٩/٣/٢٠) إلا أن ما يجري في القطاع له تأثير مباشر على الجبهة الداخلية المصرية وذلك بتسببه في الهيجان الـــشعبي ضد مواقف الحكومة المصرية مما يساهم في انخفـــاض مـــستوى الـــشرعية للنظـــام المصري ، الأمر الذي يدفع الأخير إلى التدخل الدائم في الصراع.

ثالثا : الجدار والصراع مع العالم العربي والإسلامي

نشير هنا إلى قضيتين مركزيتين في التأثير على الصراع بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي وهما قضية القدس – والمسجد الأقصى بالتحديد – وقضية التطبيع وأثرها على إسرائيل.

١ –القدس

تعد قضية القدس القضية الأولى في الصراع بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي . كما أنها القضية المركزية في أي تسوية أو تفجر للصراع ، ولا أدل من ذلك أن الانتفاضة الأخيرة التي حملت اسم انتفاضة الأقصى كانت بسبب اقتحام آرييل شارون- بحراسة الشرطة الإسرائيلية- لساحة المسجد الأقصى .

إن بناء الجدار العازل يأتي كخطوة في سياق عزل المسجد الأقصى عن عمقه العربي في الضفة الغربية ويحرم سكان الضفة الغربية من زيارته ، كما تسعى إسرائيل ببنائها للجدار إلى ضم المسجد الأقصى إليها بفرض هذا الضم جغرافيا وذلك لتحقيق مقولة أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل.

وبإغلاق إسرائيل الباب على حل قضية الأقصى ببنائها للجدار العازل فإنها تغلق إمكانية التسوية والتعايش مع العالم العربي والإسلامي الذي سيبقى يعمل على استعادة أولى قبلتي المسلمين مهما طال الزمن ، ولا ننسى هنا تجربة احتلال القدس من قبل الصليبيين لمدة ٩٩ عاما، حيث كانت قضية المسجد الأقصى هي المحرك الذي جمع المسلمين خلف قيادة صلاح الدين الأيوبي لتحرير المسجد الأقصى وبقية فلسطين.

٢ - التطبيع

إن الأمر المؤذي لإسرائيل هو أنه رغم التقدم الذي تحرزه في إقامة علاقات مع الحكومات العربية- تجارياً ودبلوماسياً وسياسياً- فإنها ما زالت مرفوضة من الجماهير العربية، ولم تستطع أن تحقق تطبيعاً من أي نوع مع مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية، ورغم توقيع الاتفاقيات مع مصر والأردن فلم يحصل تطبيع لأي نوع من العلاقات مع منظمات المجتمع المدني، وخاصة الثقافية، ولا يعتقد أن يحصل تطبيع من هذا النوع مع أي قطر عربي خلال المدى المنظور على الرغم من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الأقطار العربية كافة بهذا الخصوص.

والأمر الآخر المهم هو أن عمليات الإصلاح والديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في الأقطار العربية ،لا يتوقع أن تخدم المخطط المعروف ب(الشرق الأوسط الكبير) بحيث يكون لإسرائيل دور مهم فيه ،و رغم أن المشروعين (الشرق أوسطي) و(الشراكة الأورو-متوسطية)قد مضى عليها عشر سنوات ،إلا أنهما لم يتقدما خطوة واحدة في أي مجال- وخاصة في المجال الاقتصادي-.

وإذا ما تم تطبيق الديمقراطية من منطلقات وطنية فان نتائج أية انتخابات تشريعية لن تكون لصالح المشروعين -آنفي الذكر-، ولن تكون لصالح إسرائيل، وكذلك الإصلاح الاقتصادي والثقافي، فإنه لن يصل إلى حد التخلي عن الثوابت المزروعة في ضمائر الشباب العرب.

ومما تقدم فإن الصراع مستمر ودائم، لأن ما قام على الباطل سوف ينهار، كما أن الشعوب الحية مهما أصابها من نكسات وهزائم فإنها قادرة أن تنهض من تحت الرماد . (عبد الفتاح ، الجزيرة نت ، ٣/١٠/ ٢٠٠٤)

أما أثر بناء الجدار العازل بهذا الخصوص فهو تعميق مشاعر العداء لدى الشارع العربي والإسلامي تجاه الكيان الصهيوني وتجاه الولايات المتحدة والدول المؤيدة لبطش إسرائيل وتنكيلها بالشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يجعل مهمة إسرائيل في الاندماج والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ضربا من الخيال ، وبالتالي فإن القادم بتوقع الباحث هو جولات أعنف من الصراع إلى حين توفر الظروف المناسبة لزوال كيان إسرائيل من المنطقة.

الفصل الخامس

أولا : الخـــــاتمة

يرى الباحث أنه في ضوء المتغيرات التي تحيط بالصراع العربي أنّ الـصراع سوف يأخذ منحى متزايدا يتخلّله فترات هدنة ،وتسود فيه الإجراءات الأحادية من قبـل الكيان الصهيوني ، في الوقت الذي تتراكم فيه مشاعر العداء له فـي العـالم العربـي والإسلامي ،الأمر الذي يؤذن بحصول مواجهة كبرى في المدى البعيد تؤدي إلى زوال الكيان الصهيوني بإذن الله.

إلى ذلك الوقت سيتم الكيان الصهيوني بناءه للجدار العـازل الـذي سيوصـل الفلسطينيين إلى مرحلة من اليأس من الحلول السلمية،وتفجير موجـات متلاحقـة مـن الانتفاض والمقاومة.

أما بخصوص الهجرة فيرى الباحث أن الشعب الفلسطيني قد تعلم من هجراتـه السابقة-سنة٤٨ وسنة ٦٧- وأنه من المستبعد أن يهاجر هجرة واسعة بعدها .

ومما يدل على ذلك أنّ سكان قطاع غزة قد اقتحموا الحدود المـصرية عنـدما عانوا من الحصار الاقتصادي وتزوّدوا باحتياجاتهم ثم عادوا أدراجهم ، وعندما شـنّ الكيان الصهيوني هجومه العاتي على قطاع غزة في أواخر شهر ٢٠٠٩/١ لـم تـسجّل حركة نزوح نحو الحدود المصرية رغم الكثافة النارية الهائلة للعدوان ،ورغم القـسوة البالغة للظروف المعيشية.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حدا معينا لاحتمال الشعب الفلسطيني للظـروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها الاحتلال ببنـاء الجـدار و الإغلاقـات والاجتياحات والاعتقالات والاغتيالات ، ولذلك ينبغي على كل المعنيين العمل على دعم صموده وتخفيف معاناته وصولا إلى نصرته بكل مستطاع.

كما يرى الباحث أن بناء الجدار يشير إلى تراجع وتقوقع المشروع الـصهيوني خلف الجدار في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ المشروع ودولته التـي كانـت ترفض على الدوام تحديد حدود قانونية لها، انطلاقاً من المعتقدات التلمودية التي تنص

على أن (حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل). وسيكون لهذا التراجع آثاره الكبرى على مسار الصراع العربي – الإسرائيلي في المدى المتوسط والبعيد حيث أن الضعف في النظام الرسمي العربي يمنع الاستفادة من هذا التراجع في المدى القريب.

إن النجاحات التي حققتها الانتفاضة والمقاومة والحرب ضد إسرائيل تسببت في تراجع الفكر الصهيوني عن التوسع والعدوان الشامل ، ودفعته للانكفاء على بناء جدران لا تمثل بعده الأيديولوجي. وهكذا فإن أحلام الصهاينة التوسعية تمت صياغتها بشكل آخر، فبدلاً من احتلال الأرض من "النيل إلى الفرات" فإن المهمة العاجلة هي تثبيت حدود دولة إسرائيل داخل الجدار العازل.

كما يرى الباحث أن إسرائيل بقيامها ببناء الجدار العازل قد تراجعت عمليا عن مسار التسوية السلمية وذلك بحسمها لقضايا الحل النهائي من طرف واحد وأنها بهذا الفعل قد فتحت الباب لجولة أطول وأعنف من الصراع مع الفلسطينيين والعالم العربي والإسلامي الذي يتوقع الباحث انخراطه بشكل أوسع في هذا الصراع – مع تزايد دور الرموز الدينية في الصراع - مما قد يوسع الصراع إلى مستوى الحروب التي قد تجبر بعض الدول العربية والإسلامية على خوضها.

ثانيا: استنتاجات الدراسة

* إن الجدار العازل بمواصفاته التي بني بها يعدُّ حدوداً حقيقية، ولـــيس مجـــرد (سياج أمني) كما تسميه الإدارة الإسرائيلية. حيث إ

ن التكلفة الهائلة للمشروع وحجمه الضخم يتنافى مع فكرة أنـــه إجـــراء مؤقـــت وسيتم إزالته بعد التوصل إلى تسوية بشأن الحدود في مفاوضات الوضع النهائي . كما أن شكل الجدار وما سوف يضمه من مستوطنات إلى داخل إسرائيل وما به من أبـــراج مراقبة وأجهزة إنذار إلكترونية ودوريات للشرطة والأمن ونقاط تفتيش ومعابر ووحدات عسكرية على طول الجدار يمنحه بالفعل صفة ومظهر الحدود الفعلية.

* إن الأهداف الاستراتيجية لبناء الجدار العازل هي :

١- قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والتطور.

٢ - التأثير على التوزيع السكاني في الضفة الغربية ما بين العرب واليهود.

٣ - حسم قضايا الحل النهائي المتمثلة بالحدود والمياه والاستيطان واللاجئـــين والقدس من طرف واحد.

٤ - إحكام السيطرة على مدينة القدس وحسم مصيرها. وذلك بوضـــع حـــاجز مادي يفصلها عن إطارها الفلسطيني، مما يصعب تصورها كعاصمة للدولة الفلسطينية ويمنع امتدادها الطبيعي وبالتالي فإنه لا يعود هناك ما يمكن التفاوض عليه بخـــصوص المدينة.

٥ - حماية التكتلات الاستيطانية الاستعمارية وحسم مسألة السيادة علـــى هـــذه المستوطنات لصالح إسرائيل مع بقائها داخل الضفة .

٦- التضييق على حياة الفلسطينيين اجتماعيا واقتصاديا لإجبارهم على الرحيل ، الأمر الذي سيكون الخطوة الأخيرة لمحاولة تحقيق المخطط الصهيوني في فلسطين، مما يفتح الباب لتفرغ هذا المشروع للتمدد والتوسع في المنطقة.

٧ - السيطرة على المناطق الطبيعية والبيئة، بالإضـــافة إلـــى الـــسيطرة علـــى الأراضي الخصبة الجيدة للزراعة.

٨ - إيجاد تواصل جيو سياسي ما بين الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨ التي أقيمت عليها إسرائيل، و المنطقة الغورية التي تستهدفها إسرائيل بالضم من خلال بناء الجزء الشرقي من الجدار.

٩ - تشكيل حدود يمكن الدفاع عنها بالنسبة لإسرائيل - ولا يمكن الدفاع عنها بالنسبة للفلسطينيين - وقابلة للهدم بهدف التمدد في أي وقت تكون الظروف فيه مواتية للكيان الصهيوني.

١٠ - السيطرة على أهم الخزانات المائية الموجودة في شمال فلسطين مما يزيد من تحكم إسرائيل بها وضمان عجز المزارعين الفلسطينيين عن ري أراضيهم الزراعية، الأمر الذي يعطي إسرائيل الحق بمصادرتها وفق قانون الأراضي الإسرائيلي ومن جهة أخرى تهدف إسرائيل إلى تحويل الفلسطينيين الذين سيفقدون أراضيهم الزراعية إلى أيدي عاملة رخيصة للعمل في مؤسساتها أو دفعهم إلى الهجرة.

* إن قضية المسجد الأقصى المبارك تعتبر القضية المركزية والأولى في الصراع بين إسرائيل وبين العالم العربي والإسلامي ، وبإغلاق إسرائيل الباب على حل قضية الأقصى ببنائها للجدار العازل فإنها تغلق إمكانية التسوية والتعايش مع العالم العربي والإسلامي.

* إن الفاعلية السياسية والإستراتيجية للجدران والأسوار والستر الحديثة التي رسمت معالم التاريخ مشكوك فيها، فعندما لم تنهر هذه الخطوط الاصطناعية كان يلتف حولها كجدار الصين العظيم، وخط ماجينو، أو تحمّل برمزية الشر، كجدار برلين الذي كان الجميع في النهاية يحلمون بتحطيمه.

* هناك الكثير من الأفكار التي تؤكد عدم جدوى الجدار من الناحية الأمنية بالنسبة للإسرائيليين، أبرزها:

أ. إن المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية خارج حدود الجدار ستبقى هدفاً جيداً للمقاومين الفلسطينيين.

ب. إن الجدار لا يمكن أن يشكل حلاً أمنياً في كثير من المناطق، خاصةً في مدينة (القدس) نفسها والمناطق المكتظة بالسكان، لأن من الممكن تجنيد فلسطينيين من سكان مدينة (القدس) للقيام بعمليات المقاومة

ج. لن يحول الجدار دون قيام رجال المقاومة الفلسطينيين من تطوير وسائل وأساليب نضالهم ضد إسرائيل. فالجدار لا يمكن أن يمنع دخول القذائف المختلفة داخل

إسرائيل ولا يحول دون إمكانية أن يستخدم الفلسطينيون الطائرات الشراعية لاجتياز الجدار. كما يمكن للفلسطينيين استخدام وثائق مزورة تمكنهم من الدخول إلى إسرائيل.

* إن بناء الجدار العازل فيه انتهاك لمبادئ القانون الدولي وقواعده ، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وخصوصا الرابعة منها.

* إن تزايد أعداد الفلسطينيين يشكل تحديا مصيريا لإسرائيل التي تدعي أنها واحة الديمقراطية في المنطقة العربية ,حيث أنها ستكون أمام خيارات صعبة ؛ فإما أن تعطي هؤلاء السكان حقوقهم السياسية وبالتالي يسيطرون على القرار في دولة (إسرائيل) ، وإما أن تقمعهم أو تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ، وفي كلتا الحالتين ستتضرر سمعة إسرائيل لدى الشعوب والدول الغربية التي تعتبر الداعم الرئيس لوجود (إسرائيل) . فكان الحل الذي تفتقت عنه أدمغة الصهاينة هو إقامة دويلة منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة ومقسمة إلى عدة كانتونات يحدد حدودها الجدار العازل ، بحيث تعفى إسرائيل نفسها من المسؤولية عن هذه الملايين من العرب - فلا يعودون مواطنين فيها يزعجونها بطلب حقوقهم المدنية أو السياسية- حيث أن القانون الدولي يحمل الاحتلال المسؤولية عن المواطنين الذين يعيشون في الأراضي التي يحتلها . وهذا يعني أن الإسرائيليين سيستأثرون بكل ما يفيدهم من مكتسبات الاحتلال، في حين أنهم ألقوا التزاماتهم تجاه السكان بصفتهم دولة محتلة على الفلسطينيين أنفسهم من خلال الاتفاقات الموقعة معهم .

* إن اتفاقيات أوسلو ثبّتت قانونياً إطار (الكانتونات) لوضعية الأراضي الفلسطينية. حيث كرست نصوص أوسلو تقطيع الضفة الغربية وغزة إلى مناطق A وB وC تحت درجات مختلفة من السيادة. ومن جهة أخرى فقد ثبّتت عملية التحويل إلى (كانتونات) بتحديد المنطقة C ووجودها الرسمي مع البؤر الاستيطانية، والتي تقطع الضفة الغربية إلى أربع مجموعات من المستوطنات تتصل فيما بينها بالطرق (الالتفافية) المخصصة للمستوطنين فقط.

* لا يقتصر تأثير الجدار الفاصل على النواحي السكانية المتعلقة بالفلسطينيين فقط، وإنما يهدف الجدار إلى التأثير على التوزيع السكاني لليهود أيضاً، وذلك من خلال تمهيد السبيل لإقامة مستوطنات يهودية في المناطق التي يتم إخلاؤها من سكانها الفلسطينيين، أو في المناطق التي فصلها الجدار، سواء بالقرب من الخط الأخضر، أو

في محيط المستوطنات المقامة في عمق الضفة الغربية، أو في مدينة (القدس) أو (الأغوار).

* إن الجدار يؤدي إلى تجريد أي كيان سياسي فلسطيني من المقومات التي تمكنه من التطور إلى شكل دولة حديثة مستقلة. حيث لم يتبق أرض يمكن أن تقام عليها دولة تكون قابلة للتطور، وقادرة على استيعاب متطلبات النمو الطبيعي للسكان ومختلف مستلزماتهم. في نفس الوقت تم تقطيع أوصال الأراضي المتبقية التي لم يؤد الجدار إلى ضمها، وحاصرت السكان داخلها على شكل معازل جغرافية، وأصبح من الصعب جداً حدوث تواصل بين سكانها. إضافة إلى أن إسرائيل لم تعر اهتماماً لكيفية ممارسة السيادة على هذه المعازل بالنسبة لأي سلطة فلسطينية تتشكل بأي طريقة كانت.

* إن بناء الجدار يدل على أن الموقف الإسرائيلي تجاه العملية السياسية جاء في إطار موقف تكتيكي لخدمة مرحلة معينة بحدودها وظروفها، وهذا يعني بالنسبة لليمين الإسرائيلي أن هذا الموقف التكتيكي يجب أن لا يؤثر على الموقف الاستراتيجي الذي يعمل على نسف أي فرص لإقامة دولة فلسطينية داخل حدود فلسطين الانتدابية.

* لقد تم تصميم الحدود الجديدة التي يرسمها الجدار العازل للضفة الغربية بالشكل والكيفية التي تجعلها حدوداً غير واضحة المعالم من أجل أن تبقى مرنةً حسب رؤية ومتطلبات إسرائيل المختلفة أمنياً وسياسياً و ديموغرافياً واقتصادياً. كما أن تلك الحدود لن تكون قابلةً للدفاع عنها من قبل الفلسطينيين، بل إن المواطنين الذين تحتويهم تلك الحدود لن يكون لهم الحق في الدفاع عنها.

* لقد أدى بناء الجدار العازل إلى إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني قد تؤدي إلى تخفيض مستوى المعيشة للفلسطينيين بنسبة تتراوح ما بين ٤٠-٥٠%

* إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يسببها بناء الجدار العازل للكثير من الأسر الفلسطينية ستنعكس بشكل مباشر لصالح تزايد مشاعر اليأس والإحباط وبالذات تجاه العملية السلمية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تنامي دعم المقاومة وبالتالي إلى إدامة أمد الصراع واتخاذه منحى أكثر عنفا.

* لقد كان للجدار العازل آثار اجتماعية سلبية أثرت على البناء الاجتماعي المتدهور أصلاً للشعب الفلسطيني -بسبب الاحتلال الإسرائيلي- وتشمل هذه الآثار الخدمات الصحية والتعليمية والهجرة الداخلية والخارجية إضافة إلى الانفصال عن الأهل والأقارب والعزل والتشريد، وما إلى ذلك من طمس المعالم التاريخية والثقافية

والدينية للشعب الفلسطيني، والتأثير على البيئة وطرق المواصلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

* إن فكرة الجدار العازل تستند بالأساس على التطهير العرقي، وهو ما يصعب تنفيذه بشكل فجائي. فتولدت فكرة تنفيذه من خلال الترحيل الطوعي أو (الترانسفير الصامت) عبر السيطرة على المكان، إضافة إلى الأساليب الأخرى، التي يمكن تلخيصها بضرب المقومات الوجودية للمجتمع الفلسطيني والمعبر عنها بمنع التجول المتواصل، و الإغلاقات وهدم البيوت، والاعتقالات، وجرف الأراضي، وتقطيع الأوصال، وضرب الحياة الاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية.

* تدل الدراسات الإحصائية على أن التهجير الداخلي في مدينة القدس متواصل وفي حالة تزايد نتيجة للجدار العازل وتبعاته.وعلى أن الجدار قد أثر على الحق في مشاركة الفلسطينيين في الحياة الثقافية والشؤون الاجتماعية وحرية الأديان.

* إن تردي الوضع التعليمي في مختلف المحافظات الفلسطينية بسبب بناء الجدار العازل، يكرس سياسة التجهيل التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ويعتبر إغلاق المدارس، وفرض الحصار، ومنع التجوال، وعرقلة وصول الطلاب عبر الحواجز العسكرية إلى مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم من أكبر المعوقات التي صاحبت بناء الجدار العازل.

* يرى الباحث أن إسرائيل تكثر من الحديث عن الوطن البديل لأسباب تتجاوز التخلص من قضية اللاجئين والعبء الديمغرافي لتصل إلى محاولة حرف نضال الشعب الفلسطيني من السعي لتحرير أرضه إلى محاولة إقامة كيان يمثل مصالحه في الأردن.

* تسعى إسرائيل إلى تكوين دولة يهودية متجانسة تشمل الكتل الاستيطانية في المناطق المحتلة الفلسطينية، إلى جانب كيان فلسطيني متجانس يستوعب في داخله أيضاً معظم عرب إسرائيل. وفي تخوم إسرائيل سيسمح بالبقاء فقط لعرب يقبلون التعريف القائل : إن إسرائيل دولة قومية يهودية وصهيونية، ويكونون مستعدين للقيام بجميع الواجبات، بما فيها الخدمة العسكرية أو المدنية.

* إن بناء الجدار العازل لا يعكس دعوى التحرر والانعتاق التي طرحتها الصهيونية لاستقطاب يهود العالم، ويدحض زعم إمكانية التعاون الإقليمي والانفتاح بين الكيان الصهيوني والعالم العربي والإسلامي.

ثالثا : توصيات الدراسة

١ - تعَدُ الهجرة الفلسطينية الخارجية من أخطر التداعيات التي قد تنتج عن بناء الجدار العازل، وهذا يستدعي من الجهات الرسمية والـشعبية المختـصة - العربيـة والدولية-اتخاذ كافة السبل لمنع تفاقم هذه الظاهرة، وذلك من خلال تـوفير متطلبـات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين في مدنهم وقـراهم. ومـن أبـرز هـذه المتطلبات توفير المزيد من الخدمات ورفع مستوى البنية التحتية والأمـن الاجتمـاعي وزيادة فرص العمل المناسبة للفلسطينيين وبالذات الذين يعيشون غربي الجدار.

٢ – دراسة حجم الهجرة المتوقعة من القرى والتجمعات السكانية المهددة بفعـل بناء الجدار العازل مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الجـذب والطـرد، ومنهـا تنـوع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. إذ يخشى من أن يؤدي ضغط الظـروف المعيـشية والمرشحة للتفاقم في حالة بناء الجدار، إلى هجرة السكان من المناطق المتضررة.

٣ – استصدار قرار دولي بهدم الجدار العازل وذلك لعدم مشروعيته القانونيـة استنادا إلى قرار محكمة العدل الدولية بخصوصه.

٤ – أن يكون مطلب هدم الجدار مطلبا مرتبطا بأي مفاوضـات سياسـية مـع الكيان الصهيوني سواء على المستوى الفلسطيني أو على مستوى الدول العربية منفردة أو مجتمعة .

٥ – استمرار أعمال المقاومة الفلسطينية وبالذات في المناطق التي بني فيهـا الجدار وذلك لإثبات عدم فعاليته الأمنية وكشف زيف الادعاء الإسرائيلي بأنه سـياج أمني ولإجبار إسرائيل على إعادة النظر في سياستها تجاه الفلسطينيين .

٦ – في ضوء تحرك إسرائيل الأحادي في فرض أجندتها بكـل مـا يتعلـق بالصراع العربي الإسرائيلي وإهمالها للمبادرات العربية للتنازل مقابل الحصول على تسوية سلمية ، و في ضوء نتائج هذه الرسالة التي ترجح توجه الكيان الصهيوني إلى عقد هدنة طويلة مع الفلسطينيين بقيادة حركة حماس , وفي ضوء توقع زوال دولـة

إسرائيل في المدى البعيد ، يدعو الباحث الأطراف العربية التي شاركت في عمليـــات التسوية والتطبيع مع إسرائيل بإعادة تقييم تجربتها وخياراتها. كمـــا يـــدعو الـــشعب الفلسطيني إلى بث ثقافة المقاومة وعدم التنازل للكيان الصهيوني الـــذي لا يرضـــيه سوى الاستسلام الكامل.

٧ – دعم القطاع الزراعي الفلسطيني حيث أنه المتضرر الأكبر مـــن بنـــاء الجدار كما أنه من أهم عوامل صمود الشعب الفلسطيني في أرضه .

٨ - تطوير القدرات العربية العسكرية بكافة المستويات بما يعالج الخلل في التوازن الاستراتيجي مع القدرات الإسرائيلية ، الأمر الذي يؤسس لتوازن قوى يردع إسرائيل عن إجراءاتها القمعية والأحادية بحق الشعب الفلسطيني ودول الجوار.

٩ – التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني، والتنبه لمخاطر الصراعات الداخلية الجسيمة التي تهدد بتشتيت قواه في مواجهة الاحتلال الذي يستغل هذه الخلافات فـــي فرض الوقائع على الأرض لصالحه.

المراجع:

أولا : الوثائق :

- § إيسيسكو ، ٢٠٠٤ ، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل**- مذكرة من الأمين العام ، الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤ .
- § بتسليم ، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، ٢٠٠٣، **الجدار العاطل: انتهاك حقوق الإنسان نتيجة لإقامة الجدار الفاصل .**
- § بتسليم ، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠٠٦ ، **مسار الجدار حول شرقي القدس .**
- § الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠٠٧ ، **المعلومات الجغرافية سنة ٢٠٠٦ .**
- § **وثيقة "فك الارتباط" الإسرائيلية** ، صحيفة يديعوت أحرونوت ، ٢٠٠٤/١/٦ .
- § محكمة العدل الدولية ، **القائمة العامة (القرار) رقم ١٣١** ، ٢٠٠٤/٧/٩ ، ترجمة صحيفة الخليج.

ثانيا : الكتب :

- § أبو الهيجاء، إبراهيم (٢٠٠٤)، **جدار الخوف** – الجيزة: مركز الإعلام العربي.
- § أبو حاكمة، هشام محمد (٢٠٠٤)، **مملكة إسرائيل... اسم موضوع وتاريخ مصنوع**- عمان: دار الإسراء.
- § الأشهب، نعيم ومازن الحسيني (٢٠٠٥)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير... أعلى مراحل التبعية**- عمان: دار الشروق.
- § بشارة، عزمي (٢٠٠٥)، **من يهودية الدولة حتى شارون... دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**-القاهرة: دار الشروق.

§ بلقريز، عبد الإله (٢٠٠٦)، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس** – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

§ بيريس، شمعون (١٩٩٤)، **الشرق الأوسط الجديد** – عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

§ جبر، بلال عبد الرحيم (٢٠٠٥)، **تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية** - نابلس: رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

§ داغر ، ربيع (٢٠٠٧) ، **إسرائيل والصراع المستمر** - بيروت : شركة المطبوعات .

§ دانزول ، ألبيرتو (٢٠٠٤) ، **اليهود والغيرية . . . غير ليهود في منظار اليهودية** ، ترجمة ماري شهرستان - دمشق : دار الأوائل.

§ روس، دنيس (٢٠٠٥)، **السلام المفقود... خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط** – بيروت: دار الكتاب العربي.

§ سليمان، مازن إبراهيم حسن (٢٠٠٥)، **تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية** – نابلس: رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

§ شاحر، إيلان (٢٠٠٥)، **الحريديون والمجتمع والسياسة في إسرائيل**- دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.

§ صالح ، محسن محمد، ٢٠٠٧ ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٦** – بيروت : دراسات الزيتونة .

§ صالح ، محسن محمد، ٢٠٠٨ ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٧** – بيروت : دراسات الزيتونة .

§ طه، فداء، (٢٠٠١)، **أرئيل شارون... سجل خدمة وعمليات انتقامية**، ترجمة دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية- عمان: دار الجليل .

§ علي ، علي عبد الجليل (٢٠٠٢) ، **معالم عنصرية في الفكر اليهودي** - عمان : دار أسامة.

§ عواد، محمود، ود. زهير غنايم (٢٠٠١)، **القدس... طروحات التسوية السياسية**- عمان: منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس.

§ فاخوري، جلال زواد (٢٠٠٣)، **مستقبل السلام العربي،** عمان ، جمعية عمال المطابع التعاونية.

§ فيلو ، غريغ ومايك بيري ، (٢٠٠٦) ، **أخبار سيئة من إسرائيل** ، ترجمة حسان البستاني- بيروت : دار الجيل.

§ قاسم، أنيس فوزي وآخرون (٢٠٠٧)، **الجدار العازل الإسرائيلي: فتوى محكمة العدل الدولية/ دراسات ونصوص** – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

§ كارتر، جيمي (٢٠٠٧)، فلسطين: **سلام لا فصل عنصري** – دمشق: الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع.

§ محاسنة، حيدر محمد حسين (٢٠٠٧)، **الآثار السياسية والقانونية للجدار الإسرائيلي العازل على مستقبل الدولة الفلسطينية (٢٠٠٢-٢٠٠٦)** - المفرق: رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

§ مركز دراسات الشرق الأوسط (٢٠٠٤)، **تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل** – عمان: دراسات الشرق الأوسط.

§ المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠٢)، **الصراع العربي الإسرائيلي: جذوره ومساره ومستقبله** – دمشق: دار الفكر.

§ المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠٦)، **الصهيونية وخيوط العنكبوت** – دمشق: دار الفكر.

§ المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠٨) ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** – القاهرة: دار الشروق

§ الموعد، حمد سعيد (٢٠٠١)، **الأبارتيد الصهيوني** – دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

§ مينارغ، آلان (٢٠٠٥)، **جدار شارون** – دمشق: دار كنعان.

§ نتنياهو، بنيامين (١٩٩٦)، **مكان بين الأمم... إسرائيل والعالم** – عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

§ يعقوب ، محمد حافظ (٢٠٠) ، **بيان ضد الأبارتيد . . .اللاجئون الفلسطينيون والسلام** - دمشق : دار كنعان .

ثالثا : الدراسات والتقارير :

- الأشعل ، عبد الله ، ٢٠٠٤ ، الآثار القانونية والسياسية للرأي الاستشاري حول الجدار العازل ، **السياسة الدولية** ، مجلد ٣٩ ، عدد ١٥٨ ، القاهرة ، مركز الأهرام .
- إليستر ، كارين ماك, موقع مركز الزيتونة للدراسات، **دراسة أولية حول التهجير القسري الناجم عن جدار الفصل العنصري وتبعاته** , ٢٠٠٨/٤/١٥.
- الحمد ، جواد (٢٠٠٦) ، **مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥ ودور الأحزاب العربية في حسم الخيارات** ، ورقة مقدمة لمؤتمر الأحزاب العربية دمشق ٤-٦ /٣/ ٢٠٠٦ .
- عيلام ، إيهود (٢٠٠٩)، **العلاقات المصرية – الإسرائيلية... سيناريوهات ما بعد مبارك**، ترجمة: أحمد الغريب ، موقع مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠٠٩/٣/٢٠ .
- غرينشتاين ، غيدي (٢٠٠٩) ، **الخيارات السياسية لإدارة أوباما تجاه القضية الفلسطينية** ، ترجمة مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية- تل أبيب : معهد ريؤت لسياسات العلاقة مع الفلسطينيين.

رابعا : الصحف:

- أبو رمان ، محمد ، **الحياة اللندنية** ، ٢٠٠٩/٢/٢٥ .
- الأسدي ، عبده ، **صحيفة الدنيا** ، ٢٠٠٧/١٠/٢٥ .
- اشتيوي ، جمال ، **جريدة الرياض** ، ٢٠٠٨/١٢/٢١ .
- **الأيام** ، ٢٠٠٥/٩/٢٨.
- بابي ، أيلان ، **القدس المقدسية** ، ٢٠٠٨/١/٤ .
- تشومسكي ، **القدس المقدسية** ، ٢٠٠٨/١/٤ .
- التل ، سعيد ، **صحيفة الحقيقة** ، ٢٠٠٨/٩/١٢ .
- الحسن ، بلال ، **الشرق الأوسط** ، ٢٠٠٨/٢/٢٩ .
- **الحياة اللندنية** ، ٢٠٠٤/٦/٢١.
- الزرو ، **البيان** ، ٢٠٠٨/٤/٢١.

- الزرو ، **صحيفة الحقيقة** ، ٢٠٠٨/٩/١٢ .
- **الشرق الأوسط** ، ٢٠٠٧/٣/١٤.
- صالح ، سليمان ، **الشرق القطرية** ، **٢٠٠٧/١/٢٥** .
- الصقر ، عبد اللطيف سعود , **جريدة الرؤية** ، ٢٨ /١/ ٢٠٠٩ .
- **العرب اليوم** ، ٢٠٠٧/٤/١٢.
- فرحانة ، عبد الرحمن ، **مجلة المجتمع الكويتية** ، ٢٠٠٧/٦/٢٠ .
- فرسخ ، عوني ، **صحيفة الخليج** ، ٢٠٠٩/٥/١٥ .
- **القدس المقدسية** ، ٢٠٠٧/٢/١ .
- **القدس المقدسية** ، ٢٠٠٧/٨/٢٧ .
- **القدس المقدسية** ، ١٥/١٠/ ٢٠٠٨ .
- المسيري ، عبد الوهاب ، **الوطن القطرية** ، ٢٠٠٧/٥/٧.
- الكيلاني ، هيثم ، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية** ، (٧٠) ، ١/٩/ ٢٠٠٢ .
- **المشاهد السياسي** ، ٢٠٠٨/١١/٢ .
- **معاريف** ، ٢٠٠٨/٥/٢٢ .
- **هآرتس** ، ٢٠٠٥/١٢/١٥ .
- **هآرتس** ، ٢٠٠٧/٧/١٠.
- **هآرتس** ، ٢٠٠٨/٨/٢٢ .
- **هآرتس** ، ٢٠٠٨/١٠/٢٨ .
- هلال ، رشيد ، **الوطن العمانية** ، ٢٠٠٤/٧/١٠ .

<u>خامسا : مقالات في المواقع الإلكترونية :</u>

- أبو عامر، عدنان ، **الجزيرة نت** ، ٢٠٠٨/١١/١١ .
- أبو هلالة ، ياسر ، **مدونات مكتوب** ، ٢٠٠٦/٥/٢٧ .
- الأزعر, محمد خالد ، إسلام أون لاين،٢٠٠٨/٤/٢٥ .
- برومر ، يوآف و إريك بندر ، **موقع صحيفة معاريف** ، **٢٠٠٥/٤/٢٢** .
- بشارة ، عزمي ، **الجزيرة نت** ، ٢٠٠٩/٥/١٠ .
- داود ، داود ، **موقع مركز الإعلام والمعلومات**، ٢٠٠٨/٥/٤.

§ صلاح الدين ، عماد ، **موقع محيط** ، ٢٠٠٨/٢/٢٧ .
§ عبد الفتاح ، سيف الدين ، **الجزيرة نت** ، ٣/١٠/ ٢٠٠٤ .
§ المجالي ، نصر ، **موقع آرام** ، ٢٠٠٨/٥/١٢ .
§ وردم ، باتر ، **موقع مرصد الأردن** ، ٦/ ٨/ ٢٠٠٨ .

*** سادسا : مواقع إلكترونية**

* قناة الجزيرة	www.aljazeera.net
* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	www.pcbs.org
* المركز الصحافي الدولي	www.ipc.gov.ps
* مركز الإعلام الفلسطيني	www.palestine-info.info
* إسلام أون لاين	www.islamonline.net
* حملة مقاومة جدار الفصل العنصري	www.stopthewall.org
* مركز الأهرام للدراسات	www.ahram.ogr.eg
* عرب ٤٨	www.arab48.com
* صحيفة البيان الإماراتية	www.albayan.com.ae
* صحيفة معاريف	www.maariv.co.il

* السفارة الأردنية في تل أبيب
* مركز الدراسات الاستراتيجية
* مركز الزيتونة للدراسات
* اللجنة الملكية لشؤون القدس
* محافظة نابلس
* الخيمة
* محافظة رام الله والبيرة